

اسم الطالبة: عهد بنت أحمد بن محمد المرضوف السعدي الرقم الجامعي: 90802

عنوان الرسالة: دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية  
دراسة ميدانية في محافظة مسقط

لجنة الإشراف على الرسالة:

المقصورة 1- المشرف الرئيس:  
الاسم: د. مصطفى بابكر أبو شيبه.

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد (علم اجتماع).  
القسم: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي.

الكلية/ المؤسسة: كلية الآداب والعلوم الاجتماعية/ جامعة السلطان قابوس.  
التوقيع: التاريخ: 26 / 12 / 2019 م.

2- عضو لجنة الإشراف:

الاسم: د. سليمان زكريا  
الدرجة العلمية: أستاذ مساعد (علم اجتماع).

القسم: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي.

الكلية/ المؤسسة: كلية الآداب والعلوم الاجتماعية/ جامعة السلطان قابوس  
التوقيع: التاريخ: 26 / 12 / 2019 م.

لجنة مناقشة الرسالة:

1- رئيس اللجنة: د. خالد الكندي

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

القسم: اللغة العربية

الكلية/ المؤسسة: الآداب والعلوم الاجتماعية/ جامعة السلطان قابوس

التوقيع:

التاريخ: 26 / 12 / 2019 م.

2- المشرف الرئيس: د. مصطفى بابكر أبو شيبه

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد (علم اجتماع).

القسم: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي.

الكلية/ المؤسسة: كلية الآداب والعلوم الاجتماعية/ جامعة السلطان قابوس

التوقيع:

التاريخ: 26 / 12 / 2019 م.

3- العضو (ممثل رئيس القسم): د. سعود طاهر

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد (علم اجتماع)

القسم: علم الاجتماع والعمل الاجتماعي

الكلية/ المؤسسة: الآداب والعلوم الاجتماعية/ جامعة السلطان قابوس

التوقيع:

التاريخ: 26 / 12 / 2019 م.

4- الممتحن الخارجي: د. سعيد الريامي

الدرجة العلمية: أستاذ مساعد

القسم: قسم الإدارة

الكلية/ المؤسسة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة السلطان قابوس

التوقيع:

التاريخ: 26 / 12 / 2019 م.

ب

إهداء

إلى من وهبني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمثابرة " أمي وأبي حفظكم الله "  
إلى من ساندوني وقدموا لي كل الدعم والتشجيع " أسرتي الكريمة أدامكم الله لي عز وفخر "

إلى رفيق دربي ومن تتسابق له الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها " زوجي الغالي "  
إلى زهرة عمري ومنبع الحب والسعادة " صغيرتي لين "

إلى أساتذتي الكرام الأجلاء " رعاكم الله "

أهدي ثمار جهدي مع المحبة والتقدير...

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين على عظيم نعمه وجزيل عطايه، فالحمد لك ربي على توفيقك في مسيرتي العلمية وتيسيرك لإكمال هذه الرسالة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع.

إن الشكر والتقدير أقل ما يمكن أن يقدم اعترافا بالجميل، لذا أتقدم بالشكر الجزيل إلى مشرفي دراستي الكرام الأجلاء.

الدكتور/ محمد سيد بيومي، والدكتور/ مصطفى أبو شيبه والدكتور/ سليمان زكريا، على ملاحظاتهم القيمة وعلى كل ما بذلوه من جهود بالغة وعون صادق، والذين لمست منهم الاهتمام الكبير والأفكار النيرة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء الهيئة الأكاديمية بقسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية لتقديمهم يد العون والمساندة.

كما يسعني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة) وأخص بالشكر للأستاذ/ خالد النبهاني لتعاونه ودعمه المستمر، كما أتقدم بالشكر لرائدات الأعمال اللواتي آمنن بأهمية وجدوى هذه الدراسة، ومنحني وقتهن وتجاربهن الرائدة، والشكر موصول لكل من قدم لي العون والمساندة لإتمام هذه الدراسة، سائلة المولى سبحانه وتعالى أن يكون هذا العمل مفيدا وقيما لسلسلة أبحاث في هذا المجال.

فشكرا لكم جميعا وجزيتم خير الجزاء

الباحثة

## دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية

### دراسة ميدانية في محافظة مسقط

عهود بنت أحمد بن محمد المرزوف السعدي

### المخلص

تعد ريادة الأعمال من المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي والمحلي على حد سواء، فإلى جانب قدرتها على استغلال الفرص المتاحة لتحقيق نجاحات في تشغيل رؤوس الأموال البشرية والتي من بينها المرأة، فإنها تعد قطاع خصب لأصحاب الأفكار الإبداعية لتوظيفها في مجالات تنموية متنوعة. وتتطلع الدراسة الراهنة إلى التعرف على الحجم الحقيقي لدور المرأة العمانية في ريادة الأعمال في المجتمع العماني، بالإضافة إلى الكشف عن الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال وفقاً لمتغيرات: العمر، المستوى التعليمي، الولاية، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء، نوع المشروع، عدد سنوات العمل في المشروع، معدل الدخل السنوي العائد من المشروع الريادي، الدوافع الريادية من إنشاء المشروع، مصادر التمويل، عدد الأيدي العاملة بالمشروع الريادي. كما سعت الدراسة إلى الوقوف على معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال، وطرح مجموعة من الآليات من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المسح الاجتماعي، والمنهج الكمي كأساس لتحليل البيانات، وتم الاعتماد على أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة البالغ عددها (234) رائدة أعمال حاصلات على بطاقة رواد أعمال من مؤسسة ريادة في محافظة مسقط. هذا إلى جانب أداة دليل المقابلة المعمقة. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

- كشفت نتائج الدراسة أن أكثر رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة من الفئة العمرية (30 إلى أقل من 35 سنة)، ومن حاملات الشهادة الجامعية (البكالوريوس). واحتلت ولاية السيب المرتبة الأولى من حيث أعداد رائدات الأعمال القاطنات فيها، وأن أغلبهن من المتزوجات، وأن الأنشطة الخدمية تستحوذ أغلب المشاريع الريادية النسائية، وأن ما يقارب نصف المشاريع الريادية النسائية في مجتمع الدراسة عدد سنوات عملها تراوحت بين (سنتان إلى خمس سنوات)، وأن أغلبها ممولة بتمويل ذاتياً، وأن الدافع الرئيسي لريادة الأعمال النسائية في مجتمع الدراسة هو الرغبة في تحقيق الذات.

- أشارت النتائج أن هناك عدة آثار اجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال تمثلت أهمها في زيادة الوعي ومعرفة رائدة الأعمال بالأمور المحيطة.

- أظهرت نتائج الدراسة عن وجود عدة معوقات وتحديات تواجه مجتمع الدراسة في المساهمة بريادة الأعمال، جاءت في المرتبة الأولى معوق الإجراءات البيروقراطية المعقدة خاصة في المعاملات الحكومية.

- أسفرت نتائج الدراسة عن أن أكثر الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال هي تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة والدور الذي تقوم به في تطوير المجتمع. ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في نشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال النسائية، وتطوير دورهن في المشاركة التنموية في المجتمع العماني، وتشجيع النساء للانخراط في هذا المجال؛ حيث أن انزواءهن عن المشاركة يعتبر تهميش لطاقتهم بشرية تؤثر سلباً على الأهداف التي يطمح المجتمع المتمثلاً في الدولة لتحقيقها.

# The Role of Omani Women in Entrepreneurship and its Impact on Social Development: A Field Study in Muscat Governorate

Ohood bint Ahmed bin Mohammed Al-Mardouf Al-Saadi

## Abstract

Entrepreneurship is one of the main drivers of the global and local economy. It paves the way to taking advantage of the opportunities available and providing jobs for the human capital, including women. Besides, it is a fertile sector for creative people to be employed in various developmental areas.

The present study seeks to identify the actual contribution of Omani women in entrepreneurship. In addition, it intends to revealing the social effects of women's participation in entrepreneurship according to a number of variables such as the age, *wilayat*, educational level, marital status, number of children, type of project, project duration, average annual income, project motivation, , sources of funding, and number of manpower deployed. The study also tries to identify the obstacles and challenges of women's participation in entrepreneurship, and suggests a set of mechanisms to enhance the role of women in entrepreneurship.

The study relied on a descriptive-analytical method using social survey and a quantitative method as a basis for data analysis. A questionnaire was also used to collect data from the study sample covering (234) entrepreneurs, all of them are holders of entrepreneur cards issued by the Riyada institution in Muscat Governorate, in addition to using an in-depth interview guide tool. The study has reached a number of significant results including:

- The results of the study revealed that most of the female entrepreneurs targeted in the study population are in the age group (30-35 years), and holders of university degrees. Wilayat Al Seeb ranked first in terms of the number of female entrepreneurs, most whom of are married. Service activities account for most of the projects, while, about half of the projects surveyed lasted between (two to five years), most of them are self-funded. The study revealed that the main drive behind women's entrepreneurial activities was the deep desire for self actualization.

- The results indicated that there are several social effects of the contribution of women in entrepreneurship, the most important of which are raising the entrepreneur's awareness and knowledge about the business environment and related issues.

- The results indicated several obstacles and challenges facing women's contribution in entrepreneurship, including complicated bureaucratic procedures, especially in government transactions.

- The results revealed that the most important mechanism to enhance the role of women in entrepreneurship is to promote community awareness of the importance of women's economic empowerment and the role they play in the development of society.

The results of the study are expected to contribute to the dissemination and promotion of the culture of women's entrepreneurship, while stressing the fact that women reluctance to participate in entrepreneurship leads to a marginalization of a human potential that negatively affects the realization of the developmental goals Omani society aims to achieve.

قائمة المحتويات:

الصفحة	الموضوع
أ	لجنة الإشراف على الرسالة
ب	لجنة مناقشة الرسالة
ت	إهداء
ث	شكر وتقدير
ج	ملخص الرسالة باللغة العربية
ح	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
د	قائمة المحتويات
ز	قائمة الجداول
س	قائمة الأشكال
ص	قائمة الملاحق
1	الفصل الأول- مدخل الرسالة (إشكالية الدراسة وإطارها التحليلي)
2	تمهيد
5	مشكلة الدراسة
7	أهداف الدراسة
8	أهمية الدراسة
9	مفاهيم الدراسة
17	الإطار التحليلي الموجه للدراسة
26	الفصل الثاني- التراث النظري لموضوع الدراسة (مراجعة الأدبيات)
27	تمهيد
27	دراسات ركزت على المرأة ومشاركتها الاقتصادية في المشروعات وريادة الأعمال
35	دراسات ركزت على أهمية المشروعات وريادة الأعمال
39	دراسات ركزت على معوقات المشروعات وريادة الأعمال
41	دراسات ركزت على تمكين المرأة
47	دراسات ركزت على التنمية

56	<b>الفصل الثالث- نشأة وتطور مشروعات ريادة الأعمال في سلطنة عمان</b>
57	تمهيد
58	من النطق السامي
59	نشأة وتطور ريادة الأعمال في سلطنة عمان
60	واقع ريادة الأعمال والبرامج والمؤسسات الداعمة في سلطنة عمان
70	أهمية ريادة الأعمال والآثار الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال
76	التحديات والمعوقات التي تواجه ريادة الأعمال ورائدات الأعمال
81	المرأة والتنمية
84	<b>الفصل الرابع- إجراءات الدراسة المنهجية</b>
85	تمهيد
85	الإجراءات المنهجية للدراسة
85	نوع ومنهج الدراسة
86	مجتمع وعينة الدراسة
87	توزيع عينة الدراسة على ولايات محافظة مسقط المختلفة
88	أدوات جمع البيانات
89	اختبارات صدق وثبات الأداة
91	مصادر البيانات
91	التحليل الإحصائي للبيانات
91	التعرف على الحجم الحقيقي لدور المرأة في ريادة الأعمال
93	الخصائص الاجتماعية لمجتمع الدراسة
93	تحليل البيانات الأولية
108	صعوبات الدراسة
109	<b>الفصل الخامس- نتائج الدراسة الميدانية</b>
110	تمهيد
111	الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال
116	معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال
121	الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال

126	دور المرأة في ريادة الأعمال وفقا لمتغير نوع المشروع
127	دور المرأة في ريادة الأعمال وفقا لمتغير مصدر التمويل
128	دور المرأة في ريادة الأعمال وفقا لمتغير الولاية
130	<b>الفصل السادس- النتائج العامة للدراسة وعرض المقترحات</b>
131	تمهيد
131	استنتاجات عامة
139	مقترحات الدراسة
141	دراسات مقترحة
142	المراجع والمصادر
152	الملاحق

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	أعداد المستفيدين من صندوق الرفد منذ عام 2014 م	70
2	توزيع أسباب الصعوبات التي تواجه المشروعات القائمة للنساء عام 2017	81
3	توزيع عينة الدراسة على ولايات محافظة مسقط	87
4	الاتساق الداخلي لأداة الاستبيان	90
5	توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر	93
6	توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي	96
7	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الولاية	98
8	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية	99
9	توزيع عينة الدراسة وفق متغير عدد الأبناء	100
10	توزيع عينة الدراسة وفق متغير نوع المشروع	101
11	توزيع عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات العمل في المشروع	102
12	توزيع عينة الدراسة وفق متغير المعدل السنوي العائد من المشروع	103
13	توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدوافع الريادية	105
14	توزيع عينة الدراسة وفق متغير مصادر التمويل للمشروع الريادي	106
15	توزيع عينة الدراسة وفق متغير عدد الأيدي العاملة بالمشروع	107
16	استجابات المشاركات في الدراسة حول الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال	111
17	استجابات المشاركات في الدراسة عن معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال	116
18	استجابات المشاركات في الدراسة عن الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال	122
19	نتائج اختبار t للفروقات الاحصائية بين متوسطات الاستجابة حسب متغير نوع المشروع	126

127	نتائج اختبار t للفروقات الاحصائية بين متوسطات الاستجابة حسب متغير مصدر التمويل	20
128	نتائج اختبار t للفروقات الاحصائية بين متوسطات الاستجابة حسب متغير الولاية	21

## قائمة الأشكال:

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل التوضيحي
72	أهم أبعاد الأثر التنموي لريادة الأعمال على رواد العمل أصحاب المشاريع	1
75	أبعاد الأثر الاجتماعي للمشروعات الريادية على مستوى رائد العمل صاحب المشروع	2
92	حجم دور المرأة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني	3

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
1	قائمة المحكمين	153
2	استبيان رائدات الأعمال	154
3	دليل مقابلة رائدات الأعمال	169
4	تسهيل مهمة	179
5	ملحق الاحصاء	180

## الفصل الأول

## المقصورة ALMAQSURAH (إشكالية الدراسة وإطارها التحليلي)

## تمهيد

### أولاً- مشكلة الدراسة

### ثانياً- أهداف الدراسة

### ثالثاً- أهمية الدراسة

### رابعاً- مفاهيم الدراسة

### خامساً- الإطار التحليلي الموجه للدراسة

## تمهيد

يحظى موضوع ريادة الأعمال باهتمام متزايد على المستوى العالمي وذلك للدور الذي تلعبه ريادة الأعمال في مواكبة التطورات والتغييرات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول، لذا يعتبر ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع ضرورة قصوى لهذا التطور الاقتصادي والاجتماعي، نسبة للتقدم التكنولوجي وظهور العولمة والخصخصة التي لها أثر كبير في بيئة الأعمال، إضافة للتنافسية في المنظمات المحلية والدولية والعالمية (أشرف، 2014). ويتضح من المشهد الاقتصادي العالمي خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين إلى تنامي دورة ريادة الأعمال على الصعيد العالمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فمن الناحية الاقتصادية تؤدي إقامة ريادة الأعمال الجديدة إلى خلق فرص عمل للشباب، وزيادة الإنتاج المحلي، وتحفيز الأسواق، وزيادة الابتكار. فهي توصف كمحرك محتمل لدعم النمو الاقتصادي، بل إن بعض الكتاب يعتبرونها أحد عناصر الإنتاج المهمة في المجتمعات. ومن الناحية الاجتماعية فإن انتشار مفهوم ريادة الأعمال في المجتمع يؤدي إلى تمكين المواطنين، وتوليد روح المبادرة والتنافس بين الشباب، وتسهيل إدماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن حل أزمة البطالة وما يترتب عليها من مشاكل اقتصادية واجتماعية (أبو شعر، 2016).

ويتمتع مجال ريادة الأعمال في الوقت الراهن بشعبية وقبول كبير في أنحاء عديدة من العالم. وقد ساهم عدد كبير من العوامل في إثارة الاهتمام بريادة الأعمال وبالمشروعات الريادية. وأدى ذلك إلى زيادة اهتمام صانعي السياسات بالدور المتوقع لرواد الأعمال باعتبارهم يمثلون أحد الحلول المطروحة لخفض معدلات البطالة وتحقيق الازدهار والنمو الاقتصادي. فقد أصبح هناك اهتمام خاص بدور المشروعات الريادية نظراً لقدرتها على التواء مع البيئات الاقتصادية المتقلبة. وكذلك لأن هيكلها يتيح لها مسايرة التغيير الفني بشكل يسمح لها بالبقاء والاستمرار. وقد أدركت العديد من الدول هذه الحقيقة وقامت بالاعتماد على معايير سياسية جديدة لدعم المشروعات وريادة الأعمال، كذلك كما بذلت جهود خاصة للترويج للأنشطة الإبداعية وتحسين القدرات الابتكارية للأفراد (علاء الدين، 2007).

وقد تساعد ريادة الأعمال في تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية الاقتصادية في حال انتشارها بشكل متوازن في جميع المناطق لكل الفئات السكانية خاصة فئة النساء والشباب. أما في الدول التي تفتقر للبيئة المناسبة لنشر ثقافة ريادة الأعمال فهي تدفع ثمنها باهظاً بسبب تعطل استخدام أجزاء كبيرة من مواردها وطاقتها البشرية، مما يقود إلى تخلفها عن الارتقاء باقتصادها وبنوعية حياة مواطنيها، وفي مسيرتها التنموية بوجه عام (عبدالله وحتاوي، 2014: 4). على سبيل المثال تفعيل الطاقات

المعقلة في كثير من المجتمعات، حيث وتشير التقارير والدراسات إلى أن تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا يغذي الاقتصادات المزدهرة، ويحقق زيادة الإنتاجية والنمو (Ambrish:2014: 224-232).

وعلى المستوى المحلي بدأ الاهتمام بالمشروعات من الاستراتيجية التي أطلقت بالفعل عام 1995 مع إعلان استراتيجية رؤية عمان 2020 بمحاورها الأساسية خاصة في محور تقليص دور الدولة الاقتصادي والتنوع الاقتصادي وتوسيع دور القطاع الخاص (أبونار، 2018). ومن توجهات ومرتكزات خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020) اعتماد سياسات تهدف إلى أن يقوم القطاع الخاص بدور رائد في نمو الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مواصلة تحسين بيئة الأعمال والإسراع في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطة التنمية الخمسية التاسعة، 2017: 14)، ثم تحول الاهتمام إلى ما يسمى الآن بريادة الأعمال التي كانت نقطة انطلاقه بندوة سيج الشامخات في العام 2013. حيث خرجت هذه الندوة بمجموعة قرارات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في هذا المجال من خلال ندوة تقييم تنفيذ القرارات عام 2015. وتم تعديل العديد من التشريعات والقوانين من أجل دعم مشاريع ريادة الأعمال في سلطنة عمان، هذا إلى جانب استحداث العديد من التشريعات والقوانين من أجل إنشاء مؤسسات لها صلة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما برزت بالأونة الأخيرة بوضوح قضايا تمكين المرأة التي اكتسبت زخمًا كبيرًا، وتم إدماج قضاياها في السياسات الإنمائية. وانطلاقًا مما أكدت عليه أدبيات التنمية البشرية المستدامة على أنها من صنع البشر، تأتي حتمية مبدأ العدالة الاجتماعية، والمساواة بين الذكور والإناث في الحصول على الفرص المختلفة، والمشاركة في صنع التنمية والتمتع بثمارها، وهنا تبدو أهمية الشراكة المجتمعية في التنمية دون تمييز على أساس العرق أو النوع في مختلف مناحي الحياة. كما أن من ركائز الحكم الرشيد، تأهيل المرأة وتمكينها وتمتعها بالحرية (المجلس الأعلى للتخطيط، 2013: 193)، كما أراد لها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم -حفظه الله ورعاه- وما حملته كلماته السامية من معانٍ جليلة ورؤى سديدة حيث جاء في النطق السامي: "إننا ننادي المرأة العمانية من فوق هذا المنبر لتقوم بدورها الحيوي في المجتمع ونحن على يقين تام من أنها سوف تليي الدعاء" (ندوة المرأة العمانية، 2009: 7). لذلك أصبحت المرأة في السلطنة اليوم جزءًا نابضًا في هذا المجتمع الذي تلمس طريقه نحو التقدم والبناء والتنمية.

واتضح ذلك في التقرير الوطني الثاني عن التنمية البشرية عُمان (2012) مدى تزايد الاهتمام بقضايا المرأة. فالمرأة العمانية ذات حضور واضح في التشريعات والسياسات الاجتماعية الوطنية

مواكبةً للمواثيق الإقليمية والدولية، فضلاً عن العديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الدالة على الارتقاء بأوضاع المرأة العُمانية. كما تستهدف السياسات التنموية في السلطنة تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية الشاملة في مختلف أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم مما أشارت إليه التقارير الوطنية المتتالية من تقدم واضح في أوضاع المرأة العمانية، إلا أن الفجوة بين الرجال والنساء، خاصة في معدل مشاركتها في سوق العمل الخاص تظل قائمة، فضلاً عن تزايد نسبة الباحثات عن عمل من الإناث خاصة الجامعيات مقارنة بالرجال (المجلس الأعلى للتخطيط، 2012: 198). وإن علاج هذه القضية يكمن في تأهيل وتنمية الموارد البشرية على النحو الذي يزيد من مساهمة المرأة في جهود التنمية ويزيل كافة المعوقات والتحديات التي تحد من مشاركتها الفعالة في مجال ريادة الأعمال (الحوامدة والخزعة، 2009).

ولذلك شددت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020، على توفير بيئة مشجعة للراغبات في تأسيس المشروعات والاستثمار فيها. وقد ساعد ذلك المرأة العمانية في لعب دور هام في العملية التنموية بالبلاد؛ حتى باتت مشاركة النساء في العمل التجاري كبيرة وملحوظة في السلطنة.

وقد أدى هذا الاهتمام الرسمي من الدولة إلى ظهور جيل جديد من النساء العمانيات يتحرك نحو ساحة الأعمال الحرة، ومن ثم يتطلب من المجتمع ضرورة استثمار قدراتها وطاقتها وخبراتها دون حدود لمواصلة ازدهار النهضة العمانية وجني ثمارها الكاملة، لتكون أحد الروافد الأساسية اللازمة لتلبية الاحتياجات المستقبلية للبلاد (الزدجالي، 2010)؛ ولأن مشاركة المرأة في عمليات التنمية باتت ذات أهمية كبرى، لذلك تأتي رؤية عُمان 2040 مؤكدة على أولوياتها في التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية. لذلك نجد أن الاقتصاد العُماني يتجه في الآونة الراهنه إلى بناء قاعدة اقتصادية متينة مبنية على أساس التنوع القائم على المعرفة والابتكار. ويمتد هذا الاهتمام إلى تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وسيعتمد هذا على تطوير قدرات الأفراد المحلية في مجال الابتكار والإبداع، وتشجيع ريادة الأعمال والمشاريع لأفراد المجتمع، وتوفير البيئة الملائمة لذلك من تشريعات وحوافز، بما يعزز من تنافسية الاقتصاد العُماني إقليمياً وعالمياً. ويضمن ذلك تحسين معدلات النمو واستقرارها واستدامتها، كما أن مستقبل الاقتصاد العماني القائم على الابتكار، يتيح إنتاج سلع وخدمات تنافسية يرتفع فيها المكوّن المعرفي والتقني، بحيث تساهم في تنمية الاقتصاد، وتعزيز قدرته التنافسية في أغلب الأنشطة

والقطاعات ومنها ريادة الأعمال، حيث يُسكّل الابتكار الفاطرة الجديدة للنمو، التي سترتبط بشكل وثيق ومباشر مع البنية الأساسية الملائمة المشجعة على ريادة الأعمال (رؤية عُمان 2040، 2018: 25).

## أولاً- مشكلة الدراسة

أصبحت ريادة الأعمال من أهم محددات النمو الاقتصادي وإن تشجيعها يعد من أهم استراتيجيات التنمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتناولت الأدبيات الاقتصادية أهمية ريادة الأعمال للتنمية الاقتصادية حيث تحقق عدد من الوظائف الهامة المرتبطة بالكفاءة والتنافسية وخلق فرص العمل، وهي أحد وسائل مكافحة البطالة. ولن يتحقق التطوير الفعلي لقطاع ريادة الأعمال إلا بتفعيل الممارسات الصحيحة والبرامج المساعدة التي من شأنها المساهمة في دفع عجلة تنمية هذا القطاع واستثماره.

وفي ظل التغيرات المحلية ظهرت الحاجة لمفهوم جديد يُمكن منظمات الأعمال بشكل عام والأفراد بشكل خاص من تحقيق الريادة في مجالات أعمالهم الحالية والمستقبلية خاصة مع تزايد الحاجة لتوفير وظائف جديدة. وقد ساهم مفهوم ريادة الأعمال في تحسين النمو الاقتصادي وتطوير القدرات البشرية وتحقيق العديد من المزايا الاجتماعية والمجتمعية نظراً لارتباطه بالتنمية المستدامة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تحسين السلوكيات والممارسات والأنشطة التي تحقق مفهوم ريادة الأعمال (محمد، 2017).

وقد حصلت السلطنة على المركز الثالث عربياً والمركز ال 33 عالمياً في مؤشر ريادة الأعمال لعام 2018، الذي أصدره المعهد العالمي لريادة الأعمال والتنمية GEDI ومقره واشنطن (صحيفة أثير)<sup>1</sup>

<sup>1</sup> The Global Entrepreneurship Index (GEI) is an economic activity index compiled by US-based The Global Entrepreneurship and Development Institute. GEI is an annual index that measures the health of the entrepreneurship ecosystems in each of 137 countries. It looks at how individual countries across the world allocate resources to promoting entrepreneurship. Source: <https://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index/>

Oman

Global Rank:  
33 of 137

Strongest area:  
Risk Capital

Weakest area:  
Competition

Overall GEI score:

47%

Individual score:  
entrepreneurial qualities of  
the people in the ecosystem

Institutional score:  
quality of the institutions  
that support  
entrepreneurship

77%

55%

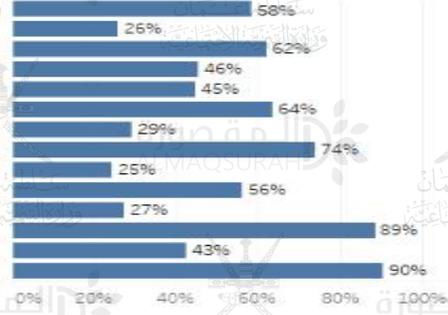
cores

100%



Component scores

1. Opportunity Perception
2. Startup Skills
3. Risk Acceptance
4. Networking
5. Cultural Support
6. Opportunity Startup
7. Technology Absorption
8. Human Capital
9. Competition
10. Product Innovation
11. Process Innovation
12. High Growth
13. Internationalization
14. Risk Capital



كما يساهم صندوق الرفد في التنمية الاقتصادية بالسلطنة في دعمه للمشاريع التجارية وانشاء المشاريع الخاصة. حيث حصلت السلطنة على المركز الثاني عربيا في مؤشر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تقرير التنافسية العالمي لعام 2018، ومنذ افتتاح صندوق الرفد في عام 2014 م، بلغ عدد المستفيدين (2173) ألف مستفيدا، شكل نسبة الذكور 69%، وشكلت الاناث المستفيدات نسبة 31% حتى نهاية يونيو عام 2018 م. وتشير بيانات صندوق الرفد بأن عدد المشاريع الممولة للإناث في مختلف محافظات السلطنة (618) مشروعاً. واحتلت محافظة مسقط المرتبة الأولى حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من صندوق الرفد (224) مشروعاً (صندوق الرفد، 2018).

وبلغ عدد صاحبات المؤسسات والمشاريع المسجلات لدى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجميع محافظات السلطنة حتى نهاية عام 2018 (8276) رائدة أعمال. وتتركز النسبة الأكبر منهن (33%) في محافظة مسقط بعدد (2726) رائدة أعمال. بينما بلغ عدد الحاصلات على بطاقة رواد أعمال المسجلات لدى الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجميع محافظات السلطنة حتى نهاية عام 2018 (2713) رائدة أعمال، وفي محافظة مسقط وحدها (905) رائدة أعمال حاصلة على بطاقة رواد أعمال (ريادة، 2018).

ومن توجهات ومرتكزات خطة التنمية الخمسية التاسعة اعتماد سياسات تهدف إلى أن يقوم القطاع الخاص بدور رائد في نمو الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مواصلة تحسين بيئة الأعمال والإسراع في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020، 2017: 14).

ومن هنا تقع مسؤولية نشر المبادئ الريادية وتشجيع القيام بالعمليات الريادية على عاتق أفراد

المجتمع، وعلى مدى توافر روح المغامرة أو العمل على إثارة وبث هذه الروح بين أفراد المجتمع عامة

والنساء خاصة واستثمار هذا المجال ليبقى رأس مال يخدم الاقتصاد الوطني بالسلطنة. حيث ويعتبر

الاتجاه إلى الاستثمار في المشروعات الريادية عامل من عوامل الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي

وخاصة أثناء الأزمات. فإن انزواء المرأة العمانية عن المشاركة في ريادة الأعمال يعتبر تهميش

لطاقات بشرية تؤثر سلبيًا على الأهداف التنموية التي تطمح الدولة في تحقيقها، وإن وضع المرأة

ومكانتها هو انعكاس لدرجة التقدم التي وصل إليها المجتمع. وبناءً على ما سبق تبلورت مشكلة الدراسة

في التساؤل الرئيس التالي: ما دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال وما أثره في مسار التنمية

الاجتماعية؟

وتحاول الدراسة الإجابة على هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

1- ما حجم دور المرأة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني؟

2- ما الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال؟

3- ما المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة في ريادة الأعمال؟

4- ما الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال؟

ثانياً- أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي هو التعرف على دور المرأة في ريادة الأعمال في

سلطنة عمان والكشف عن آثاره الاجتماعية من خلال دراسة ميدانية مطبقة على رائدات الأعمال في

محافظة مسقط، وينبثق من هذا الهدف الأساسي عدة أهداف فرعية تتمثل فيما يلي:

1- التعرف على الحجم الحقيقي لدور المرأة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني.

2- الكشف عن الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال.

3- الوقوف على معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال.

4- طرح مجموعة من الآليات من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال.

## ثالثاً. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من مكانة المرأة ودورها في خدمة المجتمع العماني وتقدمه وتأثيرها وبشكل كبير على المجتمع العماني واقتصاده. حيث أن زيادة معدل ريادة المرأة العمانية واستثمار دورها، من شأنه أن يؤدي إلى استثمار طاقات كبيرة معطلة ولديها الجاهزية للانخراط في دفع عجلة التنمية والنمو الاقتصادي إلى الأمام، وخلق عدد كبير من فرص العمل، وإنتاج أنواع مختلفة من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات الأفراد والمجتمع. ولذا تتضح أهمية الدراسة العلمية والعملية على النحو التالي:

### 1-المستوى النظري:

أ- يشير الواقع البحثي على المستوى المحلي إلى وجود ندرة في البحوث والدراسات في سلطنة عمان حول " دور المرأة في ريادة الأعمال في سلطنة عمان وآثاره الاجتماعية". ومن هنا جاءت هذه الدراسة كمحاولة لتغطية هذه الندرة.

ب- تعد الدراسة الراهنة محاولة مدى امكانية الاستفادة من النظريات الاجتماعية كالنظرية البنائية الوظيفية ونظريات رأس المال، والنظرية النسوية للوصول إلى صورة متكاملة حول دور المرأة في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية.

ج- من دوافع الاهتمام بقضايا المرأة هو ادراك الشعوب أن أوضاع النساء وحقوقهن يعتبران جزءاً لا يتجزأ من محاور التنمية، وأنه لا يمكن أن تقوم أي جهود تنموية ناجحة في أي مجتمع مع إغفال نصف طاقته البشرية. وبالتالي أصبحت النظرة الى المرأة ومناقشة قضاياها تتم في نطاق أكثر شمولاً ومن منظور أشد عمقا، باعتبارها أحد المنطلقات الرئيسية لمفهوم التنمية بمعناها الواسع، لذا فإن عملية تمكين المرأة تقع ضمن دائرة مستمرة تضمن إيجاد القابلية والقدرة لديها لاتخاذ القرارات والخيارات وبالتالي الأفعال المتعلقة بها والتأثير على غيرها، وتعزيز الهوية الذاتية لديها (Marlow&Al-Dajani، 2016).

### 2-المستوى التطبيقي:

أ- من المتوقع أن نتائج الدراسة ومقترحاتها قد ترسم صورة واقعية لصانعي القرار في سلطنة عمان بما يمكنهم من وضع السياسات للتعرف على دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال والتعرف على أثره في مسار التنمية الاجتماعية. ونأمل أن تفيد الدراسة مؤسسات عدة مثل الهيئة

العامّة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المركز الوطني للأعمال، دائرة شؤون المرأة بوزارة التنمية الاجتماعية للنظر في إمكانية توظيف نتائجها في إطار مهام تلك المؤسسات.

ب- من المتوقع أن نتائج الدراسة ستساهم في نشر وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، وتطوير دورهن في المشاركة التنموية في المجتمع العماني، وتشجيع النساء للانخراط في هذا المجال.

ج- هذه الدراسة قد تفيد وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي في إبراز أهمية ريادة الأعمال وترسيخها منذ الصغر لدى طلاب المدارس ثم تزويدها لطلاب الجامعات والكليات من خلال إضافتها في المناهج الدراسية والتعليمية لأن التعليم يلعب دوراً مهماً في تكوين واعداد رواد الأعمال. لذلك لا بد أن تعمل المجتمعات على توفير البنية الأساسية اللازمة لظهور المزيد والمزيد من رواد الأعمال. ومن الممكن وضع نتائج الدراسة ومقترحاتها بين يدي منظمات المجتمع المدني للمشاركة في ترسيخ ثقافة ريادة الأعمال وتطويرها بين أفراد المجتمع خصوصاً جمعيات المرأة العمانية.

د- تبرز أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع ريادة الأعمال في المجتمعات الاقتصادية بشكل عام وفي الاقتصاد العماني على وجه الخصوص، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه رائدات الأعمال صاحبات الأفكار الإبداعية في تحريك الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وتغير متطلبات الحياة. كذلك فإن ريادة الأعمال تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة، لا من خلال زيادة الناتج القومي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي فحسب، وإنما من خلال المبادرات الريادية التي تؤدي إلى حدوث تغيير ملحوظ في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية.

#### رابعاً- مفاهيم الدراسة:

تعد المفاهيم إحدى مراتب التصنيف المهمة في البناء المعرفي، والتي تنظم الأفكار والمدرجات والبيانات المتعلقة بالظواهر المحددة، كما تساعد على تعلم كمي غير محدودة من أساسيات المعرفة. وتكمن ماهية المفهوم في تعريف الأشياء والظواهر. والمفاهيم ليست كلمات ولكنها تتكون من خلال استعمال الكلمات، فتصبح هذه الكلمات عناوين تعبر عن الأفكار التي يتضمنها المفهوم، والمفهوم عادة يتكون من كلمات مفردة أو مجموعة من الكلمات (مصطفى: 2014)، والدراسة الراهنة تتضمن عدة مفاهيم نحددها في مفهومي: (ريادة الأعمال، التنمية).

## 1-ريادة الأعمال (Entrepreneurship):

تعني في (القاموس المحيط، 1999) قيادة ورئاسة المجهود الذي يبذله الإنسان لتحقيق المنفعة.

وريادة الأعمال مصدر مشتق من الفعل (رود) واسم فاعله (رائد). والرائد هو الذي يرسله

قومه لاستكشاف وتحديد مواطن الكلاء، فعندما يحددها يرسل إليهم فيحلقون أو يقتدون به. ويختلف

مفهومها تبعاً لمحددات عدة، يتعلق البعض منها بالثقافة والبعض الآخر بالمجتمع أو الاقتصاد، وما

يرتبط بها من صفات تميز أفراد المجتمع وبالتالي القوى العاملة في الاقتصاد (الجوهري، 1999).

وقدم ريتشارد كانيون<sup>2</sup> تعريفاً لريادة الأعمال بأنها: التوظيف الذاتي بغض النظر عن الطبيعة

أو الاتجاه وذلك مع تحمل المخاطر وتنظيم عوامل الإنتاج لإنتاج سلعة أو خدمة مطلوبة في السوق

(Carton, Hofer and Neeks، 1998).

ويعرف (Coulter، 2001) ريادة الأعمال بأنها: العملية التي يستخدم من خلالها الفرد أو

الجماعات جهداً منظماً ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة والنمو للمشروع بالتجاوب مع

الرغبات والحاجات من خلال الإبداع والفرد.

وعرّفها تشيجونتا (Chigunta، 2002) الذي أشارت إليه رسالة (المالكي، 2015) بأنها:

التطبيق العملي للخصائص الريادية، مثل المبادرة والابتكار والابداع وخوض المخاطر في بيئة العمل،

سواء في مجال العمل للحساب الخاص أم في الوظيفة لدى المؤسسات الصغيرة والمشاريع، وباستخدام

المهارات اللازمة لتحقيق النجاح في هذه البيئة والثقافة.

ويعرفها (Hisrich، 2002) بأنها: مجموعة المهارات الإبداعية التي تستند على المبادرة

الفردية والموجهة نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتي ترتبط قراراتها بمستوى معين من

المخاطرة وعدم التأكد.

كما يعرفها (Fortin، 2004) بأنها: عملية خلق شيء مختلف ذو قيمة من خلال تكريس العمل

والوقت اللازمين لضمان المخاطر المالية، النفسية والاجتماعية والحصول في المقابل على رضا

وارتياع شخصي، مادي ومالي.

<sup>2</sup>خبير اقتصادي فرنسي من أصل إيرلندي. ترجمت أعماله في الاقتصاد إلى الإسبانية، واعتبرت أساس الاقتصاد السياسي وشكلت تجاربه الشخصية بوصفه مصرفي التأثير الأبرز على فكره الاقتصادي، وساهمت أعماله بتطوير كبير في النظرية النقدية وتطوير الاقتصاد الوطني ونظرية النمو السكاني ومفهوم ريادة الأعمال.

كما عرّفها (النجار والعلي، 2006) على أنها: العملية التي من خلالها فرد، أو مجموعة من الأفراد يستخدمون جهداً منظماً، ووسائل للسعي وراء الفرص لتأمين قيمة، والنمو للمشروع بالتجاوب مع الرغبات والحاجات خلال الإبداع والتفرد.

ويعرفها الغالبي بأنها: خصائص ومتطلبات سلوكية تتجسد بعمليات ومراحل لتحديد الفرص التي تتعلق باحتياجات موجودة فعلاً في الأسواق، وتحمل المخاطر لتكون منظمة لتلبية هذه الاحتياجات (الغالبي، 2009).

كما عرفها (Daft, 2010) بأنها: عملية بدء عمل تجاري وتنظيم الموارد الضرورية له مع افتراض المخاطر والمنافع المرتبطة به، وعرّف الاتحاد الأوروبي ريادة الأعمال المشار إليها في (نقلاً عن رمضان، 2011) بأنها: الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزج المخاطرة والابتكار أو الإبداع والفاعلية في التسيير وذلك ضمن مؤسسة جديدة أو قائمة.

وعرّفها (Robert, Shepherd & Peters, 2010) في كتاب (القيج والخفاجي، 2014) بأنها: عملية خلق وتوليد شيء جديد ذي قيمة من خلال تكريس الوقت والجهد اللازمين، وافتراض المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية المرافقة لها، واستلام المكافآت المالية والنفسية كنتيجة لهذه العملية.

ويعرّف (Mary, 2012) ريادة الأعمال بأنها: عملية الانتفاع بتشكيلة واسعة من المهارات، من أجل تحقيق قيمة مضافة لمجال محدد من مجالات النشاط البشري، وتكون المحصلة لهذا الجهد إما زيادة دخل أو استقلالية أعلى، بالإضافة إلى الإحساس بالفخر نتيجة الجهد الإبداعي المبذول.

بينما يوضح (عبدالله وحتاوي، 2014: 11) ريادة الأعمال بأنها: ظاهرة معقدة ويتبنى تناولها بمنهجية شاملة، حيث يركز على سلوك الرياديين كأفراد ولا يعتمد على تحليل المشاريع الجديدة بحد ذاتها.

وعرّفها هالة (نقلاً عن محمد، 2017) بأنها: عملية إيجاد شيء مبدع أو مبتكر ذي قيمة من خلال حسن استغلال الموارد المتاحة في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد سواء لمنظمة قائمة أو جديدة.

ويرى علماء الاقتصاد أن عدم التأكد كان السبب الرئيس وراء ظهور الرياديين وأن التعامل بنجاح مع عدم التأكد (عوامل العرض والطلب في المستقبل) تعد السمة المميزة للريادة في الأدبيات الاقتصادية (A.Montanye، 2006، p.554).

ويعرفها مجموعة من الكتاب (2011, Davey, Plewa & Struwing) بأنها: التفكير والعملية التي تتم لإيجاد وتطوير أنشطة اقتصادية من خلال المزج بين تحمل المخاطر والابتكار أو الإبداع في ظل إدارة سليمة سواء لمنظمة قائمة أو جديدة (نقلا عن محمد، 2017).

ما سبق يبدو أن كل المساهمات التي حاولت وضع تحديد مفهوم واضح ودقيق لمصطلح ريادة الأعمال، جاءت متفقة على عناصر ونقاط معينة يمكن الانطلاق منها في صياغة التعريف الإجرائي فيمكن القول بأن ريادة الأعمال هي: سلوك إداري يهدف إلى استثمار المرأة للفرص المتاحة في المجتمع العماني والدورات والبرامج المقدمة والتعرف على دورها ومشاركتها في المشاريع الريادية وآثارها، والتعرف على المعوقات والتحديات التي تواجهها؛ لمحاولة وضع الآليات التي تعزز دورها في هذا المجال في المجتمع العماني.

## 2- التنمية (Development):

عرفت في القاموس المحيط: من مصدر (نمى) ويدل على الارتفاع والزيادة في الشيء (القاموس المحيط، 1999).

وفي معجم علم الاجتماع فالتنمية مفهوم لا ينتمي إلى علم واحد بل لابد من تعاون العلوم المختلفة والتخصصات المتباينة. ولقد اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم لتحديد مفهوم التنمية وأبعادها وثمة تعريفات للتنمية ومنها: النمو المدروس على أسس علمية والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية سواء كانت تنمية شاملة ومتكاملة أو تنمية في إحدى الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي أو الميادين الفرعية كالتنمية الصناعية أو التنمية الزراعية أو غيرها (الجوهري، 1999).

أما في حقل علم الاجتماع فالتنمية تعرّف على أنها: عملية التحريك العلمي لمجموعة العمليات الاقتصادية والاجتماعية عن طريق أيولوجية معينة لتحقيق التغير المطلوب الذي يحقق انتقال المجتمع من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوب الوصول إليها (الخضوري، 2004).

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية على أنها: مجموعة الوسائل والطرق المستخدمة في توحيد جهود أفراد المجتمع والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، والعمل على إخراج المجتمعات من عزلتها لتشارك بشكل إيجابي في الحياة القومية، وتسهم في التقدم العام للمجتمع (بكرة، 1991).

وعرّفت بالمؤتمر العربي الإقليمي: عملية حضارية متكاملة تعني دفع القوى المنتجة في الدولة بما يحقق الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي. كما تعني رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني وتوفير بيئة صحية عمرانية مناسبة (حلمي، 2000).

وتعرف التنمية أيضا على أنها: عملية إحداث تغيير جذري في كافة أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهي لا تقتصر على تقديم خدمات لقطاع أو فئة معينة، بل تركز على تنمية الموارد البشرية والطبيعية (الخصوري، 2004: 33).

وتعتبر التنمية من المصطلحات الحديثة التي لم يتعرف عليها العالم إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وقد انتشر المصطلح -في البداية- باعتباره مصطلحا اقتصاديا حين عرفت التنمية الاقتصادية كاتجاه يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي والوصول به إلى معدلات عالية تواكب الزيادة السكانية وتتناسب مع تزايد الاحتياجات البشرية. ثم تطور مفهوم التنمية ليصبح أكثر اتساعا، إذ شمل إلى جانب التطور الاقتصادي، التطور الاجتماعي لتمتد عملية التنمية إلى جوانب أخرى بعد أن كانت لفترة ليست قصيرة، تقتصر على الجوانب الاقتصادية فحسب. ومع انتشار المصطلح ودخوله إلى مجال التطبيق العملي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، اتسعت تعريفاته لتصبح أكثر شمولا بظهور مصطلح التنمية المستدامة (Genevieve, Dominique & Anne-Sophie، 2014: 5-6)، والتنمية الشاملة تعني: التنمية الشاملة التي تهدف إلى تطوير المجتمع من النواحي الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية بحيث يكون المجتمع كله في حركة تطوير دائمة ومستمرة. وتعرف التنمية بأنها: الاستراتيجية التي تهدف إلى تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وهي بذلك مجموعة من البرامج والسياسات الموجهة إلى توسيع قاعدة العائد الاقتصادي والاجتماعي مما يعني أنها أداة سياسية واقتصادية واجتماعية تستخدم في إحداث التغيير المنشود والذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو القومي وإجراء تغييرات هيكلية في المجتمع (الأمين، 2006).

فسر مؤتمر مكسيكو سيتي التنمية المشار إليه في (بيت نصيب، 2012) على أنها: التنمية الكاملة، بما في ذلك الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أبعاد الحياة الإنسانية، كذلك تنمية الموارد الاقتصادية وغيرها من الموارد المادية (القاظر، 2006، نقلا عن بيت نصيب، 2012). وتعرف التنمية بأنها: هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، وتتجلى مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات الوظيفية والتي تصيب مكونات المجتمع. وتعتمد هذه العملية على التحكم في حجم ونوعية الموارد البشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى استغلال ممكن في أقصر فترة مستطاعه للغالبية العظمى من الأفراد في المجتمع (دليلة، 2007).

وتعرف التنمية أيضا على أنها: عملية ديناميكية تتكون من مجموعة مترابطة من التغيرات الوظيفية والبنائية التي تحدث داخل المجتمع نتيجة للتدخل في توجيه حجم ونوعية الموارد، من أجل تحسين نوعية الحياة لدى الأفراد داخل المجتمع، وتحقيق التنمية من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية بهدف تحقيق أقصى قدر من المنفعة بأقل تكاليف، وفقاً لخطة مدروسة (جلبي وعبده، 2009).

كما تعرف التنمية على أنها: استغلال الموارد المادية والبشرية بفعالية وكفاءة، من أجل تطوير كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والإدارية والاجتماعية والصحية والثقافية والبيئية، وذلك من خلال تصانف الجهود الرسمية والشعبية معاً (حلاوة وصالح، 2010: 22).

ويعرف الراشدان التنمية بأنها: مجموعة العمليات التي تحقق للمجتمع وأفراده أحوالاً أفضل، ويحقق لذاته ما يساعدها على الحياة الأفضل والإنسانية الأكمل. وتعرف التنمية كذلك بأنها: العملية المتعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية والثقافية والإدارية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وتحقيق دعامة الأساسية لتحريك البيئة المحلية للإسهام الفعال في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية (القاضي، 2011).

ويعرف تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 1997 م التنمية بأنها: العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع (الرياضي، 2013).

وتعرف التنمية أيضاً بأنها: انبثاق ونمو كل الإمكانيات الموجودة الكامنة في كيان معين بشكل كامل ومتوازن، سواء أكان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعا (الريادي، 2013). وتعد التنمية من المصطلحات الحديثة التي لم يتم تداولها إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد انتشر المصطلح - في

البداية - باعتباره مصطلحا اقتصاديا حين عُرفت التنمية الاقتصادية كاتجاه يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي والوصول به إلى معدلات عالية تواكب الزيادة السكانية وتتناسب مع تزايد الاحتياجات البشرية، ثم تطور مفهوم التنمية ليصبح أكثر اتساعا بحيث شمل - إلى جانب التطور الاقتصادي - التطور الاجتماعي كذلك، لتمتد عملية التنمية إلى جوانب أخرى بعد أن ظلت لفترة ليست قصيرة تقتصر على الجوانب الاقتصادية، ومع انتشار المصطلح ودخوله إلى حيز التطبيق العملي خلال النصف الثاني من القرن العشرين اتسعت تعريفاته لتصبح أكثر شمولية بظهور مصطلح التنمية المستدامة (Genevieve, Dominique & Anne-Sophie, 2014: 5-6).

وعرفها (مصطفى وسانية، 2014: 14-15) بأنها: عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه.

وعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة 1990 بأنها: عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الفرد، وأهم هذه الخيارات المنتشعبة هي أنه يحيي الناس حياة طويلة وخالية من العلل وأن يتعلموا، وأن يكون بوسعهم الحصول على المواد التي تكفل مستوى معيشة كريمة. وعرفت كذلك بأنها: مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية وبالتالي تساهم في تقدم البلاد (قروق، 2017).

وعرفها (Muhammad & Gul Rashid، 2006، نقلا عن مراد وصالح، 2017) بأنها: الابتكار أو الابداع الذي يقدم شيء جديد للاقتصاد.

### التنمية الاجتماعية (Social development):

أشار إليها القاموس المحيط بأنها تعني: الزيادة فيما يتصل بالوضع الاجتماعي عامة (المحيط، 1999).

وعرف قاموس الشامل النمو الاجتماعي على أنه: جهود تبذل وفق خطة لإحداث تغييرات وظيفية وبنائية يطلبها نمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرات الأفراد على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أقصى رفاهية لهم بإسراع معدل النمو الطبيعي. كما عرفها (الصالح، 1999) على أنها: عملية تغيير اجتماعي في البناء الاجتماعي من خلال التطور الطبيعي والتحول التدريجي. وفي موسوعة علم الاجتماع عرفت التنمية الاجتماعية بأنها عملية تغيير حضاري تتناول آفاقاً واسعة

من المشروعات التي تهدف إلى خدمة الانسان وتوفير الحاجات المتصلة بعمله ونشاطه ورفع مستواه الثقافي والصحي والفكري والروحي. وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على استخدام الطاقات البشرية. وتعرف كذلك بأنها: المواجهة إلى قضايا البطالة والتكافل الاجتماعي والخدمات الرئيسية من تعليم وخدمات صحية ومسكن ومشرب (أحمد، 2011).

وَعَرَفَتْ في تقرير الأمم المتحدة 1970 على أنها: مجموعة الأنشطة والخدمات المنظمة، التي تهدف إلى تمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتحسين أوضاعهم المعيشية، والتكيف مع الظروف المتغيرة، والمشاركة في عمليات التنمية (آل حبييل، 1996). ويعرف هيجنز Higgins التنمية الاجتماعية بأنها: عملية استثمار بشري تتم في مختلف المجالات التي تمس حياة الأفراد مثل: (التعليم - الصحة - الإسكان - الرعاية الاجتماعية) بحيث تنعكس عوائد هذه العملية الاستثمارية على النشاط الاقتصادي للمجتمع (القاضي، 2011). بينما يوضح روس Ros التنمية الاجتماعية بأنها: العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والأهداف بحسب أهميتها ثم إنكفاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف، ثم القيام بعمل إزاءها ومن هذا الطريق تمتد وتنمو روح التعاون والتضامن (بن قانة، 2012: 8). وعَرَفَهَا المهدي على أنها: هدف معنوي لعملية حركية ديناميكية، تتجسد في إعداد وتوجيه طاقات أفراد المجتمع، وذلك بتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة مثل التعليم، والصحة، والإسكان، والمواصلات، والاتصالات وغيرها، بحيث يمكنهم هذا القدر من اغتنام فرصة المشاركة، والمساهمة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع، مما يساعد على تحقيق أهداف المجتمع (المهدي، 2016: 169). وتعرف التنمية الاجتماعية بأنها: نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر جماعات وأفراد، رجال ونساء من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين إلى حالات أرقى من الوجود البشري، تؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة (المناور، 2017).

ونقصد بالتنمية الاجتماعية في هذه الدراسة: خطط وعمليات موجهة للمرأة تهدف لتحفيزها للتوجه لمجال ريادة الأعمال والاستغلال الأمثل للمشاريع الريادية، وتدعيم مكانتها الاجتماعية لتشغل دور في المجتمع، مما يمنح لها فرص المشاركة بنجاح في مسار التنمية والتأثير الفعال عليها.

## خامساً- الإطار التحليلي الموجه للدراسة

### مدخل

يزخر علم الاجتماع بالعديد من النظريات العلمية، ولا يستطيع الباحث الاجتماعي العمل بكفاءة دون الاعتماد على إطار نظري علمي يتضمن إطاراً تفسيرياً للمشكلات والقضايا والظواهر الاجتماعية التي تم التحقق منها من خلال التجربة والبحث العلمي. هذا وتعددت وجهات النظر حول تعريف النظرية ونذكر منها: هي مجموعة من القواعد والمبادئ الإجرائية التي تحدد سياسة الباحث ومسلكه في دراسة الظواهر الاجتماعية، وهذه القواعد قد تكون عامة أو خاصة (الهدفي، 2016: 8)، ومن هنا تعتبر النظرية إطار مرجعي يلجأ إليه الباحث عند دراسته ويحدد فروضه الأساسية، والتي تساعد في فهم وتفسير الظواهر موضع الدراسة (عثمان، 2008: 15).

### النظريات السوسولوجية المفسرة

اختلفت الرؤى والسياقات المختلفة في دراسة دور المرأة في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية، وفي دراستنا الراهنة سنعتمد على الرؤى والنظريات السوسولوجية المفسرة والتي تمثلت في النظرية البنائية الوظيفية والنظرية النسوية ونظرية رأس المال التي من خلالها سيتم فهم وتفسير موضوعنا الراهن.

### أ- النظرية البنائية الوظيفية

ظهرت النظرية البنائية الوظيفية في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. والتي كانت رد فعل للانتقادات التي قدمت لكل من النظرية البنائية والنظرية الوظيفية، ويعود سبب التسمية لمحاولتها لفهم المجتمع في ضوء البنات التي يتكون منها، والوظائف التي تؤديها هذه البنات (الريامي، 2017)، وقد عرّف البناء الاجتماعي بأنه: " مجموعة من العلاقات الاجتماعية المختلفة التي تتكامل وتتسق من خلال الأدوار الاجتماعية"، في حين يقصد بالوظيفة الاجتماعية: " الدور الذي يسهم به الجزء في الكل" (عبد المعطي، 1998). ومن أهم رواد هذه النظرية هم العالم تالكوت بارسونز وإيميل دور كايم وروبرت ميرتون وماكس فيبر، وقد تمثلت أعمالهم الأولى في بلورة مجموعة من الأفكار منها: الأنساق العامة، والتكامل، وفكرة الإسهام والدور، والاتجاه العضوي، وفكرة الوظائف الظاهرة والكامنة، والبيروقراطية (شتا، 1997). ويرى الوظيفيون بأن المجتمع هو كيان كلي يتكون من عدة أنساق فرعية، وأن كل نسق له وظائف يقوم بها على أكمل وجه. وعلى الرغم من اختلاف الوظائف بين الأنساق فإنها تتكامل مع الوظائف الأخرى لتؤدي الهدف الأساسي وهو تحقيق الاستقرار والتكامل والتماسك وتحقيق التوازن الدينامي. وهذه الوظائف التي يؤديها النسق إنما تشبع حاجات الأفراد المنتمين أو حاجات المؤسسات الأخرى. والتي قد تكون حاجات

أساسية أو اجتماعية أو روحية أو اقتصادية (محمد، 2015). وتقوم بذلك من خلال الاستجابة والتكيف للتغير الخارجي. فاستمرار واستقرار النسق يعتمد على آليات التلاؤم والضبط الاجتماعي. ففي حالة حدوث خلل وظيفي أو نوع من القصور والتوترات داخل النسق تعمل هذه الآليات إلى حلها. فنجد أن التوازن والتكامل هو أهم ما يسعى إليه النسق؛ لذلك يصور أصحاب هذا الاتجاه بأن المجتمع على أساس أنه وحدة متكاملة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار. ويتكون المجتمع من وحدات جزئية صغيرة تتفاعل فيما بينها وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيانه واستمرار بنائه. فكل جزء من أجزائه يؤدي وظيفة معينة، وغالباً ما يشير معنى الوظيفية إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل متمثل في مجتمع أو ثقافة (الرشيد، 2005). وذلك يعني أن للمجتمع عقلاً أو وعياً خاصاً يحدد احتياجاته لتحقيق الاستقرار أو تلك التي يتطلبها التغير (بيومي، 2018: 73)، وأن اختلال أي نسق سيؤدي إلى فقد المجتمع توازنه وبالتالي يؤدي لانحيار المجتمع (محمد، 2010: 56).

واحتل إميل دور كايم مكانة بارزة في فرنسا في أواخر القرن التاسع عشر وحتى وفاته في عام 1917، سواء في الأوساط الأكاديمية أو الإدارية أو السياسية. كما يجب أن نذكر أن نظرياته الأكاديمية أو الإدارية أو السياسية وآراءه عن المجتمع بصفة عامة وعن التربية والأخلاق والسياسة لقيت رواجاً كبيراً في الأوساط البرجوازية والحكومية الفرنسية في ذلك الوقت (نعيم، 93-94). وكان لأفكار دور كايم تأثيراً كبيراً في تأسيس النظرية الوظيفية. واهتم دور كايم بفهم الظواهر الاجتماعية وتأثيرها على ظهور المشكلات الاجتماعية، وحدد لها خصائص وأكد على أولوية المجتمع على الفرد، وهو ما يعني أن المجتمع هو مصدر الوعي ومصدر السلوك سواء في أهدافه أو طاقته الدافعة أو أفعاله (ليله، 2014). كما يرى دور كايم بأن للمجتمع عقلاً أو وعياً خاصاً يحدد احتياجاته لتحقيق الاستقرار. وهو ما يعني أن أفعال الأفراد أو الوحدات الفرعية للنسق ذات إسهام وظيفي بالنسبة للمجتمع بحيث تحدد احتياجات المجتمع مستوى ضرورة إنجازات الأفراد أو الوحدات لبناء النسق. لذا فإننا نجد أن المجتمع يؤكد وجوده في حياة الأفراد. أي أن المجتمع يتسرب إلى داخل الضمائر الفردية من خلال عملية التنشئة الاجتماعية والثقافة التي تتولى تدريب الأفراد على قيم المجتمع ومعايير وسلوكياته، حتى يمتلك الفرد ضميراً مشتقاً من ثقافة المجتمع. لذلك شكلت الثقافة ومنظومات القيم مكانة محورية في بناء المجتمع. كذلك فإن للمجتمع حضوره خارج الذات الفردية في مختلف المواقف الاجتماعية وذلك على هيئة مجموعة القواعد والقوانين والعادات والتقاليد والأعراف التي تتولى تنظيم سلوكيات الأفراد بالنظر إلى ثقافة المجتمع (ليله، 2014). فإن الفرد منذ ولادته يجد نفسه محاطاً بأحكام وقوانين اجتماعية قسرية لا يستطيع تغييرها أو التقليل من أهميتها، كما لا يستطيع انتقادها أو الهجوم عليها أو التهرب منها. والشيء الوحيد الذي يستطيع الفرد القيام به هو إطاعة هذه القوانين والاستسلام لأوامرها دون أي تردد، حتى يكون الفرد مقبولاً من الجماعة ومنطوياً تحت لوائها. ويسود في

هذا الوقت ما يسمى بالتماسك العضوي الذي ينشأ نتيجة الاعتماد المتبادل بينهم فالشخص لا يصبح متخصصاً في شيء ما إلا إذا كان هناك آخرون متخصصون في إنتاج السلع وتقديم الخدمات التي يحتاجها. إلا أن التغيرات الكونية والعالمية والمحلية في عصر العولمة لعبت دوراً هاماً في تراجع دور الضمير الجمعي خاصة بعد انتشار شبكة المعلومات الدولية -الإنترنت- التي أدت إلى ظهور المجتمع الافتراضي كبديل للمجتمع، حيث لاقت رواجاً شديداً بين الأفراد من مختلف الثقافات. وساعدت أيضاً تلك الجماعات الافتراضية على التقارب بين ثقافتين مختلفتين هما ثقافة النسق المحلي وثقافة النسق العالمي، والذي أدى لتراجع النسق الوطني ليحل محله النسق العالمي (بيومي، 2018).

وكان لتالكوت بارسونز الإسهام الكبير والقوي في نشوء النظرية وذلك من خلال تأكيده على فكرة الدور والمكانة، التي ظهرت في القرن العشرين، واعتبرهما أساساً لتحليل الأنساق الاجتماعية. إذ تعد من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، وتعتقد بأن سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها في المجتمع فضلاً عن أن منزلة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره التي تعد حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع (عبد الكريم، 2008).

ويعتقد بارسونز بأن الفرد لا يشغل في المجتمع مكانة واحدة وإنما يشغل عدة مكانات، وأن الدور الذي يلعبه الفرد ينطوي على جملة واجبات وحقوق، وأن الوحدة الأساسية للنسق وما يكتنفه من علاقات وتفاعلات هي الدور. علماً بأن الفرد منذ بداية حياته يتدرب ويمارس الأدوار الاجتماعية عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية والثقافة. وهذه الأدوار هي التي تحدد مركزه الاجتماعي وتساعد الآخرين على الفهم والتنبؤ لسلوكياته مقدماً. وإذا ما أدى الفرد أدواره وتصرف بموجب معاييرها السلوكية فإنه يكون قد نجح في سد حاجاته وتلبية طموحاته القريبة والبعيدة وفي الوقت نفسه يكون قد نال رضا وقبول المجتمع له (محمد، 2010). كما ربط بارسونز بقاء النظام في النسق الاجتماعي واستمراره بمتطلبات وظيفية لا بد من توفرها منها الحاجة الوظيفية للتكيف (Adaptation) والتي تتضمن القدرة على بناء علاقة مع البيئة ومواردها من خلال عمليات الإنتاج ووسائله التقنية والمعرفية والتنظيمية. وهنا تبرز أهمية العامل الاقتصادي وما يترتب عليه من تطوير للمعرفة والمهارات لتلبية حاجات النسق والأعضاء (عيسى، 2008). ويرى روبرت ميرتون بأن كل ظاهرة اجتماعية تحقق نوعين من الوظائف، إحداها علنية ظاهرة، والأخرى كامنة ومستترة. فالوظائف الظاهرة هي تلك النتائج الموضوعية المقصودة التي يعيها الفاعل عند قيامه بالفعل. أما الوظائف الكامنة فهي النتائج الموضوعية التي جاءت دون قصد أو وعي مسبق، وتمثل حالة الاختلاف بين الذاتي والموضوعي. وقد كان معنى هذا المفهوم شائعاً للتغلب على الغموض الناتج عن الخط بين الحوافز الذاتية المدركة وراء السلوك من جهة، والنتائج الموضوعية المترتبة على السلوك من جهة أخرى (عيسى، 2008).

ويعتبر ماكس فيبر هو من أشهر علماء الاجتماع الألمان، بل ومن أشهر علماء الاجتماع الذين ظهروا في الغرب. ويرى فيبر بأن البيروقراطية هي ظاهرة اجتماعية يعتمد وجودها وفعاليتها على مبدأ التعاون والتكامل بين الأدوار. فهي نظام عملي عقلائي يعتمد على مبدأ الشمولية والقانونية وينسجم كل الانسجام مع روح العصر الحديث الذي يتميز بسمات التحديث والتنمية والتخصص في العمل (Mannheim، 1973). وتلعب البيروقراطية دوراً محورياً في تفعيل أوامر النظام والحفاظ على قدراته، سواء كان ذلك بالنسبة للمجال الحكومي، أو في مجال الأعمال والنشاطات التي تتخلل المؤسسات العامة والخاصة كزيادة الأعمال (ناصر، 2011). حيث وتعتبر البيروقراطية من أهم أجهزة الضبط والسيطرة على أفراد المجتمع، وإخضاعهم لتحقيق أهداف وغايات لا تنتمي إلى فريديتهم ولكن تتصل بالمجتمع الذي يعتبرون أنفسهم أعضاء فيه أو أجزاء منه. كذلك تلعب البيروقراطية دوراً أساسياً في ضبط وتنظيم علاقات وعمليات إنجاز الإنتاج وتفاعلاته. وإن أهم ما يميز البيروقراطية الحديثة هو استقلالها النسبي عن الدولة، باعتبارها تنظيم له آلياته التي تسير وتنظم العمل في نطاقه. ولذلك لا ينبغي أن يفرض على البيروقراطية أسلوبها التنظيمي في أداء الأعمال من الخارج بواسطة الدولة، كما لا ينبغي أن ينظر إلى التنظيم الإنتاجي باعتباره تكراراً أو تقليداً لبيروقراطية الدولة، وأن للبيروقراطية في المجال الاقتصادي تطوراً خاصاً والمستقل. بالإضافة إلى اعتبار التكنولوجيا ذات علاقة قوية بالتنظيم البيروقراطي، ما دامت التكنولوجيا تلعب دوراً أساسياً في التقسيم المتطور للعمل. وذلك يرجع إلى أن مفهوم الربح وثمان بيع السلعة من الاهتمامات الأساسية في المجتمع، وهو الربح الذي يتحقق من خلال تطوير التكنولوجيا التي تيسر الإنتاج والتبادل (ليله، 2014). ويعترف ماكس فيبر بأهمية العامل المادي والاقتصادي كأحد العوامل التي تتأثر فيها التراكيب الاجتماعية والحضارات. كما أكد على أهمية جمع الأموال والمحافظة عليها وتنميتها واستثمارها في المشاريع الإنتاجية التي تعود مردوداتها الاقتصادية والاجتماعية للجميع، وتشجيع استقلالية الفرد وتنمية قدراته ومواهبه المبدعة والخلاقة ومنحه حرية التفكير في المجتمع (Marx، 1997).

وترى الباحثة بأن المجتمع العُماني هو كيان كلي منظم متماسك يضم مجموعة من الأنساق الفرعية الجزئية، وإن مجال زيادة الأعمال والمشاريع هو نسق فرعي من نسق فرعي آخر وهو قطاع المشاريع الريادية، الذي هو نسق فرعي من نسق فرعي كلي وهو النظام الاقتصادي العُماني، كلها تنتظم في النسق الكلي وهو المجتمع العُماني. ويقوم النسق بدوره ووظيفته المرتبطة بطبيعة البناء الاجتماعي القائم في توفير مجموعة من فرص العمل والذي يتفاعل مع الأنساق الأخرى ليحقق التكامل والتماسك وتحقيق التوازن. كذلك فإنه يتكيف مع المتغيرات المحيطة المرتبطة بعملية التحديث والانفتاح الثقافي والاحتكاك بالثقافات الوافدة والتدريب والتحضر والتكنولوجيا والتجديدات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتغيير دور الزوجة في الأسرة العمانية المعاصرة ومساهمتها في دخل الأسرة. ويتكيف النسق يساهم في

توازن الكل الاجتماعي، لذلك أصبح لا بد من معرفة وتفعيل دور ريادة الأعمال النسائية في هذا المجال وكشف أثره على مسار التنمية الاجتماعية في المجتمع العماني، باعتباره نسق يقوم بدوره ليصل المجتمع لحالة استقرار وتكيف وحفاظ على التماسك، وفي الجانب الآخر فإنه إذا حدثت أية حالة خلل وظيفي أو نوع من القصور داخل نسق ريادة الأعمال النسائية ولم تؤدي دورها بالشكل الذي يطمح إليه المجتمع العماني، فإن النسق سينتثر ويتذبذب وتكون هنالك حالة عدم استقرار وعدم توازن وبذلك سيؤثر أيضا على بقية الأنساق الأخرى.

أما في تأثير المجتمع على أهداف وأفعال وطاقات الأفراد، فإن ذلك يتضح في دراستنا الراهنة في دور التنشئة الاجتماعية والثقافة على مشاركة المرأة العمانية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية وبالتحديد ريادة الأعمال وإقامة المشاريع. فإن مظاهر التمييز ضد المرأة ظاهرة مشتركة في المجتمعات العربية، وأن العادات والتقاليد يغلب عليها الطابع الذكوري، وأن الرجل هو الأساس في الأسرة. نتيجة لذلك أصبح دور المرأة مقتصرًا على الجلوس في المنزل وتربية الأبناء. وبناء على ذلك تبدأ مفارقات التنشئة بين الجنسين، ويعمق من هذه التمايزات الطابع الأبوي للأسرة العربية وما يتسم به هذا الطابع من علاقات السلطة والخضوع، وعلى الرغم من التقدم والتطور ووصول المرأة إلى درجات عليا إلا أن النظرة الدونية للمرأة ما تزال قائمة في مشاركة المرأة في المجتمع. لذلك لا بد من تسليط الضوء على قضايا المرأة وتمكينها وإتاحة الفرص لها؛ لأن ذلك سوف يكون له الأثر الكبير في تنميتها البشرية. فإن استثمار دور المرأة ومشاركتها هو أضمن طريق للإسهام في النمو الاقتصادي والتنمية العامة بالدولة؛ لأن النساء يستلهمن من المجتمع سلوكياتهن وأفكارهن ومعتقداتهن لقيام المشاريع، فإن المجتمع بقوانينه وسياساته وثقافته يدفع النساء للانخراط في هذا المجال والابداع فيه. وإن الدور الذي تقوم به ريادة الأعمال في المجتمع يتمثل في خلق فرص عمل للمواطنين خصوصا مع انتشار البطالة في الوقت الحالي، بالإضافة لدور المشاريع وتأثيرها في تحفيز الأسواق، وزيادة الابتكار والإبداع بين الأفراد، وبناء قاعدة اقتصادية متينة مبنية على أساس التنوع وتحسين معدلات النمو وزيادة الأرباح واستقرارها واستدامتها وإنتاج سلع وتقديم خدمات متنوعة للأفراد بالإضافة للتمكين الاقتصادي القائم على إثراء الحركة التجارية في المجتمع والتمكين الاجتماعي للمرأة والقيام بدورها في المشاركة التنموية. وبالتالي فإن المرأة العمانية ستشغل مكانة اجتماعية وتنال الاحترام والتقدير من قبل أفراد المجتمع. وفي المقابل يقوم هذا القطاع بعدة واجبات ترضى منه، وبذلك يكون قد سد حاجاته أولاً من خلال الاعتماد على نفسه وسد حاجات المجتمع وتلبية طموحاته، بالإضافة إلى ضرورة تلقي التدريب والتأهيل والممارسة لرائدات الأعمال حتى يقمن بأدوارهن؛ لأنه يعد حلقة الوصل بينها وبين المجتمع.

كما أن انخراط المرأة في مجال قيادة الأعمال تحقق وظائف ظاهرة ووظائف كامنة. والوظائف الظاهرة تتمثل في: تقديم فرص عمل، وزيادة الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وإنتاج السلع والخدمات لأفراد المجتمع، وسد جوانب النقص في المجالات الخدمية، وتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا، وتحسين مستويات المعيشة، والمشاركة التنموية. أما الوظائف الكامنة تتمثل في الشعور بالراحة النفسية، وإثبات الذات والشعور بالفخر والإنجاز والتفاعل مع الآخرين والإحساس بالمسؤولية وتنمية الحس الاجتماعي واعتبار رائدة الأعمال هذا العمل تكريما لها وإعطاء حقوقها وتوافق مع البناء القيمي بالمجتمع وتحقيق للمكانة والسمعة الحسنة، والتمتع بحسن التدبير والمبادرة والإصرار والاستقلالية، وجميعها وظائف تساهم في الاستقرار والتكامل والتماسك الاجتماعي بالمجتمع.

وتعد البيروقراطية عاملا مهما في مجال قيادة الأعمال من تقييد بالقوانين والقرارات كقانون العمل العماني واللوائح التي يتم فيه ضبط العمل من خلال نموذج إداري دقيق ومنظم، حيث أن رائدات الأعمال يلتزم بالقوانين المنصوصة بالدولة كي يسهلن إجراءات إدارة مشاريعهن ويخصن أعمالهن بأسلوب منظم. كذلك تلعب البيروقراطية دوراً كبيراً في ضبط وتنظيم عمليات وعلاقات إنجاز الإنتاج وتفاعلاته. كما اعترف ماكس فيبر بأهمية العامل المادي والاقتصادي في المجتمع، وأهمية جمع الأموال وتنميتها واستثمارها في المشاريع الإنتاجية كالدخول في المجالات الاقتصادية وتأسيس المشاريع. وتتواجد عدد من المؤسسات المعنية بتنظيم وإدارة ما يتعلق بزيادة الأعمال كالهئية العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسط (ريادة)، وصندوق الرفد، والمركز الوطني لرواد الأعمال، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة القوى العاملة، فهي تسهل وترعى رائدات الأعمال وتساهم في تنمية مشاريعهن وتطويرها.

### ب- النظرية النسوية

تعددت الرؤى والتصورات في الدراسات النسوية. وفي دراستنا الراهنة نستفيد منها باعتبار أن المرأة شريك في عملية التنمية، حيث دعمت النسوية دور المرأة في المشاركة بكافة المجالات التنموية. اعتبارا لمسألة المرأة والتنمية فإننا سنركز على المداخل الرئيسية الثلاثة وهي: المرأة في التنمية والعلاقة بين المرأة وعملية التنمية والجنس والتنمية النسوية.

وقد ظهر مدخل المرأة في التنمية (woman in development) في السبعينات من القرن العشرين والذي يعنى بالدور الانتاجي للمرأة. حيث وجدت أن البرامج والمشاريع التنموية تتجاهل مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا فإن غايته وهدفه إشراك المرأة في العمليات التنموية، من خلال الاعتماد على مجموعة من الاستراتيجيات منها: تعزيز قدرة النساء على إدارة شؤون الأسرة، وتحسين وتوسيع نطاق أدوار النساء الإنتاجية. كما تم في هذا الاتجاه ربط ما يسمى بقضايا المساواة بين

الجنسين بهدف التنمية، وأكد الاتجاه على ضرورة الدور الإنتاجي للمرأة دون التنازل عن وظائفها المنزلية كأم ومربية.

أما مدخل المرأة والتنمية (Woman and development) الذي ظهر في النصف الثاني من السبعينات، فقد ركز على العلاقة بين المرأة وعملية التنمية. ويرى بأن المرأة مدمجة مسبقاً في عملية التنمية ويتم التركيز على توفير الحاجات الأساسية. ويذهب إلى أن عملية التنمية تسير بصورة أفضل، وتزداد فاعليتها إذا قدرت مجهودات ومشاركات المرأة.

وأخيراً مدخل الجندر في التنمية أو النوع الاجتماعي في التنمية (Gender in development) والذي هدف إلى تنمية المرأة ومحاولة إدماجها بكافة الأنشطة الحياتية. وتزامن ذلك مع فترة الثمانينات وبداية التسعينات في الغرب. وقد حاول هذا الاتجاه تحديد العلاقة بين المرأة والرجل وإدراك وتفسير الأسباب التي تكمن وراء تخصيص الأدوار الثانوية والدنيا في المجتمع دائماً للمرأة، في حين أن كل من المرأة والرجل يساهمان في مشاريع وبرامج التنمية. وقد جاء هذا المدخل لتنظيم العلاقات بين المرأة والرجل وأخذ أدوارهما في الحسبان من قبل المخططين والإقرار بأدوارهما الإنتاجية والمجتمعية المتكاملة عن طريق الإقرار بمجهودات كل من المرأة والرجل في بناء المجتمع. بالإضافة إلى تأثير كل من الرجال والنساء على مشاريع وبرامج التنمية والاستفادة التي تكون وتعود إلى الطرفين دون تمييز بينهما. ويهدف هذا الاتجاه إلى تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لكي تكون عنصراً فاعلاً في المجتمع.

وتم تطوير مدخل النوع الاجتماعي رداً على فشل مشاريع المرأة في التنمية في إحداث تغييرات نوعية طويلة الأمد في المكانة الاجتماعية للمرأة. كما يركز المدخل على القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تحدد كيفية الاختلاف بين المرأة والرجل من حيث المشاركة في موارد المشاريع ونشاطاتها والاستفادة منها والتحكم بها. كما ينتقل المدخل من التركيز على النساء كقوة اجتماعية إلى التركيز على العلاقات المحددة اجتماعياً بين النساء والرجال وهذا ما يعتبر تطور نوعي في أفكار النظرية النسوية يبين نضوجاً وواقعية ومنطقية أكثر مما كانت عليه سابقاً.

وانطلاقاً من تلك الرؤى والمفاهيم فإن هذا المدخل سعى إلى ضرورة الإقرار بدور المرأة المساوي للرجل في التنمية، وحثية أن تكون الاستفادة للطرفين دون تمييز بينهما، بالإضافة إلى تدشين ممارسات خالية من نماذج الهيمنة المنحازة ذكورياً. ومن ثم ذهبت إلى طرح تصورات جديدة للتعايش مع التنمية في علاقتها بالنوع الاجتماعي (الجندر) تكون من شأنها تجاوز القصور الذي قد يعترى التنمية في طبيعتها الذكورية.

ومن أهم هذه التصورات التي خرج بها المدخل: أن الدور الذي يقوم به أي من النوعين الرجل/ المرأة هو نتاج سلوك مكتسب، وعلى هذا السلوك تتحدد العلاقات والأدوار التي يقوم بها كل من الذكر

والأنثى تنموياً. ولا شك أن دور كل نوع يتأثر بالبيئة الاجتماعية والثقافية والجغرافية والاقتصادية والسياسية، ومن ثم يجب أن تتجه الاهتمامات ناحية كشف تلك العوامل المؤثرة ومعالجتها. وأن وتنمية مهارة التحليل المؤسسي المرتكزة على مفهوم جندي من خلال تحليل الاستراتيجيات والتشريعات المعمول بها في المؤسسات وواقع المرأة فيها، مقارنة مع الرجل والفرص المتاحة لها ومشاركتها في القرارات المختلفة وربط كل ذلك بالتنمية. بالإضافة إلى بناء مؤشرات متعلقة بتلك القضايا التنموية، وربطها بالسياسات العامة وفهمها وتحليلها من منظور جندي، والتعرف على المعوقات التي تحد من تقدمها ووضع الرؤية المستقبلية لهذه القضايا وترجمتها إلى خطط عمل حساسة للنوع الاجتماعي، وتطبيق مقاربة النوع (الجندر) في السياسات التنموية، من شأنها كما يقول النسويون أن تحقق عدة نتائج منها: الحد من اللامساواة بين الجنسين عن طريق إشراك المعنيين في برامج التنمية، رجالاً ونساءً وفي جميع مراحلها، وخصوصاً في أقسام الموارد والمنافع. كما يمكن أن يتحول مفهوم النوع تدريجياً من أداة للتحليل إلى أداة معيارية، يعني عن طريقها يمكن قياس مدى نجاح المشاريع التنموية وأهدافها أي مراقبة مدى تحقيق العدالة الاجتماعية في تقاسم المنافع التنموية (دلال، 2016).

ويمكن الاستفادة من هذه النظرية في مساواة المرأة بالرجل وإثبات ذاتها ودورها، وكيفية الاستثمار والاستفادة من خبراتها وأدوارها وتطويرها؛ لأن من حق المرأة توظيف إمكانياتها وطاقاتها وقدراتها. وبما أن المرأة تمتلك نفس الإمكانيات التي يمتلكها الرجل، فمن حق النساء المشاركة الفعالة في الحياة الاقتصادية والانخراط في مجال ريادة الأعمال فإن المرأة ليست أقل اسهاماً من الرجل حتى في المشاركة التنموية في المجتمع، خاصة وإن القوانين لم تقيد المرأة بممارسة أنشطة تجارية معينة، بل أعطاهم الحق في ممارسة جميع الأنشطة التجارية التي يمكن أن يمارسها الرجل والمحددة في المواد (9) و(10) و(11) من قانون التجارة، وكفلت لها ممارسة هذه المهن مثلها مثل الرجل، كذلك في المشاركة في القرارات وعمليات التخطيط في الدولة.

### ج- نظريات رأس المال

اعتمد بيير بورديو في تحليل المجتمع والتباين في بنائه على مفهوم رأس المال، ويعني به امتلاك ما يؤهل الإنسان للتحكم والسيطرة على مستقبله. وبهذا ترتبط ملكيته بتمكُّن مصدر للقوة، وبناء عليه يحاول كل إنسان تعظيم ما يمكن أن يملك من أشكال رأس المال ذات القيمة الأمر الذي يرتبط بفرص حياته. ولا ينحصر معنى مفهوم رأس المال هنا بالملكية الاقتصادية، بل يتعدى هذا ليشمل أشكالاً أخرى من رؤوس المال أهمها رأس المال الاجتماعي والثقافي ورأس المال الرمزي. ويعتبر أن رأس المال الاجتماعي أكثرها أهمية في النظام الرأسمالي، حيث يمكن تحويله إلى أشكال أخرى من رؤوس المال. وما بين هذه الأشكال من علاقات،

يعطي لكل شكل من رأس المال أهمية؛ فرغم أهمية رأس المال الاقتصادي، إلا أن أهميته ترتبط برأس المال الرمزي بما يتضمن هذا من معانٍ وأفكارٍ ومعتقدات.

كذلك اعتمد على مفهوم المجال، الذي يشير في معناه إلى نشاط محدد في الحياة له تنظيمه وقواعده، التي تتضمن تراتب مكانات أوضاع متباينة. ويتشكل هذا التباين بين أعضاء المجال على أساس التباين في ملكية أشكال رأس المال، حيث يتجمع من يتماثلون في ملكية رأس المال في أوضاع مكانية متماثلة. ويرتبط هذا التفاوت في البناء الاجتماعي والمجالات بملكية القوة. ولا ينحصر جهد الإنسان في تعظيم ما يملك من أشكال رؤوس المال، بل يحاول أعضاء كل مجال على بناء وتشكيل قيمة للمجال. وإن احتمال استمرار المكانة يعتمد على استمرار ملكية رأس المال الاقتصادي والرمزي، حيث يحرر النجاح الاقتصادي الشخصي من المتطلبات المادية، مما يؤكد الثقة بالنفس (عيسى، 2008).

وبما أن الرأسمال الاقتصادي يمثل مجموع العائدات والثروات الاقتصادية للفرد، وبهذا تحقق الذات لرائدات الأعمال من خلال العائدات التي يحصلن عليها. أما الرأسمال الاجتماعي فيمثل الثروات الناتجة عن إقامة شبكة مستقرة من العلاقات التفاعلية والتعارفية وبذلك تتحقق الذات لرائدات الأعمال من خلال شبكة العلاقات الاجتماعية وتفاعلها مع الآخرين. والذي ينتج عن كل ذلك رأسمال ثقافي ورأسمال رمزي يحظى بتقدير معنوي من قبل أفراد المجتمع ويتكون من المؤهلات والقدرات التي تحصل عليها رائدات الأعمال نتيجة التعليم والرغبة في المعرفة والبحث المتواصل والاجتهاد العلمي والتجربة المترابطة والعمل الدؤوب والمثابرة. وجميع ذلك يمثل التقدير والذات والظهور لرائدات الأعمال.

ويمكن أن تعيننا هذه النظرية في مفهوم الاستثمار ومجال ريادة الأعمال كنشاط له تنظيمه وقواعده، وتأثيره الشخصي على الفرد بشكل خاص والمجتمع بشكل عام وكيفية الاستفادة منه واستثماره، وتحقيق النجاح على الصعيد الشخصي والكلّي بالمجتمع. كذلك فإن ريادة الأعمال تعتبر رأس مال اجتماعي للحصول على المكانة والتقدير وتكوين شبكة العلاقات الاجتماعية.

## الفصل الثاني:

## تمهيد

أولاً- دراسات ركزت على المرأة ومشاركتها الاقتصادية في المشروعات وريادة الأعمال

ثانياً- دراسات ركزت على أهمية ريادة الأعمال

ثالثاً- دراسات ركزت على معوقات المشروعات وريادة الأعمال

رابعاً- دراسات ركزت على تمكين المرأة

خامساً- دراسات ركزت على التنمية

تعد الدراسات السابقة من أهم المرجعيات التي يرجع إليها الباحث لمساعدته في تشخيص مشكلة الدراسة أو استخلاص فرضياتها، أو التأكد من صحة فرضيات نظرية ما، أو الاستفادة من نتائجها في فهم معطيات دراسته وتفسير نتائجها (الرميح، 2004: 40). ومن هذا المنطلق فقد تعددت الدراسات التي تطرقت لموضوع دور المرأة في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية، حيث يمكن تقسيمها إلى خمسة أقسام، تم تناولها بعرض ملخص لكل دراسة، وذلك بقصد التعرف على أوجه التشابه والاختلاف والاستفادة منها في الدراسة الراهنة للوصول إلى نتائج دقيقة، وذلك حسب الجوانب التي ركزت عليها كل منها على النحو التالي:

### أولاً - دراسات ركزت على المرأة ومشاركتها الاقتصادية في المشروعات وريادة الأعمال

دراسة المحروقية وآخرين (2016): "محددات مساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع العماني" سعت الدراسة للتعرف على محددات مساهمة المرأة الاقتصادية في المجتمع العماني. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي، وطبقت الدراسة على عينة من المجتمع العماني ممثلة للأقاليم الثلاثة في سلطنة عمان (الشمال، والوسط، والجنوب). وبلغت عينة الدراسة (3150) فرداً من أرباب الأسر العمانية اختلفت أعمارهم ومستويات تعليمهم ودخولهم الشهرية ودرجة تحضرهم. كما استخدمت الدراسة المنهج النوعي متمثلاً في المقابلات المعمقة مع بعض أفراد المجتمع العماني. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن انحسار المهن المفضلة للمرأة في عدد قليل من المهن والتي وصفت بأنها مهن أنثوية تقليدية وتهتميش أدوارها في كثير من أشكال المهن الأخرى مثل المهن ذات العلاقة بالقطاع السياحي والإعلامي وفي قطاع التجارة والخدمات. كما توصلت الدراسة إلى تأكيد مسألة مناسبة المهنة لطبيعة المرأة وخصوصيتها البيولوجية ومدى مناسبة وقت العمل لأداء مهامها التقليدية في البيت والنظرة الدنيوية لعمل المرأة، وموقع عملها إلى جانب مسألة القبول الاجتماعي التي تشكل عوامل حاسمة في تحديد توجهات المجتمع العماني لطبيعة وأشكال المهن الممكن أن تنخرط بها المرأة في المجتمع العماني.

أما دراسة Rnkuizien (2016): "معاني تطوير ريادة الأعمال في سياق النموذج الاجتماعي الأوروبي" تسعى هذه الدراسة إلى إعادة النظر في وسائل تنمية الأعمال الريادية في سياق النموذج الاجتماعي الأوروبي. كما هدفت إلى تحديد العوامل التي تؤثر على تنمية الأعمال الريادية والتغيرات في هيكل رأس المال الاجتماعي. واعتمد الباحث على تحليل الوثائق القانونية وتقارير المفوضية الأوروبية باستخدام تحليل المحتوى والتحليل الوصفي، وكذلك من خلال الكشف عن الأنشطة باستخدام المعايير

الموجودة في دراسات منظمة التعاون والتنمية في خمسة نماذج من نماذج الرعاية الاجتماعية. وخلصت الدراسة إلى أن تطوير الأعمال الريادية أخذ بالنمو ويعمل على خلق أساس للمشاريع الريادية الاجتماعية. بينما جاءت دراسة Bullong (2015): "تطوير القيادات النسوية من خلال التعليم والتدريب في ريادة الأعمال" والتي قدمت نموذجاً لتصميم وتنفيذ برامج فعالة لتمكين المرأة في ريادة الأعمال. وتضمن النموذج العوامل الأساسية لتحقيق أهداف أي برنامج لتمكين المرأة في ريادة الأعمال بفاعلية، من حيث تطوير القدرات القيادية والموارد البشرية والبيئية والتمويل اللازم. واستندت هذه الدراسة على مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بريادة الأعمال وأبعاد التمكين المتمثلة في (القيادة، والتعليم، والتدريب). وطبقت الدراسة على رائدات الأعمال في أكثر من (20) بلداً نامياً وعلى مدى عشرة أعوام. ودعت الدراسة إلى الاستفادة من النتائج كمبادئ توجيهية يمكن استخدامها من قبل الباحثين في ريادة الأعمال. هذا إلى جانب تعزيز دور المرأة في الأعمال الريادية والاستفادة من هذا الدور في اقتصاديات البلدان النامية، فضلاً عن الأهمية التطبيقية في البرامج التعليمية والتدريبية حول ريادة الأعمال.

وهدفت دراسة Goltz, Buche, & Pathak (2015): "التمكين السياسي والدور القانوني ودخول المرأة لريادة الأعمال"، إلى فحص تأثير عاملين: الأول التمكين السياسي للمرأة وتبوءها مناصب قيادية والعامل الثاني سيادة القانون وأثرهما على دخول المرأة إلى ريادة الأعمال. وقام الباحثون بتحليل بيانات المرصد العالمي لريادة الأعمال إلى جانب غيرها من المؤشرات لعدد من الدول. وأظهرت نتائج الدراسة أن تسلم النساء مناصب قيادية في الدولة يؤثر وبشكل مباشر وإيجابي على تشجيع المرأة في دخول عالم الأعمال الريادية. كما أشارت النتائج إلى أن تطبيق سيادة القانون في الدول مجال الدراسة وينسب عالية ذو أثر إيجابي أيضاً على دخول المرأة مجال الأعمال الريادية. وتؤكد الدراسة على أهمية التمكين القيادي والقانوني للمرأة ودورها في دخولها عالم ريادة الأعمال.

وسعت دراسة Rani (2015) بعنوان: "ريادة الأعمال النسائية: الدعم الحكومي والمؤسسي"، إلى البحث في مختلف السياسات والبرامج التي بدأتها الحكومة وغيرها من المؤسسات لتشجيع ريادة الأعمال النسوية في الهند. كما هدفت إلى دراسة أفضل الممارسات العالمية لتمويل الأعمال الريادية النسوية. وأظهرت النتائج أن النساء يواجهن عوائق وتحديات في بدء وتنظيم أعمالهن التجارية مثل التمييز في الملكية وقوانين الزواج والميراث وكل الممارسات المتعلقة بالثقافة السائدة في المجتمع؛ وعوائق عدم الوصول إلى آليات التمويل الرسمية؛ ومحدودية الحركة والوصول إلى المعلومات والشبكات. ومما أوصت به الدراسة ضرورة إيجاد وتطوير السياسات والإجراءات الملائمة لمساعدة رائدات الأعمال، مثل توفير التوعية والتدريب على ريادة الأعمال، وكذلك أهمية الاستفادة من دعم

المنظمات غير الحكومية المحلية وضرورة إتاحة تسهيلات ائتمانية والمساعدة في تسويق المنتجات والخدمات.

أما دراسة عبدالله وحتاوي (2014) بعنوان: "سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال

في دولة فلسطين" فقد سعت إلى البحث عن عوامل النهوض بريادة الأعمال النسائية في فلسطين. كما هدفت إلى تحديد السياسات الكفيلة بإطلاق ريادة الأعمال النسائية. وانطلقت الدراسة من التساؤلات للتعرف على العوائق التي تواجه مشاركة المرأة في النشاط الريادي وخصائص الأنشطة الريادية النسائية في فلسطين وتوزيعها؛ وكذلك التعرف على دور الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في دعم ريادة الأعمال النسائية في فلسطين. وكشف المعوقات التي تمنع النساء من البدء بمشاريع ريادية، وتحديد السياسات والأدوار المطلوبة من أجل تطوير الريادة النسائية. واعتمدت الدراسة على مراجعة بعض الأدبيات والدراسات السابقة الدولية والفلسطينية، وكذلك على تحليل بيانات ومؤشرات ريادة الأعمال، وعلى مراجعة نتائج المقابلات مع الخبراء الوطنيين. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن معدل النشاط الريادي للنساء منخفضا جدا بالمقارنة مع الذكور، وأن ريادة الأعمال أكثر نشاطا بين النساء في الفئات العمرية المتوسطة (35-44 سنة)؛ وأن ارتفاع معدل نشاط ريادة الأعمال بين النساء اللواتي تجاوز تعليمهن المرحلة الثانوية إلى المرحلة الجامعية الأولى. وتبين أن الدافع الأساسي لمعظم النساء الرياديات كان بفعل الضرورة الاقتصادية. وتركزت معظم الأنشطة الريادية للنساء في القطاعات الاستهلاكية وبنسبة (58%). وعلى الرغم من انخفاض معدل النشاط الريادي للنساء في فلسطين، فقد كانت مساهمتها في التشغيل ذات شأن، فقد قامت بتشغيل (5.6%) من إجمالي العاملين في فلسطين. كما تعتبر تصورات ومعتقدات النساء في فلسطين المتعلقة بالكفاءة والمعرفة والفرص الريادية إيجابية. كذلك توصلت الدراسة إلى تواجد العديد من المؤسسات الأهلية والجمعيات النسوية التي تهدف إلى تمكين النساء اقتصاديا واجتماعيا، وتقدم العديد من البرامج والدورات التدريبية لتأهيل وتمكين النساء للمشاركة الفاعلة في التنمية. كذلك فإن المرأة في فلسطين تواجه العديد من المعوقات التي تمنعها من البدء بمشاريع ريادية. وتتمثل هذه المعوقات في المواقف والمفاهيم المتفشية في المجتمع الفلسطيني؛ مع نقص التمويل والمعرفة والمهارات، وقلة الفرص. وتوصي الدراسة بتدقيق كافة التشريعات والقوانين وإجراء التعديلات للمواد التي تقيد نشاط ومشاركة المرأة، وتعزيز وتمكين المرأة ورفع مشاركتها وتقليص الفجوات بين النساء والذكور، وتشجيع ودعم مؤسسات التمويل ومنحها إعفاءات وتسهيلات عن الإقراض للنساء، وإقامة معارض تجارية دورية لتسويق منتجات المشاريع النسائية، وحث وسائل الإعلام على تناول أهمية ودور ريادة الأعمال النسائية ورفع مستوى المعرفة والمهارات الريادية لدى النساء.

وهدفت دراسة العجلة (2012) بعنوان: " المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية- المؤشرات والمحددات" إلى تحليل ومناقشة أوضاع المرأة في سوق العمل الفلسطيني من أجل إبراز التحديات والمعوقات التي تواجهها وبشكل أساسي في تدني مشاركتها في النشاط الاقتصادي؛ لذلك اعتمد الباحث على كافة المؤشرات المعتمدة لتحليل السوق مثل تطور حجم القوى العاملة، ونسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة، وتوزيع القوى العاملة. وخلصت نتائج الدراسة بأن المؤشرات المستخدمة كافة في تحليل سوق العمل أكدت على إحراز تقدم ملحوظ في أوضاع المرأة الفلسطينية ولكنه محدود ولا يتناسب مع مؤهلاتها وإمكاناتها وقدراتها. كما توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة في عمالة النساء هو ارتفاع معدلات البطالة والباحثين عن عمل، وتأثر سوق العمل بالنموذج التقليدي للنوع الاجتماعي.

عرضت دراسة Barrett (2012) بعنوان: "رائدات الأعمال في أستراليا: الوضع الداخلي واقع ريادة النساء في أستراليا" حيث تبين أنها تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية من حيث تطور النشاط الريادي للنساء في الدول المتقدمة. ويرجع السبب في ذلك إلى توفر مزيجا من الفرص والمهارات لدى النساء الاستراليات، إضافة إلى مواكبة وسائل الإعلام لعرض القصص الريادية الناجحة والاهتمام بها. ويتضح من الدراسة أن رغبات النساء رائدات الأعمال تختلف عن رغبات الذكور في أستراليا، حيث أنهم أقل رغبة بنمو الإنتاج، والتصدير إلى الخارج. وتتصف ريادة الأعمال النسائية بأنها ذات نمط خدماتي، بينما تتميز أعمال الذكور بأنها ذات نمط صناعي. كما توصلت الدراسة إلى أن الحكومة تقدم العديد من البرامج والخدمات القيمة وبتكلفة قليلة لتشجيع ريادة الأعمال النسائية. ومن هذه الخدمات برامج تدريبية، وبرامج إرشاد، وتوفير فرص لحضور معارض تجارية في الخارج، وبرامج تشجيعية للتصدير وغيرها من البرامج والخدمات. كذلك تبين من الدراسة بأن أستراليا تحتوي على العديد من المؤسسات التي تشجع ريادة الأعمال النسائية، والتي من أهمها مركز الاتصال الوطني (NFP)، والذي تم إنشاؤه لمساعدة النساء ليصبحن رائدات أعمال ناجحات من خلال تحقيق التواصل فيما بينهم وبين الرياديين والمستثمرين، وذلك للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم والحصول على مساعدتهم ودعمهم.

وهدفت دراسة Hattab (2012) بعنوان: "تأثير الأبعاد البيئية على مشاريع ريادة الأعمال النسوية في الأردن" إلى تسليط الضوء على النساء صاحبات الأعمال الريادية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من حيث معدلات النشاط التجاري والتوجهات الريادية، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الديموغرافية والتركيبية السكانية. واعتمدت الدراسة على منهجية مزيج من الأدبيات ذات الصلة بالمشاريع النسوية في الشرق الأوسط، ونتائج البحوث والدراسات التي أجريت ونتائج بحوث المرصد العالمي للريادة (Global Entrepreneurship Monitor's Research for 2008-2009). وقد

أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج منها بأنه على الرغم من أن كثيراً من النساء استطعن دخول عالم ريادة الأعمال إلا أن نسبة مشاركتهن ما زالت محدودة؛ كما وجدت أن مشاريع ريادة الأعمال صغيرة وموجهة نحو رغبات المستهلك مع تشغيل نسبة عمالة متدنية تتراوح بين (6 إلى 10) عمال؛ وأن أكثر الأعمال تركزت في المناطق الريفية ولنساء متزوجات من الفئة العمرية ما بين (25-44) سنة. وأوصت الدراسة بضرورة تقديم الدعم والتمكين للمرأة في الأعمال الريادية واستمراره على مدى دورة حياة المشروع، وضرورة التمكين في مجال التعليم والتدريب الريادي للمرأة وتقديم الدعم المالي، كما أوصت بضرورة إجراء دراسات خاصة بكل بلد من البلدان مجتمع الدراسة في مجال ريادة الأعمال النسوية.

بينما قدمت دراسة معهد ماس (Sadeq and others,2011) بعنوان: "سياسات تطوير ريادة

الأعمال النسوية في الأراضي الفلسطينية" مجموعة من السياسات التي من شأنها تحفيز ريادة الأعمال للنساء الفلسطينيات. واعتمدت الدراسة على مسحين مختلفين لعرض سمات وخصائص رائدات الأعمال الفلسطينيات وهما (أ) مسح ريادة أعمال النساء والذي قام بإجرائه معهد ماس في العام 2005، وكذلك (ب) مسح السكان البالغين للعام 2009 الذي أجراه مرصد الريادة العالمي بواسطة أحد الشركات المحلية. وقد أسفرت الدراسة عن العديد من النتائج منها انخفاض معدل مشاركة المرأة الفلسطينية في المجال الريادي مقارنة مع الذكور؛ والطابع الاستهلاكي لمعظم الأعمال الريادية النسائية؛ وأن مسألة تمويل المشاريع إلى مشاكل وتكاليف النقل والمشاكل التسويقية تعتبر من التحديات والمعوقات الأساسية التي تواجه المرأة الفلسطينية في ريادة الأعمال. وقدمت الدراسة مجموعة من المقترحات والتوصيات من أهمها: توفير بيئة قانونية تمكن المرأة من إنشاء مشروعها الخاص بشكل مستقل، وتوفير البرامج والدورات والورش التدريبية، وتقديم حوافز مالية، وتوفير منافذ تسويقية للمشروعات الريادية.

أما دراسة الدماغ، حنين (2010) بعنوان: " دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة - دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة"، فقد سعت للتعرف على التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة، وتحددت العينة فيها على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة (1995-2008)، لبيان مدى اختلاف دور التمويل بين مؤسسات الإقراض وأثر هذا الاختلاف في المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالمشاريع. وقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية بلغت (130) مشروعاً نسائياً مختاراً من قبل ثلاث مؤسسات إقراض اختيرت بناء على المشاريع الممولة. وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الإقراض وارتفاع وانخفاض رأس المال المستثمر للمشروع؛ وأن هناك ارتباط تام بين نسبة

التمويل الذاتي لرأس المال المستثمر ورأس المال المستثمر للمشروع؛ وأنه ليس هناك ارتباط بين رأس المال المستثمر للمشروع وبين ارتفاع وانخفاض متوسط الدخل الشهري للمشروع الريادي.

سعت دراسة (العزام وموسى، 2010): " تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن" والتي هدفت إلى التعرف على واقع حاضنات الأعمال في الأردن والدعم الذي تقدمه من خدمات إدارية وفنية للأعمال الريادية الناشئة، وتأثير هذا الدعم على نجاحها من حيث قدرتها على تحقيق النمو وتوليد الدخل وتوفير فرص عمل، وتمثل مجتمع الدراسة في حاضنات الأعمال الأردنية والأعمال الريادية التي تخرجت من تلك الحاضنات، والمشاريع المحضنة، ومشاريع ريادية لم تدخل حاضنات، حيث اشتملت عينة الدراسة على (69) مديراً للمشاريع الريادية المحضنة والتي تخرجت من حاضنات الأعمال، وقد أظهرت نتائج الدراسة من خلال اعتمادها على التحليل الإحصائي الوصفي في وجود أثر إيجابي لعوامل الإسناد الخدمية بأبعاده (الإدارية والفنية) لنجاح المشاريع الريادية من حيث القدرة على النمو والقدرة على توليد الدخل والقدرة على توفير فرص عمل، وأوصت الدراسة بتنظيم حاضنات الأعمال ودعمها ليصبح لديها القدرات الكافية في تحقيق أهدافها لدعم وتطوير المشاريع الريادية في الأردن، كما أوصت بإنشاء جمعية لحاضنات الأعمال تكون بمثابة مظلة داعمة لها.

كما أوضحت دراسة (Cohoon, 2010): " هل تختلف رائدات الأعمال الناجحات عن الرجال؟" التي عرضت الفروقات بين الرياديات والرياديين الناجحين من حيث الدوافع للبدء في ريادة الأعمال، وتأثير كل من رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي ومصادر التمويل، ومن حيث التحديات التي تواجه الرياديين عند البدء بمشاريعهم الريادية، واعتمدت الدراسة على مسح شمل (549) شركة عالمية، وقد أسفرت الدراسة أن نحو (40%) منها تتميز باعتمادها على تكنولوجيا متقدمة، وأن (7%) من الشركات التي تعتمد التكنولوجيا المتقدمة فقط وهي الشركات النسائية، وفيما يتعلق بالدوافع الريادية فقد توصلت الدراسة إلى أن النساء يتجهن لريادة الأعمال أكثر من الذكور بسبب تشجيع الشريك لهن، أو بسبب وجود دور مهم لأحد الأصدقاء أو أحد أفراد العائلة عند البدء بإنشاء مشروعهن، وخلصت الدراسة أيضاً عن عدم وجود اختلافات كبيرة بين الذكور والإناث من حيث بقية الدوافع الريادية وحول تأثير رأس المال البشري على ريادة الأعمال، ويتضح من الدراسة أنه لا توجد فروق كبيرة لدور التعليم الجامعي على نجاح المشروع الريادي لكل من الذكور والإناث، إذ كان التعليم الجامعي مهما لكلا الجنسين، بينما تبين أن الخبرة السابقة للنساء كانت أكثر تأثيراً على نجاح المشروع الريادي من دور الخبرة لدى الذكور، وتبين أن تأثير التشابكات والعلاقات المهنية والعملية للنساء كانت أكثر تأثيراً على نجاح المشروع الريادي من الذكور، أما من حيث مصادر التمويل تبين أن المدخرات الشخصية هي

المصدر الأكثر تمويلا للمشاريع الريادية ولكن بنسبة أكبر لدى الإناث، حيث تعتمد الإناث أكثر من الذكور على التمويل المبكر من قبل الشركاء، بينما يعتمد الذكور بشكل أكبر على رأس المال الاستثماري، وبالنسبة للتحديات التي تواجه كلا من الذكور والإناث تبين من الدراسة أن الوقت والجهد هو التحدي الأكبر بالنسبة لكلا الجنسين، يليه صعوبة إيجاد شركاء آخرين، ومن حيث التحديات التي تواجه النساء أكثر من الذكور هو القلق حيال حماية حقوق الملكية الفكرية.

أما دراسة عرفان (2007) بعنوان: "الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتفعيل دور المشروعات الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة العمانية"، فقد سعت للوقوف على انعكاسات المشروعات في تحسين مستوى معيشة الأسرة العمانية. وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي لأصحاب المشروعات في مناطق سلطنة عمان، حيث تم تطبيق الدراسة على (153) من أصحاب المشروعات في الفترة (من 1/15 حتى 2007/2/27). واعتمد الباحث على أدوات متعددة من أجل جمع البيانات التي تخدم الدراسة وتحقق أهدافها والتي تتمثل في الاستبيان والاستبار. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن المشروعات كان لها أكبر الأثر في زيادة دخل الأسرة الشهري، واستطاعت توفير المصاريف اليومية وشراء المستلزمات التي لم تستطيع الأسرة توفيرها من قبل. كما كشفت الدراسة عن مساهمة المشروعات في تحسين مستوى المسكن والمرافق هذا من الجانب الاقتصادي. أما من الجانب الاجتماعي فقد أشارت نتائج الدراسة الميدانية أن (75%) من عينة الدراسة أكدوا على أن المشروعات حسب أنماط تفاعلهم الاجتماعي مع الآخرين كزملاء العمل والجيران، ويتمثل ذلك في زيادة درجة التماسك والترابط بين أفراد الأسرة.

وهدفت دراسة كنجو (2007) بعنوان: "استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية في المشروعات الصغيرة في مدينة حلب" إلى الوصول إلى تعريف واضح ومحدد للمشروعات وريادة الأعمال، والتعرف على المشكلات التي تواجهها المشاريع الريادية في مدينة حلب بسوريا، كما سعت إلى إيجاد بعض الصيغ التمويلية أو الاستثمارية التي تسهم في حل هذه المشكلات بما يضمن بقاءها واستمرارها. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتحليل مضمون الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة وعلى تحليل البيانات الواردة في المراجع ولدى الهيئات المختصة ذات الصلة. فقد تم تصميم استمارة استبيان وزعت على عينة من المشروعات الصغيرة التي بلغت (250) منشأة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها تحديد خصائص المشروعات التي تميزها عن غيرها من المشروعات. كما توصلت إلى أهم المشكلات التمويلية التي تواجه هذه المشروعات وتقديم مقترحات وتوصيات لذلك. ومن تلك التوصيات ضرورة الاهتمام بالعمالة وتنمية وتطوير الكفاءات في المشروعات

والسعي لاستصدار التشريعات التي تنصف المشاريع وزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات والقروض.

بينما بينت دراسة المصري والمعونة (2006) بعنوان: "أهمية مشاركة المرأة في مجال

المنشآت الصغيرة والمتوسطة" أن مشاركة المرأة في عالم العمل والإنتاج ضروري لتحقيق عدة أهداف عامة. وتلك المشاركة هي هدف إنساني/ اجتماعي يتضمن تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وهدف اقتصادي يتضمن الاستثمار الأمثل للموارد البشرية لتحقيق النمو الاقتصادي المرغوب، وهدف ثقافي يرمي إلى ترسيخ ثقافة إيجابية لمكانة المرأة ودورها في المجتمع وتعظيم قيمة العمل بأنواعه ومستوياته المختلفة للمرأة والرجل على السواء. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعزيز مشاركة المرأة وعملها في مجال المنشآت الصغيرة والمشاريع، وأهمية توافر مجموعة من الخدمات والتسهيلات التي يتولى مسؤوليتها جهات ومؤسسات حكومية وغير حكومية. وأهم هذه الخدمات خدمات التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية وتسهيلات التمويل والإقراض وضمان القروض وتسهيل عملية التسويق والاستيراد والتصدير وخدمات استشارية وفنية. كل ذلك ضروري من أجل تطوير الأداء وزيادة الإنتاجية أو وضع الحلول للمشاكل والصعوبات التي يمكن مواجهتها فيما يتعلق بالعمليات الإنتاجية والتقنيات المستخدمة أو الموارد البشرية والقرارات الاستشارية أو خدمات التشغيل والإرشاد والتوجيه. أما فيما يتعلق بالخدمات المساندة غير المباشرة فهي تتضمن وضع تشريعات وسياسات تدعيم وتسهيل لعملية مشاركة المرأة في مجال البدء في هذه المشروعات أو تطويرها وتوسيعها. كما أن هناك أهمية خاصة لخدمات البيانات والإحصاءات ونظم المعلومات التي توفر المعلومات المتعلقة بالعرض والطلب وكافة البيانات التي تساعد صاحبات المشاريع على النشاطات الفكرية للقضايا المتعلقة بعمل المرأة والصعوبات التي تعيق مشاركتها ومتطلبات تعزيز هذه المشاركة.

وبينت دراسة حمدي (2006) بعنوان: "واقع وآفاق مشاركة المرأة في قطاع المنشآت الصغيرة"

واقع مشاركة المرأة في قطاع المشاريع، وأنها تواجه العديد من التحديات والعوائق التي تحدها عن العمل فيه. ومن أهم تلك التحديات أن العمل في هذا القطاع لا يوفر لهن نفس الامتيازات والحقوق التي يحصلن عليها من عملهن في القطاع العام. لذلك فإنهن يفضلن العمل بالقطاع العمومي لأسباب متعلقة بالحقوق الاجتماعية واستقرار العمل. وكذلك أشارت الدراسة إلى أن تزايد إقبال المرأة على سوق العمل يعود لعدة عوامل منها عوامل اجتماعية وعوامل ثقافية ذات علاقة بتأخر سن الزواج وارتفاع نسبة العزوبية، وكذلك عوامل اقتصادية تدعو إلى توفير مورد دخل إضافي للأسرة، إضافة للعوامل التربوية التي زادت من نسبة الفتيات المتعلمات، والعوامل التشريعية التي ضمنت المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق

السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما في مجال العمل فقد بينت الدراسة بأن القطاع العام يسجل نسب تشغيل أعلى للنساء منها في القطاع الخاص، وذلك يعود لتشريعات العمل في هذا القطاع والتي تحترم المساواة بين الرجل والمرأة وتؤمن بتكافؤ الفرص. وأوصت الدراسة بأنه يجب توحيد الحقوق والواجبات والامتيازات والحوافز بين القطاعين العام والخاص والعمل على تطوير قوانين التشغيل وتحفيز المرأة على العمل في قطاع المنشآت الصغيرة والمشاريع من خلال توسيع الدائرة الاقتصادية وعدم الاقتصار على الأنشطة النمطية.

وهدفت دراسة خوري والصبغ (1995) الاستطلاعية بعنوان: "صاحبات الأعمال في المؤسسات الصغيرة في الأردن" إلى تبيان خصائص رائدات الأعمال المالكات للمؤسسات الصغيرة والمشاكل والعوائق التي تواجههن. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها تدني المستوى التعليمي لكثير من رائدات الأعمال المالكات للمؤسسات الصغيرة، مما يكون له أثر سلبي على أداء وإنتاجية هذه المؤسسات وإلى تدني مستوى الخبرة والتأهيل للقيام بإدارة وامتلاك مؤسسات. وانعكس ذلك سلباً على مستوى الدخل المتأتي من هذه المؤسسات، لأن رؤوس الأموال في غالبيتها صغيرة ولا يزيد معظم العاملين في هذه المشاريع (96%) عن خمسة أفراد. كما توصلت الدراسة أن (56.7%) من عينة الدراسة يملكن مشاريع فردية بدون شركاء مما يعطي مؤشراً جيداً على توسع المؤسسات الصغيرة التي تملكها السيدات، وإلى وجود رغبة أكيدة من قبل مالكات المؤسسات في تفضيل السيدات على الرجال في العمل. كما توصلت الدراسة إلى وجود بعض المشاكل والمعوقات التي تعترض هذه المشاريع مثل مشكلة التمويل بجانب المشاكل العائلية والاجتماعية والاجرائية.

### ثانياً- دراسات ركزت على أهمية المشروعات وريادة الأعمال

هدفت دراسة ميساء حبيب (2009) بعنوان: "الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية" إلى تحديد الهدف التنموي للمشروعات في: الحد من ظاهرة البطالة، وتحسين مستوى المعيشة والتخفيف من حدة الفقر، وتمكين المرأة، هذا إلى جانب تحديد أهم الصعوبات التي تعيق عمل المشروعات وتحد من فاعليتها. واعتمدت الدراسة منهج المسح الوصفي بطريقة العينة العشوائية التي تم اختيارها ضمن مجموعة من المحددات. إضافة إلى الملاحظة والتحليل للبيانات الكمية الرقمية الموجودة من مصادر داخل الهيئة وخارجها، وتم تصميم استبيان خاص وزع على العينة العشوائية التي تم اختيارها بناءً على مجموعة من المحددات تمثلت في النوع، المستوى التعليمي، القطاع الاقتصادي، وبنفس نسبة التوزيع العامة بين القطاعات المختلفة والبالغة (50% تجاري،

30% زراعي، 20% صناعي) من إجمالي المشروعات البالغ عددها (4295) مشروعا والممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في سوريا خلال الفترة الزمنية (2002-2004). وتوصلت الدراسة أن المشروعات أدت إلى تحسين الوضع المعيشي في أوجه الانفاق المختلفة. وتبين كذلك أن المرأة ساهمت في العملية الإنتاجية بصفتها رائدة أعمال وصاحبة مشروع، مما أوضح تطور وعي المرأة ونسوج دورها الفعال في المشاركة في العملية الإنتاجية وبمختلف أنماطها. كما تبين أن المشروعات شجعت المرأة أن تأخذ فرصتها في إثبات ذاتها وأعطتها الجرأة على اقتحام مجالات عمل جديدة كمجال قيادة الأعمال. كما اتضح أن هذا المجال ساهم في تمكين المرأة اقتصاديا ليس من خلال امتلاكها لمشروعها الخاص فقط وإنما من خلال حرية التصرف به. كما توصلت الدراسة إلى ارتفاع مستوى إدراك أهمية الدور الفعال الذي تلعبه المرأة في عملية التنمية وهذا مؤشر على تطور وعي المجتمع عموما وعلى وعي الرجل خصوصا في تقبل عمل المرأة بل مساعدتها وتمكينها من أخذ دورها الحقيقي في عملية التنمية. كما تبين أن المشروعات ومجال قيادة الأعمال قادرة على توفير فرص عمل مباشرة وتقلل من البطالة.

أما دراسة الخشمي (2008) بعنوان: "فعالية المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب: دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية"، فقد هدفت إلى الكشف عن دور المشروعات في تشغيل فئة الشباب وتوفير فرص عمل. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات التقييمية الوصفية التي تهدف إلى تقييم دور المشروعات في تشغيل الشباب والحد من البطالة، ومن ثم التوصل إلى مؤشرات تخطيطية لتفعيل هذا الدور. واستخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بالعينة من فئة الشباب (الذكور والإناث) المستفيدين من خدمات صندوق المئوية<sup>3</sup> والذين مضى عليهم فترة من الزمن تتراوح ما بين عام إلى عام ونصف. وتم تطبيق الدراسة في بعض مناطق المملكة العربية السعودية في كل من مدينة الرياض وجدة والدمام ومكة المكرمة للشباب المستفيدين من الصندوق. وتم إجراء جمع البيانات في الفترة الزمنية من (2008/8/1 إلى 2008/11/15). واعتمدت الباحثة في جمع البيانات على استبيان للمستفيدين من الذكور والإناث. وتوصلت الباحثة في نتائجها إلى أن المشروعات وفرت فرص عمل لدى الشباب، وزاد دخلهم الشهري بعد عملهم في هذه المشاريع، كما ساهمت هذه المشروعات في تلبية جميع احتياجات أسرهم المعيشية.

<sup>3</sup>خدمات لمؤسسة مستقلة غير ربحية تعنى بتمويل مشاريع الشباب في المملكة العربية السعودية، ودعم الشباب لبدء مشاريعهم الصغيرة. لتكون لبنة حقيقية لدعم القاعدة الاقتصادية الوطنية في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة المرتكزة على تشجيع المبادرات التجارية لصغار المستثمرين.

وهدفت دراسة خليل (2007) بعنوان: "الفقر والبطالة في محافظة عجلون ومدى مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حلها وخاصة عند المرأة" إلى معرفة مدى مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة في محافظة عجلون. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المرأة من الفئات الأشد تأثراً بالفقر حيث تشكل ما نسبته (64.4%) من الحالات الفقيرة، والتي تتقاضى معونة وطنية في محافظة عجلون فهي تشكل ثلثي فقراء المحافظة، وإنها لا زالت رهينة للتمييز النوعي في العمل والمعتقدات الاجتماعية السائدة والتي تعيق فهم وممارسة دورها ومشاركتها الاقتصادية. وكذلك توصلت الدراسة إلى بيان أهمية البرامج التنموية والتمويلية كعامل مؤثر في (أ) توعية المجتمعات المحلية (خصوصاً لدى المرأة)، (ب) تحقيق نجاح العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء في إلقاء الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة وتوليد الأفكار الاستثمارية، (ج) تقديم التدريب والدعم الفني لأصحاب هذه المشاريع، (د) بيان الدور الفاعل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل وبالتالي المشاركة في حل مشكلتي الفقر والبطالة، (هـ) زيادة دخول أصحابها وقدرة المرأة على تأسيس وإدارة المشروعات بفعالية ونجاح، وإسهامها بشكل مباشر في زيادة دخل أسرتها ورفع المستوى المعيشي لها .

وهدفت دراسة خليل (2007) بعنوان: "تفعيل الأفكار والإبداعات العقلية في مجال المشروعات الصغيرة للقضاء على الفقر"، إلى إلقاء الضوء على أهمية توظيف الأفكار والإبداعات العقلية للشباب. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الذكور أكثر إقبالا من الإناث نحو العمل في المشاريع، وهذا يعود إلى أن الثقافة الغالبة التي تتيح تمتع الذكور باستقلالية أعلى من الإناث، وتحثهم على الإنتاج والعمل وتمنحهم قدر ملائم من المعرفة والثقافة أكثر مما يتيح المناخ الأسري للإناث. وبناء على هذه النتيجة فقد أوصت الباحثة بأهمية العناية ببرامج التدريب والتوعية التي من الضروري أن تقدم لفئة عريضة من النساء وتمدهن بطريقة وكيفية إقامة المشروعات الريادية، وكيفية التسويق وحل المشكلات بالإضافة إلى تأهيل الفتاة منذ الصغر في المدارس والكلليات على المهارات المهنية والفنية. وأنه لا بد من تغيير ثقافي داخل الأسر يؤدي إلى تغيير في البنية الاجتماعية والقوالب العقلية التي ترفض المهارات المهنية والفنية. وكذلك لا بد من إعداد أجيال من الشباب تمتلك الأفكار الإصلاحية البناءة وحسن توظيفها في الواقع لتطوير وتنمية المجتمع.

أما دراسة قاضي (2005) بعنوان: "أداء المشروعات الصغيرة الممولة بقرض من هيئة مكافحة البطالة -حالة محافظة حلب" فقد هدفت إلى تقييم أداء المشروعات الصغيرة في محافظة حلب وأهميتها من خلال قدرتها على رفع مستوى دخل المنتفعين من القروض، والسعي لخلق فرص عمل جديدة في

المجتمع للتخفيف من حدة مشكلتي الفقر والبطالة، وكذلك تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل مناسبة لها. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها (أ) أن النساء بعد قيامهن بتأسيس مشاريع صغيرة خاصة بهن فإن هذه المشاريع قد ساهمت في تطوير القدرات الذاتية ل (90% منهن، ب) زيادة شعورهن بالقدرة على التعبير ل (70% منهن، ج) تطوير القدرات التفاوضية لكل وحققت لهن استقلال مالي عن أزواجهن. كما حققت توازن بين أسرهن وإدارة المشروع، وأن (90% من النساء اكتسبن سعادة بعد القيام بالمشروع لأن مشاريعهن لم تؤثر سلباً على رعاية الأطفال، بل زاد وعي (60%) منهن بتنشئة أطفالهن، وأن (70%) منهن زاد وعيهم برعاية أسرهن مما انعكس إيجابياً على زيادة الاستقرار الأسري.

وهدفت دراسة تومادر ومصطفى (2003): "دراسة تقييمية للعائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع المتكامل لتنمية المرأة المعيلة وأسرتها بمحافظة القليوبية" إلى تقييم العائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع المتكامل لتنمية المرأة المعيلة وأسرتها وتحديد أهداف المشروع، وتحديد دور الجهات المسؤولة، وتحديد أهم ما يصادف هذه المشروعات من صعوبات. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التقييمية التي تهتم بالوصف الكمي والكيفي مستخدمة لذلك منهج دراسة الحالة لإحدى المشروعات المنفذة بمحافظة القليوبية لتنمية المرأة المعيلة وأسرتها. واستخدمت أيضاً أسلوب المسح الاجتماعي الشامل وبالعينة العشوائية ممثلة للمستفيدات من المشروع واللاتي تم تشغيلهن بمحافظة القليوبية من أول سبتمبر حتى أوائل أكتوبر 2003م. واعتمدت الدراسة في جمع البيانات على استمارة استبيان للمستفيدات من المشروع والاطلاع على بعض الوثائق والسجلات، وكذلك المقابلات الحرة وشبه المقننة مع بعض المسؤولين بالمحافظة. وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج منها ارتفاع دخل الأسرة ورفع مستوى معيشتها نتيجة لعمل المرأة في المشروعات الريادية، ومساهمة المشروع في الحصول على خدمات الرعاية الصحية لهن ولأسرهن وكذلك المساهمة في تحسين مستوى استهلاكهن للسلع. هذا بالإضافة إلى قدرة المشروع على تقليل الشعور بالقلق والخوف، وإشعارهن بقيمتهم وقدراتهن، كما ساعدهن في تحسين علاقاتهن بالأسرة والوسط المحيط بهن، وأسهم في زيادة المعارف والقدرة على التفكير.

وهدفت دراسة الورداني (2002) بعنوان: "دور المشروعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة في تنمية معارف مهارات الفتاة الريفية والحضرية" إلى بيان دور مشاريع الأسر المنتجة بما تحتويه من أنشطة تعمل على رفع دخل الأسرة نفسها وبمجهودات أفرادها. وتوصلت الدراسة من خلال اعتمادها على الأسلوب التحليلي، بأن هذه المشاريع تعمل على امتصاص الطاقات البشرية والقدرات

الإنتاجية داخل الأسرة للوصول إلى المجتمع المنتج. ومن جهة أخرى فإنها تساعد على تنظيم واستغلال أوقات الفراغ، وتحويل المنزل إلى وحدة إنتاجية باستثمار جهود فتيات الأسرة وتدريبهن على الإنتاج والصناعات اليدوية والبيئية وتشجيع الصناعات الريفية التي تتوفر خاماتها من البيئة ويتيسر تمويلها وتسويقها. وكذلك توصلت الدراسة إلى أن النساء وفتيات الريف هن أكثر فقرا مقارنة بالحضر لذلك فإن لعمل الفتاة الريفية في مثل هذه المشاريع دور كبير في توفير فرصة عمل مناسبة لها وفي استثمار وقت فراغها بأعمال مفيدة ومنتجة.

### ثالثا- دراسات ركزت على معوقات المشروعات وريادة الأعمال

سعت دراسة Basaffar, Niehm & Bosselman (2016) بعنوان: "المرأة السعودية في ريادة الأعمال: التحديات، الفرص والامكانيات" إلى تحديد معوقات نمو وتنظيم الأعمال الريادية النسوية في السعودية، وكذلك التطرق إلى معرفة العوامل التي تمكن المرأة من تملك وإدارة أعمالها. وأشارت الدراسة إلى أن المرأة السعودية حققت أعمالا تجارية ناجحة؛ على الرغم من المعوقات المجتمعية المتعلقة بالعادات والتقاليد والثقافة السائدة. وتمثلت عينة الدراسة من تسع نساء من رائدات الأعمال اللاتي تمت مقابلاتهن وبحثت معهن في العوامل التي مكنتهن في تحقيق مشاريعهن وذلك اعتمادا على نموذجي (Kreuger) و (Brazel) للإمكانية الريادية المتمثلة في الكفاءة الذاتية والرغبة والميل إلى العمل. وتوصلت الدراسة من خلال تحليل البيانات إلى قدرة المرأة على العمل في إطار المعايير والقواعد الثقافية، وكذلك بينت نتائج الدراسة أهمية الكفاءة الذاتية لدى المرأة لتحقيق النجاح في المشاريع التي تديرها أم تملكها. وأوصت الدراسة بتعزيز هذه الإمكانية الذاتية لدى المرأة وبناء وتعزيز قدراتها من خلال دعم المجتمع والعائلة والدعم الحكومي، وبرامج المساعدة والدعم الأخرى.

أما دراسة غياب (2015): "المعوقات الثقافية لسيدات الأعمال العربيات: حالة الجزائر" فقد هدفت للتعرف على العوائق الثقافية لرائدات الأعمال العربيات ومدى تقبل المجتمعات العربية للنشاطات الاقتصادية لرائدة الأعمال. واستندت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تطوير استبانة طبقت على عينة الدراسة التي بلغت (65) رائدة أعمال لهن مؤسسات متناهية الصغر بالجزائر. وأظهرت نتائج الدراسة وجود مجموعة من التحديات الثقافية والقيود الاجتماعية التي تعيق رائدات الأعمال نتيجة حداثة خروج المرأة للعمل في مهن كانت حكراً على الرجال. وقد عرفت المجتمعات العربية تحولات لصالح قبول رائدة الأعمال والتي تزاوول نشاطاتها إلى جانب الرجال، بل تتنافس معهم.

أما دراسة Ozar (2007) بعنوان: "رائدات الأعمال في تركيا: المعوقات والإمكانيات والطموحات المستقبلية" فقد عرضت واقع وخصائص قيادة الأعمال النسائية في تركيا. وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج من أهمها ضعف توجه النساء حول البدء بإنشاء أعمال خاصة ومشاريع ريادية، واقتصار نشاطات قيادة الأعمال النسائية على مشاريع صغيرة وفي نطاق ضيق، حيث تقتصر أغلب المشاريع النسائية على أعمال تقليدية مثل الخياطة، والتطريز، والبيع بالتجزئة. وتعتبر الحاجة والضرورة الاقتصادية هي الدافع الأساسي لمعظم النساء لدخول عالم قيادة الأعمال، أي بسبب عدم وجود مصادر دخل أخرى بما في ذلك عدم توفر وظائف أو فرص عمل أخرى. واستنتجت الدراسة كذلك أن أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه الريادة في تركيا (لكلا الجنسين) هي: ارتفاع معدلات الضريبة، وانخفاض الطلب على الإنتاج، وتوفير رأس المال الأولي، والتعامل مع الإدارة الضريبية، والطاقات غير المستغلة. وتزى الدراسة أنه من أهم المقترحات التي من الممكن أن تؤدي إلى تحسين البيئة الريادية للنساء هي الدعم المالي وتوفير القروض بمعدلات فائدة منخفضة، وتحسين البيئة الاستثمارية، مع عدم إهمال العوامل الأخرى. وتوصي هذه الدراسة كذلك بضرورة تأسيس مؤسسة مركزية "مركز قيادة الأعمال النسائية" والذي من مهامه إزالة العوائق أمام ريادة النساء، وتأمين مساهمة فاعلة لريادة الأعمال النسائية في الاقتصاد الوطني عبر خطط وبرامج موجهة.

أما دراسة البدوي (2006) بعنوان: "معوقات مشاركة المرأة العربية في قطاع المنشآت الصغيرة" فقد هدفت إلى بيان المشاكل والصعوبات التي تعيق المرأة عن العمل في قطاع المشاريع. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من المعوقات التي تعيق المرأة العربية عن المشاركة في التنمية عموماً وفي قطاع المشروعات وريادة الأعمال خصوصاً. ومن أهم هذه المعوقات معوقات التنشئة الاجتماعية، ومعوقات انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على مشاركة المرأة، ومعوقات الأوضاع الاجتماعية داخل المجتمع وتأثيرها على موقع المرأة الاجتماعية، ومعوقات نقص شفافية التسيير الاقتصادي والحكم الرشيد والمشاركة في أخذ القرار في السياسة الاقتصادية العامة والاجرائية الخاصة. وبالنسبة للمعوقات التي تعترض طريق المرأة في إنشاء وتسيير المشروعات الصغيرة أولها يتعلق بصعوبات القدرات الذاتية (ويتلاقى هذا الوضع مع معوقات التنشئة الاجتماعية ومعوقات المنظومة التعليمية والثقافية العامة التي توجه المرأة نحو الاستقرار والطمأنينة والأمان وعدم المخاطرة وبالتالي نقص الفعل الاقتصادي)، ثانيها يتعلق بالصعوبات التي تعترض المرأة للوصول إلى تمويل المشاريع وبعضها يتعلق بمعوقات تسويق المنتوجات؛ لأن محدودية تحرك المرأة تحد من قدرتها على السفر والمشاركة في المعارض والبورصات المالية وتخصيص الوقت الكافي لإنجاح المشروع خاصة أمام

الواجبات الأسرية التي تلقي بكاھلها علیها. وأوضحت الدراسة كذلك بأن هذه المعوقات مرتبطة مع بعضها فكلما تعززت مشاركة المرأة في التنمية تعززت قدرتها على إنجاز المشروعات ونجاح ريادة الأعمال.

بينما جاءت دراسة بتول (2004) بعنوان: "المعوقات التي تواجه الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة في مملكة البحرين" لتؤكد على احتياجات المستثمرين لإنشاء المشروعات ودخول ريادة الأعمال والاستمرار فيها، وكذلك معرفة الحوافز المتاحة لتشجيع الراغبين في الانخراط في المشروعات وريادة الأعمال. وكذلك سعت الدراسة إلى كشف معوقات المشروعات وريادة الأعمال، حيث تمثل مجتمع الدراسة جميع الذين شاركوا في برنامج يونيديو لتشجيع المشروعات وريادة الأعمال منذ بدء البرنامج في عام 1999 وحتى 2003م، والبالغ عددهم (111) فرداً، بنسبة (70%) للذكور و(30%) للإناث. واعتمدت الباحثة على الاستبانة من أجل جمع البيانات، والتي اشتملت على (49) سؤالاً. وتوصي الدراسة بأن تقوم وزارة الصناعة باحتضان المشاريع وريادة الأعمال، وأن تعمل على تشجيعها وإبراز نشاطاتها وخدماتها وسلعها من خلال إشراكها في المعارض الداخلية والخارجية، وأن تعمل وحدة الصناعات والحرفية على خلق قاعدة بيانات تحتوي على المعلومات الضرورية للمستثمرين أو الراغبين في الاستثمار في المشروعات، وتفعيل دور هذه المشروعات وريادة الأعمال.

#### رابعاً- دراسات ركزت على تمكين المرأة

انطلقت دراسة العاجيب (2017) بعنوان: "أثر تمكين المرأة على نمو الأعمال الريادية في الأردن" من تساؤل وعدة فرضيات لتوضح أثر تمكين المرأة على نمو الأعمال والمشاريع الريادية. وقامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدت الدراسة على أداة الاستبانة لجمع البيانات الأولية. وتمثل مجتمع الدراسة في المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الداعمة للريادة والريادة النسوية وتمكين المرأة في الأردن. وتحددت عينة الدراسة في عدد من رائدات الأعمال اللاتي تلقين دعماً من المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني محل الدراسة خلال العام (2016-2017)، وكان عددهن (715) رائدة أعمال. واعتمدت الدراسة على اختيار عينة عشوائية بسيطة، حيث تم توزيع (250) استبانة وبلغ مجمل المسترد منها (230) واستبعاد (16) منها لعدم اكتمالها وصلاحياتها للتحليل. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن حملة شهادة البكالوريوس شكلت نسبة (27.6) من عينة الدراسة وهذا يشير إلى توجه جديد لحملة البكالوريوس نحو الأعمال الريادية بدل الوظائف الثابتة. وبلغت نسبة أفراد العينة الذين يتمتعون بخبرات تقل عن 5 سنوات (39.7%)، وهي النسبة الأكبر وهذا يتوافق مع أهمية تمكين المرأة وتنمية خبراتها وقدراتها. وإن نسبة (46.7%) ليس لديها تخصصات أكاديمية وهذا يتفق مع أن النسبة

الأعلى من أفراد العينة من الثانوية العامة. وشكلت فئة أعمار الأعمال الريادية البالغة (سنتان) النسبة الكبرى، والتي بلغت (30.8%) تلتها فئة (أقل من سنة واحدة) والتي بلغت نسبتها (24.8%)، وهذا مؤشر على حداثة الأعمال الريادية للمرأة. وفيما يتعلق بأنشطة الأعمال الريادية وطبيعتها احتلت الأعمال الريادية الخدمية المرتبة الأولى وبنسبة (32.2%). وجاءت اتجاهات أفراد العينة من المستجيبات نحو الموافقة على أهمية تمكين المرأة في الأردن، كما تبين أن أبعاد التمكين ظهرت جميعها بأهمية بنسبة مرتفعة. واحتل التمكين القيادي المرتبة الأولى، تلاه التمكين الاقتصادي والمالي، واحتل التمكين القانوني المرتبة الثالثة والأخيرة. كذلك توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتمكين المرأة بأبعاده الثلاث على نمو الأعمال الريادية في الأردن، وعلى عددها وعدد أنشطة الأعمال الريادية وعلى ربحية الأعمال الريادية وعلى عدد العاملين في الأعمال الريادية. وتوصي الدراسة إلى استمرار اهتمام المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومواصلة جهودها في تمكين المرأة، والاهتمام بالتمكين الاقتصادي والمالي للمرأة من أجل القيام بدورها في المشاركة الاقتصادية والتركيز على رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بمختلف قطاعاته، وتشجيعها على تنفيذ المشاريع والأعمال الريادية المتنوعة وتوفير برامج تمكين متخصصة في توجه المرأة للأعمال الريادية. وتوصي كذلك بضرورة وجود استراتيجية وطنية لريادة الأعمال لتطوير دعم الأعمال الريادية، ومراجعة التشريعات التي تضمن الحياة القانونية للأعمال الريادية للمرأة، وتوفير برامج دعم الأعمال النسوية في المحافظات وإزالة الصعوبات التي تواجهها، وتوفير التمويل المناسب وتسهيل الإجراءات المتبعة للحصول على التمويل، وبناء الشراكات بين رائدات الأعمال لتبادل المعارف والخبرات فيما بينهن، وتفعيل وسائل الاعلام في التوعية بأهمية الأعمال الريادية النسوية، وكذلك إجراء دراسات مستقبلية في ريادة الأعمال ودعمها وتمكينها.

أما دراسة Kumar (2016) بعنوان: "هل التمويل المتناهي الصغر يعيد تعريف الهوية، وضمانات الدخل بين نساء الريف؟ نموذج لتمكين المرأة" فقد سعت للتعرف على دور مشروع التمويل الأصغر جيفيكا (Jeevika) المدعوم من البنك الدولي وحكومة ولاية بيهار في الهند في تحقيق وتفعيل تمكين المرأة في ظل مسألة انعدام الأمن وغياب الهوية والدخل. وتمثل مجتمع الدراسة في أربع قرى فقيرة في ولاية بيهار في الهند والتي يسكنها (5000) نسمة. وأظهرت النتائج من خلال استنادها على استخدام أسلوب المجموعات البؤرية والمقابلات للنساء، ان نموذج جيفيكا (Jeevika) المعد من أشخاص ذوي خبرة من المجتمع عمل على خلق هوية وتعزيز خيارات الدخل لدى النساء من خلال بناء الهوية الشخصية للمرأة، وكذلك دوره في بناء شبكة من النساء الريفيات لمساعدة بعضهن البعض مما أدى إلى تعزيز قدراتهن وتمكينهن. وقد تم الاستفادة في هذه الدراسة من عدد من الأشخاص في المجتمع المحلي

كجموعة فرعية للدعم لمعرفة احتياجات المجتمع. وأوصت الدراسة بضرورة تقديم الدعم المالي بوصفه وسيلة لتمكين المرأة في تحسين مستوى الحياة وتوليد الدخل والاهتمام بتعزيز الهوية الشخصية.

أما دراسة الكردي وعديرة (2014) بعنوان: "واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية" فقد تناولت الأدوار التي تقوم بها المرأة في المجتمع السوري من خلال مراجعة التقارير التي تصدر عن الدولة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات لعدد من التقارير الإحصائية بين الأعوام (2004-2010)، وهي التقرير العام للسكان والمساكن والتقرير الوطني والمجموعة الإحصائية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء والتقرير الوطني الصادر عن تخطيط الدولة. وأظهرت نتائج الدراسة انخفاض مشاركة المرأة في قوى العمل حيث كانت نسبة التمثيل لا تتجاوز (7%). وأوصت الدراسة بضرورة العمل على خروج المرأة من دورها التقليدي. كذلك أوصت بضرورة وجود تشريعات وقوانين تمكن المرأة من الحيازة والملكية بأشكالها وبالتالي تضمن مشاركتها في سوق العمل. وتوصي كذلك بأهمية تمكين المرأة لزيادة مشاركتها في قوى العمل وأهمية وجود التشريعات والقوانين كبعد تمكيني.

وهدفت دراسة نجم (2013) بعنوان: "دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية" إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية والكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المضمون للخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات مضت. وتمثلت عينة الدراسة من (10) مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة. توصلت نتائج الدراسة إلى تفاوت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية فجاء ترتيبها تنازلياً التمكين الاجتماعي، يليه التمكين التعليمي، ثم التمكين الاقتصادي، والتمكين السياسي، وأخيراً التمكين الصحي.

وهدفت دراسة Al-Dajani & Marlow (2013) بعنوان: "التمكين وريادة الأعمال" إلى وضع تصور لإطار مفاهيمي مدروس تجريبياً لتحليل العلاقة بين تمكين المرأة وريادة الأعمال. وقامت الباحثة باعتماد منهجية الدراسة النوعية، وذلك من خلال إجراء مقابلات متعمقة شبه منتظمة مع (43) امرأة من النساء في الأردن من اللواتي يقمن بإنتاج السلع التقليدية المطرزات من مشاغلهن في المنازل. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن ريادة الأعمال للمرأة ليست فقط مشروعاً اقتصادياً فردياً وإنما هي أيضاً نشاطاً اجتماعياً وسياسياً يضمن تمكين المرأة من خلال الأعمال الريادية التي تمتلكها على اعتبار أن التمكين وريادة الأعمال عملية هادفة في تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وتنموية. وتطرح الدراسة

كذلك ومن خلال نموذج يوضح العلاقة بين الدوافع الريادية لدى المرأة وعوامل التمكين وامتلاكها للأعمال الريادية، فإن هذه العملية التفاعلية تحقق نتائجها الإيجابية على المرأة على الصعيدين الاقتصادي والشخصي. فعلى الصعيد الاقتصادي تستطيع توفير الدخل وتحسين مستوى الحياة، أما على الصعيد الشخصي يتمثل في زيادة الوعي والمعرفة وتوليد الخيارات وتمكينها من امتلاك القدرات القيادية والقدرة على اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية إضافة إلى تحقيق هويتها الذاتية.

سعت دراسة الحوامدة (2009) بعنوان: "المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة" إلى التعرف على واقع المشاريع ودورها في الحد من مشكلة الفقر بين الإناث في محافظة المفرق بالأردن، والكشف عن دورها في تدعيم المكانة الاجتماعية للمرأة، والصعوبات والتحديات التي تعترض طريق مشاريعهم. وتمثلت عينة الدراسة في الإناث صاحبات المشاريع والعاملات فيها في محافظة المفرق، فأخذت عينة مكونة من (330) من العاملات وصاحبات المشاريع حيث بلغ عدد صاحبات المشاريع (198) بينما بلغ عدد العاملات (132) عاملة. وتم أخذ العينة بالصدفة إذ تم إجراء المقابلات معهن، وتوزيع الاستبيانات، حيث كان عدد الاستبيانات (350) استبانة، وتم استبعاد (20) استبانة لعدم صلاحيتها، وطبقت الدراسة في الفترة (2008/11/1) إلى (2008/12/25). وتوصلت الدراسة أن معظم العاملات وصاحبات المشاريع من فئة الشباب اللواتي يتميزن بتحصيل علمي متدني وهن على الأغلب من الفئة العزباء اللواتي كن يعتمدن على دخل رب الأسرة قبل العمل في المشروع، وأن معظم أسرهن كبيرة، وبالتالي فإنهن ينفقن عائدات عملهن على أسرهن. وأوضحت نتائج الدراسة كذلك بأن المقيّمات في المدينة هن أكثر إقبالا على العمل في المشاريع من المقيّمات في الريف. كما بينت النتائج بأن معظم المشاريع التي تديرها الإناث في المحافظة هي مشاريع خدماتية، وأن المرأة تلجأ للعمل في هذه المشاريع بحثا عن فرصة عمل ومن ثم الرغبة في تحسين الدخل. أما مصادر التمويل فقد كانت أغلبها ممولة عن طريق مؤسسات التمويل. وتوصلت نتائج الدراسة كذلك بأنه يوجد العديد من الصعوبات التي تعيق المرأة في المحافظة من إدارة المشاريع من أهمها عدم توفر رأس المال الكافي وعدم توفير الضمانات الكافية للحصول على القرض يليه تعقيد الإجراءات الحكومية لتأسيس المشاريع، ثم صعوبة إيجاد المكان الملائم وعدم وجود خبرات كافية لإدارة المشروع وصعوبة تسويق المنتجات. كما أوضحت عينة الدراسة بأنه يوجد العديد من الصعوبات الثقافية التي تعيق العمل في المشاريع وريادة الأعمال منها عدم التشجيع من قبل الأهل ومعارضة الأقارب. وفيما يتعلق بالإناث المتزوجات فقد كان من أهم الصعوبات التي تواجههن مشكلة عدم وجود حضانات قريبة من مكان العمل، وتدخل الزوج في إدارة المشروع والسيطرة على العملية الإنتاجية. كذلك كشفت نتائج الدراسة الميدانية أن للمشاريع دور كبير في الحد من مشكلة الفقر بين الإناث

في المحافظة، وكذلك تأثيرها في ازدياد اعتماد المرأة على ذاتها. وأظهرت النتائج كذلك أن للمشاريع دور حيوي في التقليل والحد من مشكلة البطالة بين الإناث في المحافظة، كما أوضحت دورها في تدعيم مكانة المرأة الاجتماعية، الأمر الذي يساهم في زيادة التقدير والاحترام من قبل أفراد الأسرة والمجتمع المحلي للمرأة وزيادة الوعي لديهن وقدرتهن على التفكير بعيد المدى والتخطيط للمستقبل وعدم الوقوف في طموحاتهن عند حد معين. كذلك أكدت نتائج الدراسة على دور المشاريع الكبير في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا من خلال زيادة دورها في العملية التنموية.

أما دراسة طه (2009) بعنوان: "مشاريع مصرف الادخار ودورها في تمكين المرأة: دراسة عينة من المستفيدات من المشاريع بولاية الخرطوم" فقد هدفت إلى التعرف على دور مصرف الادخار في تمويل المشروعات ومدى استفادة المرأة من هذه المشاريع؛ كما سعت إلى الكشف عن نسبة نجاح أو إخفاق هذه المشاريع. وانطلقت هذه الدراسة من عدة فرضيات، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال المسح الاجتماعي، الذي استخدم فيه الاستبيان. كما استخدمت الباحثة الملاحظة دون المشاركة وتحليل بيانات الدراسة الميدانية. واستخدمت العينة العشوائية البسيطة المنتظمة وتمثل 20% من مجمل مجتمع الدراسة بالتساوي من المستفيدين حيث تم اختيار عشرين مستفيدة بطريقة عشوائية منتظمة من أربعة محليات وهي: الخرطوم، أمبدة، أمدرمان، جبل أولياء؛ وتم اختيار هذه المحليات لأنها من أكثر المحليات نشاطاً في مجال المشاريع وبها أكثر نسبة من المستفيدات. وبلغ حجم العينة (80) مستفيدة بواقع (20) من كل محلية، وطبقت الدراسة من 2008/6/10-2010/3/1. واعتمدت الدراسة على عدة نظريات منها نظرية الحلقة المفرغة، ونظرية الاعتمادية البنائية والاتجاه البنائي الوظيفي، ونظرية مراحل النمو. وتوصلت نتائج الدراسة بأن معظم أعمار النساء المشاركات من فئة الشباب، كذلك فإن المستوى التعليمي متفاوت حيث توجد نسبة جيدة من الجامعيات وفوق الجامعة مع وجود نسبة من الأميات مما يعني ذلك أن المستوى التعليمي لا يمنع من الحصول على تمويل من المصرف. بالإضافة إلى أن الحالة الاجتماعية مستقرة لمعظم أفراد العينة من المتزوجات، ولا توجد لهن مهن ثابتة سواء بالتوظيف أو غير ذلك مما يعني ذلك أن هذه المشروعات الريادية تلبى احتياجات نسبة عالية من ربوات المنزل. كما أن هناك مشاركة حقيقية للمرأة في الدخل الأسري من الإيرادات المالية للمشروع، وأن إجراءات التمويل سهلة والأقساط أيضاً موزعة بشكل يتلاءم مع إنتاجية المشاريع. وأن أهم أسباب الدخول للمشاريع يرجع للرغبة في زيادة دخل الأسرة وكذلك لتخفيف أعباء المعيشة. واتضح من الدراسة أن تأثير المشروعات الريادية واضح على وضع المشاركات داخل الأسرة؛ فكلما زادت مساهمة المرأة في نفقات الأسرة كلما زادت من مكانتها الاجتماعية وأصبح لها قرارات في شؤون الأسرة، وأن لهذه

المشروعات التأثير في وضع المرأة الاقتصادي والاجتماعي داخل الأسرة والمجتمع. وأوصت الدراسة بالعمل على زيادة مبلغ التمويل للمستفيدات وتدريبهن على إدارة المشروعات والعمل على متابعتها بصورة منتظمة، وإيجاد طرق لتسويق المنتجات والقيام بالكثير من البحوث والدراسات عن المشروع التي يمكن تقديمها للمرأة وكيفية إنجازها.

بينما هدفت دراسة أبو عين، علي (2007) بعنوان: "دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة: حالة دراسة الأردن" إلى تحليل الأسباب المعيقة لوصول المرأة لمراكز اتخاذ القرار والقنوات اللازمة لذلك، وتوضيح واقع المرأة الأردنية داخل المجتمع الأردني وقدرتها على تولي المناصب القيادية وصنع القرار. وكذلك سعت الدراسة لتحديد الأهداف المركزية لخطط التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، ومحاولتها لتشخيص الأسباب التي تحول دون تمكين المرأة الأردنية، وتحليل معادلة التفاعل بين القضايا النسائية في الأردن وعدم وصولها لما ترغب مرورا بالقنوات اللازمة لذلك. وانطلقت الدراسة من تساؤلات وفرضيات منبثقة من الأهداف، واستخدم الباحثين التكامل المنهجي من خلال توظيف منهجي لتحليل النظم لديفيد ايستون، والاستعانة بمنهج الاتصال لكارل دويتش حيث يتمثل في وجود المرسل وهي مؤسسات المجتمع المدني التي تسعى لتمكين المرأة الأردنية، والاستعانة باقتراب الثقافة السياسية بحيث تتم دراسة دور منظمات المجتمع المدني في تغيير المعوقات المنبثقة من الثقافة السائدة في المجتمع. وتوصلت الدراسة إلى أن الثقافة السائدة في المجتمع كان لها دور سلبي وعانقا على تمكين المرأة. ووجدت الدراسة أن الرأي العام مثل متغير متداخل بين المتغير المستقل (منظمات المجتمع المدني) وبين المتغير التابع (التمكين). وتوصلت الدراسة كذلك بأن الإعلام يلعب دورا مهما في قضية وصول المرأة للمناصب القيادية. وأوصت الدراسة بضرورة إعادة صياغة المنظمات النسائية لأهدافها بشكل أكثر عملية وواقعية، وضرورة وجود استراتيجية محددة لدى القائمين على الإعلام تستهدف التركيز على قضايا المرأة، وضرورة تفعيل دور ومشاركة المرأة في المجتمع وتمكينها، وكذلك أهمية إقامة وتكثيف المؤتمرات التي تدعو للنهوض بواقع المرأة وتعريفها على حقوقها ومحاولة تغيير الصورة النمطية للمرأة في المجتمع.

أما دراسة بوكو ما تسويا وفاطمة أبو كف (2003) بعنوان: "المشاريع الإنتاجية وتمكين المرأة" فقد هدفت إلى تبيان أثر المشاريع الإنتاجية على تمكين المرأة، وكذلك سعت إلى تحديد الإنجازات والتحسينات التي طرأت على النساء المستفيدات من القروض. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أكثر من (70%) من المستفيدات من القروض زاد دخلهن من خلال النشاطات الإنتاجية والمشاريع، وأن هذه المشاريع الريادية قد عملت على تعزيز التمكين الذاتي للمرأة بشكل عام داخل أسرتها من خلال مشاركتها الاقتصادية فيها، حيث أدت هذه المشاريع إلى إكساب المستفيدات المهارات المتعلقة بالنشاطات علاوة

على المعلومات والمعرفة والوعي الخاص بالبيئة المحيطة بهن. كما عملت على زيادة الثقة والاعتماد على النفس، وكذلك تزايد قدرة المرأة في صنع القرار والمشاركة في المسؤوليات، إضافة للقدرة على التفاوض والاتصال ضمن عائلاتهن وزيادة في التقدير من قبل أفراد العائلة.

### خامساً- دراسات ركزت على التنمية

هدفت دراسة Tominc & Rebernik (2016) بعنوان: "ريادة الأعمال والتنمية في جنوب شرق أوروبا: دليل رقابة ريادة الأعمال العالمي" إلى تقديم وصف ومقارنة نقاط القوة والضعف لمستوى النشاط التجاري من خلال تحليل بيانات ثمان دول من جنوب شرق أوروبا وباستخدام مؤشر (GEDI) بشأن أبعاد ريادة الأعمال الثلاثة: التوجهات والنشاط والتطلعات مع الأخذ بعين الاعتبار العديد من الخصائص والجوانب المختلفة للنشاط التجاري وريادة الأعمال، وذلك باستخدام مؤشرات المرصد العالمي لريادة الأعمال (Global Entrepreneurship Monitor GEM)، ومؤشر ريادة الأعمال والتنمية العالمية متعدد الأبعاد (Global Entrepreneurship Development Indicator GEDI). كما استخدمت الدراسة تصنيف بورتر للاقتصادات القائمة على الكفاءة والاقتصادات القائمة على الابتكار والاقتصادات التي يحركها عامل. وتوصلت الدراسة من خلال التحليل إلى أن الكفاءة تحرك غالبية اقتصاديات الدول الأوروبية، كما أنها لكي تستفيد من الاقتصاد المدفوع بالكفاءة العالية، ينبغي لها أن تحسن مكونات مختلفة من النشاط التجاري وكذلك أبعاد المشاريع الطموحة وأنه على غالبية الدول الأوروبية أن تركز على تطلعات نمو الأعمال الريادية.

سعت دراسة ازدهار القاضي (2011) بعنوان: "المشروعات الصغيرة وتنمية المرأة السعودية: دراسة حالة للمستفيدات من صندوق المؤوية في منطقة القصيم" إلى تحديد الدور الذي تقوم به المشروعات في تنمية المرأة اجتماعيا واقتصاديا. وكذلك سعت لرصد تأثير المشروعات الصغيرة على تنمية المرأة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وعلى التنمية الذاتية للمرأة، وكذلك تحديد المعوقات والتحديات التي تحد من تنمية المرأة. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات التقييمية، حيث انطلقت الدراسة من عدة تساؤلات، واستخدمت الباحثة منهج دراسة الحالة، واعتمدت على أداة الملاحظة ودليل المقابلة. وتمثل مجتمع الدراسة في أربع وعشرين حالة يمثلن جميع المشروعات التي أقيمت واستفادت من صندوق المؤوية بمنطقة القصيم لمدة عام كامل في سنة 2011. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تراوح المستويات العمرية لصاحبات المشاريع بين (21-31) سنة، وأن نصف الحالات حاصلات على مؤهل جامعي بينما أقل من نصف الحالات حاصلات على الشهادة الثانوية، وأن جميع المشروعات التي تم دراستها تحت المشروعات التجارية ومعظمها مشروعات خاصة بالمرأة. وكذلك توصلت الدراسة إلى

تنوع الأسباب الدافعة إلى القيام بالمشروعات، وأن معظم الحالات اتفقت على الأسباب الاجتماعية المتمثلة في الرغبة في الواجهة الاجتماعية، واتساع دائرة العلاقات، بالإضافة إلى أسباب اقتصادية تمثلت في الرغبة في رفع المستوى الاقتصادي، وتحسين الدخل الأسري، علاوة على الأسباب الذاتية التي تمثلت في الرغبة في تحقيق الذات وتفعيل القدرات وإبراز المهارات. وأكدت معظم الحالات على وجود عوائد اجتماعية وتحقيق الواجهة واتساع دائرة العلاقات ودوافع اقتصادية في تحسين المستوى المعيشي وزيادة الدخل والتقليل من البطالة، ومنها عوائد ذاتية اتضحت في تحقيق الذات وإبراز المهارات والثقة بالنفس. وأكدت معظم الحالات على أن أهم الصعوبات التي واجهتهن هي (تأخر خروج التراخيص، التعامل مع الجهات الحكومية، وارتفاع الأسعار). وتوصي الدراسة بالإقرار بأن مشاركة المرأة أمر من متطلبات التنمية، وكذلك ضرورة الوعي المعرفي للمرأة بالمجالات والفرص المتاحة للمشاريع الاقتصادية، وضرورة التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه المشروعات ومجال ريادة الأعمال، وضرورة تطوير اللجان المتخصصة في شؤون المرأة، وضرورة إيجاد جهة مرجعية رسمية لصاحبات المشروعات لإزالة المعوقات التي تعترض مشروعاتهن، وكذلك أهمية التركيز على تمكين المرأة لتحفيز مشاركتها في العملية الإنتاجية وتشجيع صاحبات المشروعات على المشاركة في المعارض والفعاليات الخاصة بها.

أما دراسة لانا شفاقوج (2009) بعنوان: "دور المرأة الأردنية في التنمية: دراسة حالة مؤسسات

المرأة التنموية في الأردن" فقد هدفت إلى تقييم تصور علمي لأدوار المرأة الأردنية خصوصا في العملية التنموية، مما يحول هذه الأدوار من مجرد واقع ينمو بفعل النمو الذاتي المجرد إلى جزء من خطة تنموية منهجية قابلة للدراسة والتطوير وصولا إلى استثمار الطاقة القصوى الكامنة في النسيج المجتمعي. وكذلك التعرف على الدور الفرعي النسائي للجمعية الخيرية في تمكين المرأة، وإشراكها في تنمية المجتمع. واعتمدت الدراسة على المنهج السوسيو تاريخي ومنهج المسح الاجتماعي، وتم اختيار عينة عشوائية من العاملين والعاملات في مجال التنمية والمستفيدات من آثار التنمية، وشملت هذه العينة: عينة من العضوات في الفرع النسائي بواقع (15%) من مجتمع الدراسة الكلي البالغ (1042) عضوة، وعينة من العاملين والعاملات في المشاريع التابعة للفرع النسائي وكانت عينة الدراسة غرضية وعددها (84) عاملا وعاملة بواقع (67.2%) من مجتمع الدراسة البالغ 125 فرد. واعتمدت الدراسة على عدة أدوات منها الاستبيان وجمع المعلومات عن طريق الملاحظة والمقابلات النوعية والوثائق. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن دور المرأة في التنمية اتسم في البداية بسماوات المجتمعات الزراعية والمجتمعات المهاجرة، وتأثرت بالتطورات التي شهدتها الأردن فكانت شريكة في مسيرة تنمية أدوار المرأة. وكذلك بدأت رغبة النساء بتأسيس مؤسسة خاصة بهن في مرحلة مبكرة نسبيا (أول الأربعينيات)، إلا أن انفتاح العلاقة بين الرجل والمرأة

مكنها من العمل معه في المؤسسات الموجودة مثل الجمعية الخيرية. وقد لعب الفرع النسائي ومنذ بداية تأسيسه دوراً ريادياً مميز في العمل التنموي. وأوصت الدراسة بإقامة دراسات أكثر عمقا لجوانب دور المرأة، ودور الفرع النسائي، وكذلك العمل على زيادة الوعي في الفرع النسائي والاهتمام بتثقيف العضوات بحقوقهن وأدوارهن وصولاً لتمكينهن والخروج عن الصورة النمطية للأعمال الخيرية، وصولاً إلى إقامة مشاريع تنموية، والاستفادة من التجارب في تنمية المرأة وتمكينها.

بينما هدفت دراسة مصباح (2007): "المرأة والتنمية: دراسة ميدانية للمرأة العاملة بمدينة سرت" إلى التعرف على الواقع التنموي الراهن بمدينة سرت، وكذلك دور المرأة فيه من خلال تقديم صورة واقعية شاملة عن وضع المرأة العاملة في مجالات العمل المختلفة وحجم مشاركتها التنموية. وكذلك سعت الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي تدفع بها للمشاركة في التنمية، والعوائق التي تحد من مساهمة المرأة في التنمية، وتحديد العلاقة بين (المستوى التعليمي- الوظيفة- الحالة الاجتماعية- حجم الأسرة- المستوى الاقتصادي- العادات والتقاليد) وبين مشاركة المرأة في التنمية. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المسح الاجتماعي. وأجريت الدراسة ما بين عامي (2004-2006)، حيث تمثل مجتمع الدراسة في العاملات في القطاعات المختلفة في مدينة سرت. وتم تحديد (172) مفردة من المجتمع المدروس عن طريق العينة العشوائية الطبقيّة النسبية وتم سحب العينة من خمس قطاعات من قطاعات العمل (الصناعة، التعليم، المصارف والمال، الصحة، الاعلام). واستخدمت الباحثة الاستبيان كأداة لاستقراء المجتمع والعينة واستيضاحهم. وتوصلت الدراسة إلى أن الغالبية من أفراد العينة يقعون في الفئة العمرية بين (20-30)، واتضح أن النسبة الأعلى هن في مستوى تعليمي جامعي فما فوق، وأن معظم أفراد العينة يعملن في وظائف مهنية حيث بلغت النسبة (77.2%). وجاءت النسبة الأعلى من أفراد العينة من اللاتي لم يسبق لهن الزواج. ويظهر وعي المشاركات بأهمية العمل ودوره في تحسين دورهن، ومن خلال البحث عن الأسباب التي دفعت بهن للعمل والمشاركة التنموية اتضحت بأنها أسباب اقتصادية. وكذلك توصلت الدراسة إلى وعي المشاركات بأهمية الأدوار التنموية للمرأة، وأن (83%) منهن يرين وجوب مشاركة المرأة في مجالات الحياة عامة، وأن (85%) من ساهمن في تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي العام للمجتمع. وتوصي الدراسة أ) بدراسة وضع المرأة وواقعها دراسة تحليلية ودراسة تأثير هذه التحولات على وضع المرأة وتطور دورها التنموي ومعرفة الأسباب التي تعيق مشاركتها التنموية؛ ب) إعادة النظر في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحيث تلعب فيها المرأة أدواراً متزايدة الأهمية ج) التركيز والاعتراف بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في إطار المجتمع ودمجها في عملية التنمية د) إعداد المرأة وتأهيلها وتمكينها وتوعية المجتمع بأهمية دورها ومشاركتها

ه) إعادة النظر في أنماط التنشئة الاجتماعية الموروثة ومضامينها وتطويرها والتكيف بأساليب التنشئة السليمة للقضاء على الاتجاهات المتعلقة بالتمييز بين الجنسين (و) ضرورة تشجيع الإعلاميات على إبراز صورة المرأة الحقيقية في المنطقة ودورها في الأسرة والمجتمع.

أما دراسة حداد والخطيب (2005) بعنوان: " دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن" فقد هدفت إلى التعرف على ماهية المشروعات الصغيرة جدا والمتوسطة وخصائصها ومميزاتها ومحدداتها ومفهوم ورؤية هذه المشروعات في الأردن. كما تطرقت الدراسة إلى واقع هذه المشروعات في الأردن وإلى مصادر التمويل إضافة للصعوبات والمعوقات لتطور هذه المشروعات ثم أثرها على الاقتصاد الوطني. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها مساهمة المشروعات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية، حيث بلغ عدد الأيدي العاملة في هذه المشاريع لعام (2002) حوالي (312649) عاملا بنسبة (45.26%) من إجمالي الأيدي العاملة الأردنية. وتمتاز المشروعات بسرعة الانتشار في الأقاليم والمحافظات الأردنية مما يساعد على تخفيض حجم البطالة والفقر في الاقتصاد الوطني. وتوصلت الدراسة كذلك إلى أن هذه المشروعات تعاني من صعوبات ومشكلات ومعوقات مالية وإدارية وتسويقية وتنظيمية، وأن دور مؤسسات الإقراض المتخصصة في توفير القروض الميسرة لهذه المشروعات لا يتناسب مع إمكانية وقدرات هذه المؤسسات، وأن أسعار الفوائد العالية تشكل مشكلة رئيسية أمام المقترضين. وهناك العديد من الدراسات الميدانية حول المشاريع الصغيرة والمرأة توضح أن لها دور كبير وفاعل في معالجة مشكلة الفقر والبطالة لدى الذكور والإناث. ولكن مشاركة المرأة في المشاريع الصغيرة هي أقل بكثير من مشاركة الرجل؛ ويعزى ذلك إلى الأعراف الاجتماعية التي تحد من حراكهن الاجتماعي ومحدودية وقتهن بسبب الضغط الناجم عن الموازنة بين أدوارهن الإنجابية والاجتماعية والتي تتأثر بدورها بتوزيع غير عادل للعمل بين الجنسين بالإضافة إلى التدني النسبي للقيمة الاقتصادية لأنشطتهن المأجورة وغير المأجورة. كما أكدت معظم الدراسات السابقة على ضرورة فتح برامج تعمل على إعطاء دورات تدريبية تعمل على تأهيل وتدريب للمنتفعين من برامج القروض القصيرة خاصة النساء، وإزالة العوائق التي تحول دون نجاح هذه المشاريع.

أما دراسة هندوسة (2005) بعنوان: "المرأة العربية والتنمية الاقتصادية: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي" فقد ناقشت موضوع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ضوء العولمة وتحرير التجارة وضرورة دفع وتشجيع رائدات الأعمال النساء، بالإضافة إلى أهمية زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل ومجابهة المعوقات المالية التي تؤثر

على نشاطها. وتركز الدراسة أيضا على التمييز الواضح والمتكرر ضد المرأة باعتبارها فاعلا أساسيا في عملية التنمية. كما تناقش سبل مواجهة القيود والتحديات التي تفرضها العادات والتقاليد من أجل زيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

أما دراسة العتوم والناصر (2002) بعنوان: "دور القروض الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية" فقد هدفت إلى تحليل واقع طلب المرأة الأردنية على المشاريع والآثار الاجتماعية والاقتصادية لهذه المشاريع. وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة (9.8%) من مجمل الإناث العاملات يعملن كرائدات أعمال أو لحسابهن الخاص أو دون أجر؛ مما يعني أن المرأة الأردنية ما زالت أقل رغبة في الحصول على القروض لغاية إنشاء مشاريع خاصة رسمية بالرغم من قيام المؤسسات الممولة للقروض بتقديم (31%) من مجمل قروضها للنساء حتى عام (2000). كما بينت الدراسة بأن العاملات بالمشاريع أغلبهن من المتزوجات بنسبة (64%)، وتركز (57%) من المشاريع التي تديرها الإناث في المنزل. ومثلت هذه المشاريع أصغر حجما وأقل دخلا حيث وفرت (35%) من دخل الأسرة، وتعتمد كثيرا على الحرف اليدوية التي تتطلب نطاق ضيق من الخبرات التقليدية وفي إنتاج مواد للاستخدام الشخصي أو المنزلي أو المشاركة في مشاريع عائلية دون أجر بحيث تتركز النشاطات عموما في الخياطة والتطريز والإنتاج اليدوي والتجميل والبقالات.

أما دراسة شامي سنتاي تامينيان ولوسين (1992) بعنوان: "المرأة، العمل ومشاريع التنمية: حالتان دراسيتان من الأردن" فقد أشارت إلى تأثير مشاريع التنمية على عمل المرأة من الطبقات الدنيا في المراكز الحضرية وفي الريف، من خلال عرض لحالتين دراسيتين من الأردن توضح التداخل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تحد ظروف عمل المرأة ومكانتها في العائلة بشكل خاص وفي المجتمع بشكل عام. وأوضحت الدراسة أن المشاريع التنموية الموجهة للمرأة يمكن أن تؤدي إلى زيادة مساهمة المرأة في العمل المأجور وتزيد من دخل العائلة؛ إلا أن تأثير ذلك على مكانة المرأة يتفاوت بشكل كبير تبعاً لدخل العائلة وتركيبها والحالة الاجتماعية للمرأة. كما بينت الدراسة بأن هناك تفاوت في درجة اعتماد العائلة على عمل المرأة تبعاً لظروف العائلة الاقتصادية وتركيبها وتوفر إمكانية الحراك الاقتصادي والاجتماعي للذكور من أفرادها. وكذلك توصلت الدراسة بأن مشاريع التنمية قد أدت إلى زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل الموسمي ولكن هذا قلل استقلاليتها في تنظيم أوقات وشروط عملها مقارنة مع ظروفها قبل تأثرها بمشاريع التنمية ولم تحقق لها السيطرة على عائدات عملها، مما جعل مستقبلها مرهونا بهذه المشاريع. وكذلك الأعراف الاجتماعية السائدة التي تجعل المرأة على نقيض الرجل فكثيرا ما تتنازل الابنة عن عائدات عملها لتلبية حاجات عائلتها الأبوية، فيما يستثمر الأبناء الذكور عائدات

عملهم لبناء مستقبلهم الخاص. وفي النهاية أوصت الدراسة بأن المشاريع التنموية يجب أن تبنى على دراسة متعمقة لفهم أوضاع الفئة المستهدفة قبل المشروع وأن تشارك نفسها في الإدارة والتخطيط لضمان استمراره.

### التعقيب على الدراسات السابقة

#### • أوجه الاتفاق والاختلاف

- من حيث الأهداف: هناك العديد من الدراسات التي ركزت على موضوع المرأة ومشاركتها

الاقتصادية في المشروعات وريادة الأعمال والتي ركزت على موضوع أهمية ريادة الأعمال، وأهم

المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة في مشاركتها وانخراطها في هذا المجال، وضرورة تمكين

المرأة في نمو الأعمال الريادية والمشاركة التنموية في المجتمعات المختلفة. واتفقت الدراسة الراهنة

في التركيز على دور المرأة في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية.

- من حيث المنهج المستخدم: اتفقت أغلب الدراسات في المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي

التحليلي باستخدام المسح الاجتماعي باعتباره المنهج الأكثر ملاءمة لوصف واقع دور المرأة في ريادة

الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية بالمجتمع. واتفقت دراستنا الراهنة في استخدام هذا المنهج.

- من حيث أدوات الدراسة: اتفقت أغلب الدراسات السابقة على استخدام أداة الاستبانة والمقابلات

لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهدافها. واعتمدت دراستنا الراهنة في استخدام الاستبانة والمقابلات من

أجل جمع البيانات التي تخدم الدراسة وتحقق أهدافها.

- من حيث مجتمع وعينة الدراسة: اتفقت أغلب الدراسات على تمثيل رائدات الأعمال كمجتمع

وعينة للدراسة. وهذا ما ينطبق مع دراستنا الراهنة في تحديد رائدات الأعمال كعينة للدراسة.

#### أوجه الاستفادة للدراسة الراهنة

بعد عرضنا للدراسات السابقة استفادت الباحثة في الدراسة الراهنة من بلورة مشكلة الدراسة

وصياغة تساؤلاتها وأهدافها وأهميتها، والاستفادة من أدوات الدراسة التي تم الاطلاع عليها مثل

(الاستبيانات والمقابلات)، وكذلك التعرف على المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة في مجال ريادة

الأعمال، وكشف دور المشروعات وريادة الأعمال وأثرها على تمكين المرأة بشكل خاص والمسار

التنموي بشكل عام. كما يمكن الاستفادة منها في وضع بعض المقترحات والتوصيات التي قد تساهم في

تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها التنموية في المجتمع العماني بشكل عام وفي مجال ريادة الأعمال

والمشاركة الاقتصادية بشكل خاص. وتتلخص أهم النتائج التي توصلنا إليها من الدراسات السابقة مما له صلة بدراستنا الراهنة فيما يلي:

- فيما يتعلق بالدوافع الريادية توصلت الدراسة إلى أن النساء يتجهن لريادة الأعمال النسائية لعدة أسباب من أهمها بسبب الحاجة والضرورة الاقتصادية وتحسين الدخل الأسري، وبسبب تشجيع الشريك، أو بسبب وجود دور مهم لأحد الأصدقاء أو أحد أفراد العائلة عند البدء بإنشاء مشروع ريادي، أو بسبب عدم وجود مصادر دخل أخرى، بما في ذلك عدم توفر وظائف أو فرص عمل، أو الرغبة في الواجهة والمكانة الاجتماعية، وكذلك بسبب الرغبة في اتساع دائرة العلاقات، وكذلك الرغبة في تحقيق الذات وتفعيل القدرات وإبراز المهارات والرغبة في الاعتماد على النفس.

- تواجه النساء العديد من المعوقات والتحديات في مجال ريادة الأعمال ومن أهمها: ارتفاع معدلات الضريبة، وانخفاض الطلب على الإنتاج، وعدم توفر رأس المال الكافي، والطاقات غير المستغلة، وتأخر خروج التراخيص، وصعوبة التعامل مع الجهات الحكومية، وارتفاع الأسعار، وعدم توفير الضمانات الكافية للحصول على القرض، وتعقيد الإجراءات الحكومية لتأسيس المشاريع الريادية، وصعوبة إيجاد المكان الملائم وعدم وجود خبرات كافية لإدارة المشروع، وصعوبة تسويق المنتجات، والصعوبات الثقافية التي تعيق العمل في المشاريع الريادية خصوصا عدم التشجيع من قبل الأهل ومعارضة الأقارب، وعدم وجود حضانات قريبة من مكان العمل، وتدخّل الزوج في إدارة المشروع والسيطرة على العملية الإنتاجية.

- تتواجد العديد من المؤسسات المختصة التي تشجع ريادة الأعمال النسائية، ليصبحن رياتيات ناجحات من خلال تحقيق التواصل فيما بينهن وبين الرياديين والمستثمرين، للاستفادة من تجاربهم وخبراتهم والحصول على مساعدتهم؛ لذلك ينبغي الاستفادة منها وحصول رائدات الأعمال على الدعم منها.

- تؤثر المشاريع الريادية على المجتمع بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص. فإنها تؤثر على المجتمع بدورها في قدرتها على الحد من مشكلة الفقر ومكافحة البطالة وتوفير فرص العمل، وإحراز التقدم والتطور في المجتمع. بينما تؤثر على النساء في مساهمتها في تطوير القدرات الذاتية وزيادة شعورهن بالقدرة على التعبير، وتطوير القدرات التفاوضية للنساء وتحقيق الاستقلال المالي لهن، وتحقيق التوازن بين أسرهن وإدارة المشروع، واكتسابهن السعادة، وزيادة وعيهن بتنشئة أطفالهن، وزيادة الاستقرار الأسري، واعتمادهن على ذواتهن. كما أوضحت دورها في تدعيم مكانة المرأة الاجتماعية،

الأمر الذي يساهم في زيادة التقدير والاحترام من قبل أفراد الأسرة والمجتمع المحلي للمرأة وقدرتهن على التفكير بعيد المدى والتخطيط للمستقبل وعدم الوقوف في طموحاتهن عند حد معين. كذلك توصلت الدراسات الى دور المشاريع الريادية الكبير في تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا من خلال زيادة دورها في العملية التنموية، وازدياد دخلهن من خلال النشاطات الإنتاجية، وحصول تزايد في قدرة المرأة في صنع القرار والمشاركة في المسؤوليات.

وتوصي بعض الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع المرأة وريادة الأعمال وأثره في

مسار التنمية الاجتماعية إلى أهمية وضرورة:

- تدقيق كافة التشريعات والقوانين وإجراء التعديلات للمواد التي تقيد نشاط ومشاركة المرأة في التنمية وريادة الأعمال، وتشجيع ودعم مؤسسات التمويل ومنحها إعفاءات وتسهيلات عن الإقراض للنساء، وإقامة معارض تجارية دورية لتسويق منتجات المشاريع الريادية النسائية.

- حث وسائل الإعلام على تناول أهمية ودور ريادة الأعمال النسائية ورفع مستوى المعرفة والمهارات الريادية لدى النساء، وتشجيع الإعلاميات على إبراز صورة المرأة الحقيقية في المنطقة ودورها في المشاركة التنموية في لمجتمع.

- تقديم الدعم والتمكين للمرأة في الأعمال الريادية واستمراره على مدى دورة حياة المشروع إضافة إلى ضرورة التمكين في مجال التعليم والتدريب الريادي للمرأة وتقديم الدعم المالي لهن.

- الإقرار بأن مشاركة المرأة أمر من متطلبات التنمية، ويتمثل في ضرورة (أ) الوعي المعرفي للمرأة بالمجالات والفرص المتاحة المشاريع الاقتصادية، (ب) التأكيد على الدور المحوري الذي تلعبه المشروعات ومجال ريادة الأعمال، (ج) تطوير اللجان المتخصصة في شؤون المرأة، (د) إيجاد جهة مرجعية رسمية لصاحبات المشروعات لإزالة المعوقات التي تعترض مشروعاتهن.

- تنظيم حاضنات الأعمال ودعمها ليصبح لديها القدرات الكافية في تحقيق أهدافها لدعم وتطوير المشاريع الريادية النسائية.

- أهمية العناية ببرامج التدريب والتنوعية التي من الضروري أن تقدم لفئة عريضة من النساء وتمدهن بطريقة وكيفية إقامة المشروعات الريادية وكيفية التسويق وحل المشكلات بالإضافة إلى تأهيل الفتاة منذ الصغر في المدارس والكليات على المهارات المهنية والفنية.

- استمرار اهتمام المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ومواصلة جهودها في تمكين المرأة، والاهتمام في التمكين الاقتصادي والمالي للمرأة من أجل القيام بدورها في المشاركة الاقتصادية والتركيز على رفع نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بمختلف قطاعاته، وتشجيعها على تنفيذ المشاريع والأعمال الريادية المتنوعة.

- إعادة النظر في أنماط التنشئة الاجتماعية الموروثة ومضامينها وتطويرها والتكيف بأساليب التنشئة السليمة للقضاء على الاتجاهات المتعلقة بالتمييز بين الجنسين.

ومن هذا المنطلق نجد أن دراسة دور المرأة في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان لم يكن محور اهتمام العديد من الباحثين، حيث نجد أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في سلطنة عمان، ولا توجد دراسات تطرقت لهذا الموضوع (على حد علم الباحثة)، فالندرة هي العامل المهم الذي شجع الباحثة إلى تسليط الضوء على هذا الجانب، والاهتمام بدراسة دور المرأة في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية، ومن هنا كانت الدراسة الحالية.

### الفصل الثالث

## نشأة وتطور مشروعات ريادة الأعمال في سلطنة عمان

### تمهيد

### من النطق السامي

### أولاً- نشأة وتطور ريادة الأعمال في سلطنة عمان

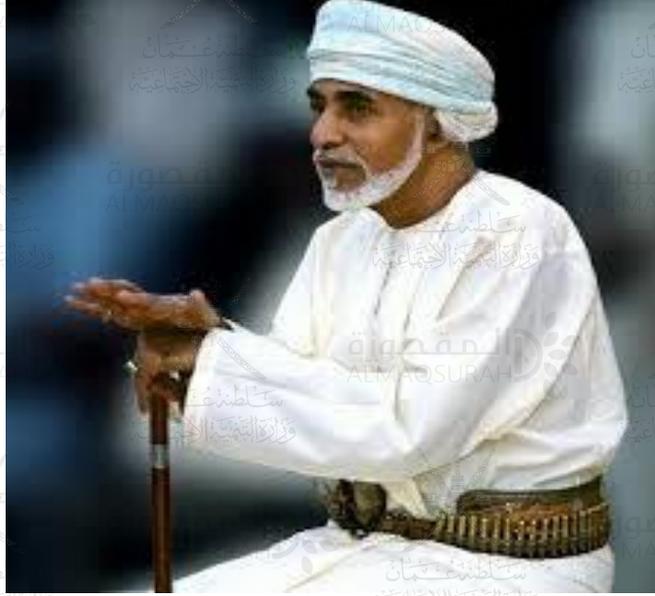
### ثانياً- واقع ريادة الأعمال والبرامج والمؤسسات الداعمة في سلطنة عمان

### ثالثاً- أهمية ريادة الأعمال والآثار الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال

### رابعاً- التحديات والمعوقات التي تواجه ريادة الأعمال ورائدات الأعمال

يتناول هذا الفصل مقتطفات من الخطاب السامي لمكانة المرأة العُمانية ودعوتها للمشاركة التنموية في المجتمع العُماني وأهمية المشروعات الريادية في دفع النهضة العمانية الحديثة. كما يتناول نشأة وتطور قطاع مشروعات ريادة الأعمال في سلطنة عمان انطلاقاً من الاستراتيجية التي ظهرت عام 1995 ونشأتها في الشكل البدائي لها والمتمثل في المشروعات المنزلية والأسر المنتجة إلى أن تطورت ونظمت بقوانين وتشريعات في الوقت الحالي. كما سيتناول الفصل واقع ريادة الأعمال النسائية والسياسات والقوانين المنظمة والداعمة فضلاً عن البرامج المطبقة ومنظومة المؤسسات المختصة والداعمة للمشروعات الريادية بالسلطنة، والتي ساهمت وبشكل فعال في انتشار ريادة الأعمال وزيادة الاقبال عليه وتنميته وتطويره. بالإضافة إلى أهمية ريادة الأعمال والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذا القطاع لرائد الأعمال نفسه ولأسرته وعلى المجتمع بشكل عام والدور الهام الذي تقوم به. كما سيتطرق الفصل لأهم التحديات والمعوقات التي تعيق مجال ريادة الأعمال ورائدات الأعمال بشكل عام وفي المجتمع العماني بشكل خاص. وكذلك سيقدم الفصل لمحة عامة عن المرأة ودورها التنموي في المجتمع العماني.

## من النطق السامي



"إننا ندعو المرأة العمانية في كل مكان، في القرية والمدينة في الحضر والبادية في السهل والجبل أن تشمر عن ساعد الجد وأن تسهم في حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كل حسب قدرتها وطاقاتها وخبراتها ومهارتها وموقعها في المجتمع فالوطن بحاجة إلى كل السواعد من أجل مواصلة مسيرة التقدم والنماء والاستقرار والرخاء (من الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الفترة الثانية لمجلس الشورى 1994/12/26 م).

"لقد أولينا منذ بداية هذا العهد اهتمامنا الكامل لمشاركة المرأة العمانية، في مسيرة النهضة المباركة فوَقَرنا لها فرص التعليم والتدريب والتوظيف ودعمنا دورها ومكانتها في المجتمع، وأكدنا على ضرورة إسهامها في شتى مجالات التنمية، وبِسرنا ذلك من خلال النظم والقوانين التي تضمن حقوقها وتبني واجباتها، وتجعلها قادرة على تحقيق الارتقاء بذاتها وخبراتها ومهاراتها من أجل بناء وطنها، وإعلاء شأنه" (من الخطاب السامي في الانعقاد السنوي لمجلس عمان، 2009).

"الاقتصاد الوطني لأي بلاد كانت هو في الحقيقة يقوم على الصناعات الصغيرة والمتوسطة هذه هي الأسس، أسس كل الاقتصادات الوطنية" (من الخطاب السامي بندوة سيج الشامخات، 2013).

## أولاً- نشأة وتطور ريادة الأعمال في سلطنة عمان

أثبتت تجارب العديد من الدول عبر العقود الماضية أن السياسات الحكومية والنقدية والمالية والتجارية لها قدرات متواضعة بل محدودة في التعامل مع اختلالات سوق العمل ومشكلة البطالة. حيث أن نجاح وفعالية هذه السياسات مرهون بتوفير مجموعة من الشروط والظروف والتي من أهمها الاستقرار الاقتصادي بمفهومه العام وأبعاده المختلفة. ونتيجة لذلك فقد بدأت سلطنة عُمان بالاهتمام بسياسة التوظيف الذاتي وبقطاع المشروعات وريادة الأعمال ولقد أصبح الاهتمام بهذا المجال ينعكس على حجم وتنوع منظومة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. حيث بدأ الاهتمام بالمشروعات الصغيرة من الاستراتيجية التي أطلقت بالفعل عام 1995 مع إعلان استراتيجية رؤية عمان 2020 بمحاورها الأساسية خاصة في محور تقليص دور الدولة الاقتصادي والتنويع الاقتصادي وتوسيع دور القطاع الخاص. ومع توجهات ومرتكزات خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020)، المتمثلة في اعتماد سياسات تهدف إلى أن يقوم القطاع الخاص بدور رائد في نمو الاقتصاد الوطني وذلك من خلال مواصلة تحسين بيئة الأعمال والإسراع في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطة التنمية الخمسية التاسعة، 2017). ثم تحول الاهتمام إلى ما يسمى الآن بريادة الأعمال الذي كانت نقطة انطلاقه بنودة سبيح الشامخات في العام 2013، حيث خرجت هذه الندوة بمجموعة من القرارات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتوسع في هذا المجال من خلال ندوة تقييم تنفيذ القرارات عام 2015. وتم تعديل العديد من التشريعات والقوانين من أجل دعم مشاريع ريادة الأعمال في سلطنة عمان، هذا إلى جانب استحداث العديد من التشريعات والقوانين من أجل إنشاء مؤسسات لها صلة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ ولذلك شددت الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020 على توفير بيئة مشجعة للراغبات في تأسيس المشروعات الريادية والاستثمار فيها. وقد ساعد ذلك المرأة العمانية في لعب دور هام في العملية التنموية بالبلاد؛ حتى باتت مشاركة النساء في العمل التجاري كبيرة وملحوظة في السلطنة. وبعدها جاءت رؤية عُمان 2040 مؤكدة على أولوياتها في التنوع الاقتصادي والاستدامة المالية. لذلك نجد أن الاقتصاد العماني يتجه في الأونة الراهنة إلى بناء قاعدة اقتصادية متينة مبنية على أساس التنوع القائم على المعرفة والابداع والابتكار. ويمتد هذا الاهتمام إلى تعزيز الترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي. وسيعتمد هذا على تطوير قدرات الأفراد المحلية في مجال الابتكار والإبداع، وتشجيع ريادة الأعمال والمشاريع الريادية لأفراد المجتمع، وتوفير البيئة الملائمة لذلك من تشريعات وحوافز، بما

يعزز من تنافسية الاقتصاد العُماني إقليمياً وعالمياً. ويضمن ذلك تحسين معدلات النمو واستقرارها واستدامتها. كما أن مستقبل الاقتصاد العُماني القائم على الابتكار، يتيح إنتاج سلع وخدمات تنافسية يرتفع فيها المكوّن المعرفي والتقني، بحيث تسهم في تنمية الاقتصاد، وتعزيز قدرته التنافسية في أغلب الأنشطة والقطاعات ومنها ريادة الأعمال، حيث يُشكّل الابتكار القاطرة الجديدة للنمو، التي سترتبط بشكل وثيق ومباشر مع البنية الأساسية الملائمة المشجعة على ريادة الأعمال (رؤية عُمان 2040، 2018: 25). لذلك بدأت مجموعة من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية المعنية بتنمية وتطوير مشروعات ريادة الأعمال. كما بدأت العديد من المؤسسات الموجودة ذات العلاقة بتعديل أهدافها ومجالات عملها لتشمل قطاع ريادة الأعمال. ونظراً لما يتمتع به من ارتباطات بالعديد أصبحت هذه المشروعات الريادية المحور الأساسي للكثير من التقارير المحلية والرؤى والخطط المستقبلية والمؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء والملتقيات والبرامج التدريبية التي تنفذها الكثير من المؤسسات الاقتصادية المختصة كمؤسسة ريادة وصندوق الرفد وغرفة تجارة وصناعة عمان والمركز الوطني للأعمال وغيرها. كما أصبح هذا القطاع من أبرز مرتكزات استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مؤسسات المجتمع من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. فإننا نشير إلى حقيقة مفادها بأن سلطنة عُمان كانت من الدول العربية السبّاقة في إدراك دور هذه المشروعات الريادية التنموية على المستويين الكلي والجزئي، وفي الاهتمام بهذا القطاع والتوجه لدعمه وتطويره. ونتيجة لهذا الاهتمام وعلى أعلى المستويات فإن السلطنة وفرت البيئة المناسبة لهذا القطاع. كما تم تأسيس العديد من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية المعنية بتنمية هذا القطاع التي من شأنها دعم فرص تأسيس المزيد من المشروعات الجديدة. إضافة إلى ذلك فقد تم تفعيل جهود مختلف الجهات الحكومية باتجاه دعم هذا القطاع كل حسب اختصاصه. وتجدر الإشارة إلى أن جهود دعم قطاع المشروعات الريادية اتصفت بالشمولية على مستوى القطاعات الإنتاجية وعلى المستوى الجغرافي، حيث يتم تقديم الدعم لهذه المشروعات بكافة المحافظات والولايات في سلطنة عُمان (المعهد العربي للتخطيط، 2018).

### ثانياً- واقع ريادة الأعمال والبرامج والمؤسسات الداعمة في سلطنة عمان

وفقاً للبيانات المتوفرة في المؤسسات المختصة عن واقع ريادة الأعمال، فإن المشروعات الريادية تشكل ما يزيد عن 95% من مجموع المشروعات العاملة في سلطنة عمان. وتساهم في التشغيل بنسبة تزيد عن 45% من مجموع القوى العاملة. كما أنها تساهم بما لا يقل عن 25% من الناتج المحلي الإجمالي. ولقد أدركت سلطنة عمان وفي وقت مبكر أهمية التحول من النموذج التنموي المعتمد على النفط إلى نموذج تنموي جديد يعتمد على القطاعات غير النفطية التي تتسم بالاستدامة والتنوع ومحدودية

التأثر بالتقلبات الاقتصادية الإقليمية والدولية. وشكلت المشروعات الريادية مرتكزا لهذا التحول، وشهدت حينها هذه المشروعات نمواً ملحوظاً خلال الفترة الماضية. وقد احتلت بذلك السلطنة المرتبة الثالثة خليجياً بعد الامارات والسعودية. وقد تركزت تلك المشروعات بالدرجة الأولى في قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمواد الغذائية بنسبة 41% من إجمالي هذه المشروعات الريادية، تليها المشروعات الصناعية بنسبة 17% ثم مشروعات المقاولات بنسبة 13%. وإضافة إلى الدور التنموي للمشروعات الريادية في سلطنة عمان يمكننا القول أن بإمكان هذه المشروعات أن تلعب دوراً فاعلاً في تعزيز مستوى التنوع الاقتصادي. وتعديل الخلل الهيكلي في بنية الإنتاج، وخلق فرص عمل حقيقية للعمالة الوطنية. ويمكنها كذلك أن تساهم في تعزيز الادخارات والاستثمارات المحلية، واستخدام المواد الخام المحلية والإحلال محل الواردات. وتنمية نشاط إعادة الصادرات والمساهمة في التنمية المحلية أو المكانية. وإن تعظيم الدور التنموي التي يمكن أن تلعبه المشروعات الريادية يتطلب توفر مجموعة من متطلبات النمو وأهمها روح المبادرة والتوجه نحو العمل الحر والسعي نحو الابتكار والابداع. ووجود تشريعات وقوانين وسياسات وبرامج محفزة، وبيئة استثمارية مشجعة. وسهولة الحصول على التمويل، والوصول إلى الأسواق، وخدمات الدعم الفني والمعلومات، ونظم تعليمية تعمل على تعزيز ثقافة العمل الحر، ومنظومة من المؤسسات الداعمة والراعية، وخطة استراتيجية شاملة طويلة الأجل، كما يتطلب مواجهة التحديات والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات (المعهد العربي للتخطيط، 2018). وتتواجد العديد من المؤسسات المختصة التي تدعم هذه المشروعات الريادية وتشجع رواد ورائدات الأعمال للدخول في هذا القطاع ومن أبرزها:

#### 1- الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة): وهي مؤسسة حكومية

- تأسست بناءً على المرسوم السلطاني رقم (2013/36). وتهدف بشكل رئيسي إلى:
  - تمكين وتعزيز دور المؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
  - تنمية وتطوير المشروعات الريادية والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها وتمكينها من الحصول على التمويل والخدمات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة المعنية.
  - غرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الشباب.
  - تعزيز دور المشروعات في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للشباب العماني.
  - مساعدة رواد ورائدات الأعمال على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم والريادة في إدارتها وتنميتها.

➤ تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات القائمة وزيادة قدرتها على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنوع الاقتصادي، ودعم الابتكار، واستخدام التقنيات الحديثة.

وتعد الهيئة من العلامات المضيئة في دعم ريادة الأعمال والمشروعات، بحيث تكون ركيزة أساسية للمساهمة في خلق فرص عمل، وتحقيق قيمة مضافة، عن طريق تقديم دعم فني فعال ومتكامل لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ لرفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وأوضح التقرير الصادر في أكتوبر من عام 2018 أن عدد المؤسسات المسجلة في الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "ريادة" منذ عام 2015 وحتى نهاية يونيو عام 2018 بلغت (35381) مؤسسة. كما بلغ عدد حاملي بطاقات رواد الأعمال (10643). وخلال الفترة من بداية يناير حتى نهاية يونيو من عام 2018 فقط بلغت عدد المؤسسات (4490) مؤسسة، والتي تمثلت في (205) مؤسسات متوسطة و (787) مؤسسة صغيرة و(3489) مؤسسة متناهية الصغر. هذا فضلا عن أنشطة التدريب والتوجيه والاستشارات والبرامج المتعددة. وتتعدد منافذ التسويق والفعاليات، فهناك العديد من المهرجانات والفعاليات داخل السلطنة وخارجها. وتحرص الهيئة على وجود الشراكات العديدة مع الهيئة العامة للصناعات الحرفية، وصندوق الرفد، وغرفة تجارة وصناعة عمان، ومركز عمان الدولي للمعارض، ومعرض منتجات رواد الأعمال "إبداعات عمانية 5" والذي انعقد في الفترة 21-25 نوفمبر 2017 بمركز عمان للمؤتمرات والمعارض، وقد شارك فيه أكثر من (200) مؤسسة، وشراكات لرواد الأعمال من دول العالم. وهناك العديد من حاضنات ريادة الأعمال والتي بلغت في عام 2017 (16) حاضنة، وكان نصيب الإناث منها (9 حاضنات). كما تنعقد سنويا جائزة ريادة الأعمال، وحازت ريادة الأعمال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدد (6) مؤسسات كان من نصيب الإناث (3) منهن (الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ريادة)، 2016).

## 2- الهيئة العامة للصناعات الحرفية: هيئة حكومية تأسست بالمرسوم السلطاني رقم

(2003/24). وتقوم بتعزيز ثقافة ريادة الأعمال مع التركيز على الصناعات الحرفية، وتقديم مجموعة من الخدمات من أهمها: إصدار بطاقة حرفية وتقديم الدعم الحرفي وإقامة المعارض وتنفيذ برامج التأهيل الحرفي وفتح أركان ومنافذ تسويقية، وتناط بالهيئة مجموعة من المهام التي تعكس أهدافها ودورها التنموي، وتشمل هذه المهام:

➤ وضع الخطط والبرامج التنفيذية للسياسات المعتمدة في مجالات الصناعات الحرفية.

➤ حصر وتوثيق كافة الصناعات الحرفية وخاماتها واستخداماتها التي تمتاز بها كل منطقة من مناطق السلطنة وحمايتها.

➤ توفير خدمات التوجيه والإرشاد للعاملين في مجال الصناعات الحرفية في النواحي الإدارية والفنية وكافة الأنشطة.

➤ تقديم خدمات التدريب والتأهيل للعاملين في مجالات الصناعات الحرفية وتوفير الدعم الفني للجمعيات العاملة في تلك المجالات.

➤ الاهتمام بتدريب الموهوبين على أعمال الصناعات الحرفية.

➤ تعزيز البعد التسويقي للحرفيين عن طريق خلق منافذ تسويقية داخلية وخارجية وتشجيع القطاع الخاص على تسويق منتجات الصناعات الحرفية.

➤ دراسات لمشروعات نموذجية في مختلف الأنشطة الحرفية، وتنمية مجالات التعاون وتبادل الخبرات والتجارب مع الهيئات ومراكز الصناعات الحرفية في الدول الأخرى.

ويتوفر بالهيئة خط إنتاج حرفي للنسيج والفخار والفضيات، وكذلك مشروعات صغيرة للبان

والماء المقطر من اللبان، والروائح العطرية، وماء الورد الأبيض والأحمر في الجبل الأخضر. كما تبنت

الهيئة حرفة الفخار في بهلاء، والسعف في وادي بني بو خالد، وفي العامرات وحرف صناعة الحصير

في جنوب الباطنة، حيث يتواجد شجر الغصف الذي يكثر في الأودية. وصناعة الفضيات في نزوى

وسناو والخوض، والنحاسيات في نزوى، والخشبيات في صور وغيرها. أما بخصوص عملية التدريب

فتعتبر الفتيات هنّ الأكثر إقبالا على تعلم الحرف والانخراط في العمل الحرفي؛ وذلك بمساعدة جمعيات

المرأة العمانية، والتي لها دور كبير في هذا الشأن. ففي كل مناطق انتشار الحرف التقليدية يتوافر مراكز

تدريب تابعة للهيئة العامة للصناعات الحرفية. وتستغرق مدة التدريب ما بين سنة إلى سنتين، ويحصل

المتدرب على 250 ريال خلال فترة التدريب. وتتضمن الدورات التدريبية من (20-30) متدرب أغلبهن

من الفتيات، وفي بعض المناطق هناك الجنسين، خاصة في صناعة النسيج والسعفيات. وتزداد أيضا

ورش التدريب التابعة للهيئة في صناعة الفضيات. وتضم المراكز الحرفية في المحافظات حاضنات

الأعمال (تدريب على الإنتاج) في نفس المركز، وقد دخل صندوق الرفد طرف فاعل لدعم الحرف

والحرفيين. فهناك بعض من أتم تدريبهم يتوجه لصندوق الرفد، لتمويل مشروع صغير، بشهادة دعم وثقة

من الهيئة. وتشير البيانات إلى ارتفاع أعداد الحرفيين خلال الفترة من 2013/ 2017 من (11,027)

إلى (21,142)، وخلال هذه الفترة بلغت نسبة أعداد النساء الحرفيات النسبة الأعلى، حيث بلغت نسبتهم (88%) من إجمالي الحرفيين كما سبقت الإشارة (موقع الهيئة العامة للصناعات الحرفية).

### 3- غرفة تجارة وصناعة عُمان: تأسست غرفة تجارة وصناعة عُمان عام 1973 كمؤسسة نفع عام

تهدف إلى تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها ودعمها والمساهمة في نموها وتطويرها والدفاع عنها في مختلف المجالات. وتهدف كذلك إلى العمل بشتى الوسائل المتاحة لتفعيل النشاط الاقتصادي في سلطنة عمان من خلال المشاركة الفاعلة في تنفيذ خطط التنمية المختلفة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل القومي. كما تهدف أيضا إلى تحفيز مؤسسات وشركات القطاع الخاص العماني للمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة وإلى تمثيل سلطنة عُمان والقطاع الخاص العماني للمشاركة في تحقيق التنمية الشاملة، وتمثيلها في المحافل الإقليمية والعالمية، والتعبير عن وجهة النظر العُمانية في القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة العالمية.

### 4- بنك التنمية العُماني: تأسس البنك في عام 1997، والذي يهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السلطنة باعتباره ممول رئيسي للمشروعات الريادية ويقدم خدمات تمويلية متوسطة الأجل. ويقوم بتمويل مشاريع الإنشاء الأولي ومشاريع التوسعة (فيما عدا المشروعات التجارية والمقاولات)، ويبلغ سقف الإقراض للمشروع الواحد مبلغ مليون ريال عماني. كما يقوم بتمويل مشاريع صغار المستثمرين بمبلغ يصل إلى 5.000 ريال عماني، ويتم إعفاء المتفرغين منهم عن دفع أي فوائد، وتوجه قروض البنك لتمويل القطاعات التنموية الآتية:

- قروض المشاريع التعليمية.
- قروض المشروعات الصحية.
- قروض المشروعات الصناعية.
- قروض المشروعات السياحية.
- قروض المشروعات المهنية.
- القروض الزراعية وقروض الثروة الحيوانية والثروة السمكية.

وقد قام البنك مؤخرا بطرح منتجين جديدين هما: تمويل المحاصيل الرسمية وتمويل قروض رأس المال العامل (القروض التشغيلية). وساهم البنك بشكل كبير في خلق فرص العمل الناجح لكثير من المشروعات الريادية في سلطنة عُمان من خلال التمويل والدعم التقني. وقد تبنى البنك مؤخرا منتج {ازدهار} وهو منتج للودائع الثابتة، ويهدف الى تشجيع عادة الادخار لدى الافراد والمشروعات لتأمين مستقبلهم والمساهمة في تنمية المشروعات الاقتصادية في سلطنة عُمان لمختلف مجالاتها.

**5- البنك المركزي العماني:** يشرف البنك على قطاع البنوك الذي يتكون من 17 بنكاً تجارياً تملك أصولاً بقيمة 18,4 مليار ريال عماني، وتوفر قروضاً بقيمة 12,5 مليار ريال عماني. كما تتوفر بنوك متخصصة مثل بنك الإسكان العماني وبنك التنمية العماني، أما قطاع شركات التمويل غير المصرفية فتشمل على 6 شركات تملك رأس مالياً بقيمة حوالي 108 مليون ريال عماني وتوفر قروضاً بقيمة 550 مليون ريال عماني إجمالاً. كما يقوم البنك بمراجعة سياسات وقوانين وإجراءات التمويل بما يتناسب مع السياسات الهادفة إلى تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك التجارية عبر التسهيلات الائتمانية، بواسطة مجموعة من التدابير ومنها تخصيص نسبة في حدود 5% من القروض التجارية لهذه المشروعات ووضع إجراءات تسهل منح القرض بما يتناسب مع حجم تلك المشروعات الريادية.

**6- البنوك التجارية:** تقوم بعض البنوك التجارية بتوجيه جزء من التسهيلات الائتمانية إلى المشروعات الريادية، حيث قام كل من بنك مسقط وبنك عمان العربي وبنك صحار وبنك ظفار بتأسيس دائرة مستقلة لتمويل المشروعات. وتقدم هذه البنوك حزمة قروض خاصة لهذه المشروعات، وقد يصل سعر الفائدة الى أكثر 10%، إضافة إلى الضمانات المطلوبة والشروط التي يجب الالتزام بها للحصول على التمويل ويعتبر بنك مسقط الأكثر توجهاً لهذه المشروعات. وقد دشّن البنك وحدة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (وثبة) والتي تقدم قروضاً قد يصل الى 250 ألف ريال عماني للمشروعات المتوسطة التي يصل اجمالي حركتها السنوية إلى مليوني ريال عماني أو أقل. وتقدم وحدة تمويل المشروعات مجموعة من منتجات التمويل التجاري بما في ذلك السحب على المكشوف، الرسائل الائتمانية، رسائل الضمان تمويل سندات القبض، قروض رأس المال العامل، القرض المحدد بأجل ومصرفات رأس المال التمويلي. ويشارك بنك مسقط وبنك عمان العربي في برنامج ضمان القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تديره وزارة التجارة والصناعة. وفي هذا البرنامج يقوم البنك بضمان نصف قيمة القرض بينما تقوم الوزارة بضمان النصف الآخر وتقدم البنوك التجارية حزمياً مختلفاً من الخدمات موجهة إلى المشروعات الريادية بما في ذلك القروض ورأس المال العامل وغيرها من التسهيلات التي يقدمها.

**7- صندوق تنمية مشاريع الشباب (شراكة):** يعتبر الصندوق مساهمة عامة مقفلة تم إنشاؤها في 1998م، ويهدف الصندوق إلى المساهمة في تحقيق الرؤية الاقتصادية للسلطنة لتنويع مصادر الدخل وتشجيع إقامة مشروعات ريادية، وتنمية قدرات رواد الأعمال في سلطنة عمان، وخلق بيئة مستقرة للمشروعات والمساهمة في توفير فرص عمل للعُمانيين، وتشمل مهام هذا الصندوق تقديم الدعم المالي والتوجيه للمشروعات والمساعدة على بناء القدرات الريادية المحلية، والمساهمة في صياغة

السياسات الداعمة للمشروعات ونشر الوعي حول ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر والعمل للحساب الشخصي وثقافة الابداع والابتكار. ويعمل الصندوق بنظام الشراكة مع المستثمر في مشروعة بنسبة 25% على الأقل من رأسمال المشروع و50% كحد اقصى. كذلك يقوم الصندوق بتمويل المشروعات ما بين 25 الف الى 200 الف ريال عماني، كما يقدم مجموعة من الخدمات المالية والقانونية والإدارية والتسويقية والفنية التي يحتاجها المشروع ويصل حجم الدعم المالي (الإقراض) الذي يمكن أن يقدمه الصندوق ما بين 10 آلاف ريال عماني إلى 200 الف ريال عماني. بالإضافة إلى برنامج الخصومات على الفواتير فيما يتعلق بالبائع والمشتري ويحق للمشروعات التي يساهم الصندوق في رأس مالها وقت تأسيسها الحصول على منح وقروض ميسرة وإعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

8- **وزارة التجارة والصناعة:** تهدف الوزارة إلى تعزيز الاقتصاد العماني بدعم قدرات قطاعي التجارة والصناعة عبر وضع وتطوير وإعداد السياسات العامة والتشريعات والدراسات وتنفيذها بشكل فعال مما يحقق مصالح الدولة ويسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وتقوم الوزارة بتنفيذ برنامجين هامين هما: برنامج الأعمال وكأس صاحب الجلالة. وقد قامت الوزارة بإطلاق مشروع استثمار بسهولة والذي يساهم في تبسيط عملية تسجيل وإدارة الشركات في سلطنة عمان، كما أنه يجعل التعامل مع الجهات الحكومية أسرع وأكثر شفافية. وتقوم المديرية العامة للصناعة بالاشتراك في إعداد الخطط والسياسات العامة بالوزارة واقتراح وصياغة الاستراتيجيات الصناعية والسياسات والخطط التنموية لقطاع الصناعة وجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتطوير وتنمية القطاع الصناعي ودراسات تحديد فرص الاستثمار الصناعي ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات والترويج لتنفيذها، ودراسة القوانين والنظم واللوائح والحوافز والإجراءات المتعلقة بتنمية القطاع الصناعي وجمع وإدارة البيانات والمعلومات الصناعية وتحليلها ونشرها وتقديمها لجميع المهتمين بالنشاط الصناعي بالتنسيق مع الجهات الأخرى بالوزارة، وإصدار التراخيص والسجلات الصناعية، والعمل على إنشاء قاعدة بيانات لتنظيم النشاط الصناعي والرقابة والمتابعة الميدانية للمشروعات الصناعية، وإيجاد المناخ المناسب لتنمية المشروعات الصناعية من خلال تخطيط وتنفيذ البرامج المعنية بتحديث وتطوير ورفع أداء وانتاجية وتنافسية القطاع الصناعي وتقديم الخدمات المساندة اللازمة له وإعادة تأهيل المشروعات التي تواجه صعوبات في الاستمرار من خلال تقييم أداؤها ووضع الخطط اللازمة وتقديم المشورة الفنية والمالية والإدارية والتسويقية لها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

9- **المركز الوطني للأعمال:** ينبع المركز للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية ويقع في واحة المعرفة بمسقط، ويعمل المركز كحضانة رئيسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال تقديمه للدعم الفني والإداري واللوجستي والتوعوي للمشروعات الناشئة والأفكار المبتكرة بغية الوصول لمشروعات ذات قيمة مضافة للبلد، وتعزيز الوعي حول ريادة الأعمال، وتوجيه الجيل الجديد من الشباب لاستكشاف امكانياتهم وقدرتهم على تأسيس المشروعات الخاصة بهم. ويدير المركز أول مشروع للحضانات في البلاد (منجم المعرفة)، ويشجع المنجم إنشاء مشروعات تقنية من خلال تزويدها ببيئة عاملة وفق تكلفة سهلة في تناول اليد بالإضافة الى إشراكهم في برنامج إرشادي وتوجيهي شامل.

10- **وزارة الزراعة والثروة السمكية:** تقدم الوزارة مجموعة من الخدمات والدعم المباشر وغير المباشر للمشروعات الريادية. وتستهدف قيام مشروعات زراعية وسمكية، وتقديم الوزارة مجموعة من الحوافز أهمها التمويل والدعم من خلال تقديم البيوت الزجاجية ومكائن أو نظم ميكنة، ونظم ري، وقوارب صيد. كما تقوم بتوفير إعفاء ضريبي للمشروعات الزراعية المنتجة، وتوفير إيجار طويل الأمد للحيازات، وكذلك تقدم الوزارة استشارات إدارية واقتصادية للمشروعات الواعدة من خلال تقديم بيانات إحصائية ودراسات جدوى اقتصادية، وتقديم دعم فني للمشروعات الريادية المتعثرة.

11- **مجلس البحث العلمي (برامج دعم الابتكار):** قام المجلس بتدشين مجموعة من برامج دعم الابتكار والتي تهدف إلى ترسيخ ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، وإطلاق إمكانات جديدة لتنويع الاقتصاد وخلق فرص العمل. وتعمل برامج دعم الابتكار على توفير منصة ملائمة للابتكار؛ لدعم المبتكرين المحليين وتمكينهم من تحويل أفكارهم إلى مشروعات تجارية حقيقية، من خلال توفير التمويل والإرشاد والتشبيك المعرفي والتجاري. ويهدف برنامج دعم الابتكار الصناعي إلى تحفيز أصحاب المشروعات إلى تبني أساليب البحث والابتكار لتطوير نطاق عمل مشروعاته، ومنح الباحثين في القطاع الأكاديمي فرص مواجهة المشاكل والتحديات الصناعية والتجارية وإيجاد الحلول بمنهجية علمية منسجمة مع الأهداف الريادية للمؤسسات المعنية، وتفعيل شبكة المجتمع البحثي والابتكاري لتبادل الآراء، وإيجاد أرضية خصبة لتواصل المستثمرين مع أصحاب المشروعات الابتكارية في القطاع الخاص.

12- **مؤسسة إنجاز عُمان (شركتي):** وهي مؤسسة غير ربحية تم تأسيسها في عام 2006، والتي تهدف إلى غرس ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب العماني من خلال برامج تدريبية ومسابقات للمدارس وطلبة الجامعات. كما تهدف أيضا إلى تعزيز الحس الريادي لدى الشباب، وتعزيز مهارات

التواصل والمهارات الشخصية. وتقوم المؤسسة بتنفيذ ورش عمل مختلفة وبرامج تدريبية لمساعدة رائدات ورواد الأعمال في تأسيس مشروعاتهم الريادية.

### 13- مركز الزبير للمؤسسات الصغيرة: وهو أحد المبادرات المنبثقة من رؤية "مجموعة الزبير"

الاستراتيجية ذات الصلة بالمسؤولية الاجتماعية نحو المجتمع العماني. والتي تعكس إيمان المجموعة بمدى أهمية المؤسسات الصغيرة في النهوض بالاقتصاد الوطني العماني. وهو أكثر من مجرد حاضن للمؤسسات الصغيرة. حيث يسهم المركز في تحسين بيئة ريادة الأعمال في السلطنة ويشجع ويدعم المؤسسات الصغيرة من خلال الاستفادة من خبراته في مجال الخدمات الاستشارية في مجال ريادة الأعمال. ويساعد المركز المبادرين في الحصول على نماذج خطط عمل وهيكل تنظيمية ودراسات جدوى، بالإضافة إلى حضور المبادرين لمختلف الأنشطة التي يقيّمها المركز والإطلاع على البحوث والدراسات ذات الصلة بالمشروعات الريادية، إلى جانب الاستفادة من الشراكات التي يقيّمها المركز مع عدد من المؤسسات ذات العلاقة بالمشروعات الريادية.

### 14- صندوق الرفد: تنويعاً لندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنعقدة بسبب الشامخات

خلال الفترة من 12 إلى 13 يناير 2013، وفق مقولة صاحب الجلالة: "قررنا الآن أن نجمع هذه المصادر جميعاً تحت صندوق يسمى "صندوق الرفد"، يقوم بمهمة معينة... وفي هذا الحال سيكون الرفد من أجل هؤلاء الشباب والشابات ... يستطيعوا أن يطوروا مشروعاتهم الصغيرة، وكذلك بعد ذلك المتوسطة". ومن هنا جاءت التوجيهات السامية بإنشاء صندوق الرفد وإصدار نظامه وفق المرسوم السلطاني رقم (2013/6). ويعمل الصندوق على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والوطنية ومنها:

- دعم جهود التنويع في مصادر الدخل والإنتاج.
- المساهمة في تقليل معدلات الفقر ونسبة الأسر الفقيرة.
- توفير فرص عمل بما يسهم في خفض معدلات البطالة لدى المواطنين.
- نشر ثقافة رواد الأعمال في الاعتماد على الذات لتلبية احتياجاتهم الأساسية بعيداً عن الدعم الحكومي.

ويتمتع صندوق الرفد بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المادي والإداري. ويجمع الصندوق برامج التمويل الثلاثة: برنامج سند، وصندوق موارد الرزق، وبرنامج المرأة الريفية، وذلك بهدف تمكين الشباب والشابات من تأسيس وتطوير مشروعاتهم الريادية الصغيرة والمتوسطة. وفي الأول من يناير لعام 2014 م انطلق النشاط الفعلي لصندوق الرفد من خلال حزمة أولى من البرامج التمويلية، وفي

المرحلة الأولى تم إعداد أربعة برامج تمويلية هم (مورد، وتأسيس، وريادة، وتعزيز) أخذت في الاعتبار احتياجات الفئات المستهدفة من الصندوق وهي: الباحثين عن عمل، ورواد الأعمال، وفئة الخاضعين للضمان الاجتماعي، والمرأة الريفية، والحرفيين والمهنيين، وأي فئات أخرى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الصندوق. وتضمنت هذه البرامج إجراءات وشروط ميسرة ومرنة تمت دراستها بكل دقة وعناية وفقاً للمعايير الدولية للتمويل. كما تم خلال عام 2017 تدشين الحزمة الثانية من البرامج التمويلية والتي شملت برنامج التوكيلات التجارية بقرض يصل الى (150) ألف ريال عُمانِي، وبرنامج المشاريع الصناعية (200) ألف ريال، وبرنامج المشاريع السياحية (150) ألف ريال، وبرنامج الباعة المتجولون (15) ألف ريال عُمانِي. وفي نهاية عام 2017 بلغ عدد المشاريع الريادية في كافة المحافظات (1783) مشروع احتلت محافظة مسقط ما يقرب من نصف المشروعات يليها محافظة الداخلية ومحافظة ظفار (صندوق الرفد، 2017).

وقد أشارت البيانات المتوفرة من صندوق الرفد، أن الإناث حالياً تشكل ما نسبته (29,8%) أي (604) مستفيدة. وخلال السنوات الأولى من نشأة الصندوق كان هناك ارتفاع نسبة الذكور مقارنة بالإناث، إلا أن الملفت للانتباه والمبشر في نفس الوقت هو ارتفاع نسبة المستفيدات لتصبح قريبة جداً من نسبة الذكور من المسجلين في المشروعات خلال عام 2017. كما يعكس جهود الصندوق الداعمة لتوجهات السلطنة في مجال ريادة الأعمال النسائية. وكما يعكس التوجه الواضح للمرأة العمانية نحو قطاع الأعمال والإنتاج، ورغبتها الجادة في المساهمة في النشاط الاقتصادي جنباً إلى جنب مع الذكور، لا سيما مع تزايد معدل المشاركة الاقتصادية وارتفاع عدد الداخلات الجدد إلى سوق العمل، كنتيجة طبيعية لمخرجات نظام التعليم. والجدول رقم (1) يوضح تطور أعداد المستفيدين حسب الجنس منذ عام 2014 منذ بداية العمل بصندوق الرفد وحتى نهاية عام 2017م.

## جدول (1)

أعداد المستفيدين من صندوق الرفد منذ عام 2014 م

جدول (1) التوزيع النسبي للمستفيدين من صندوق الرفد		
حسب الجنس		
السنوات	ذكور %	إناث %
2014	69,6	30,4
2015	73,6	26,4
2016	73,8	26,2
2017	51,5	48,5

المصدر: سجلات صندوق الرفد، 2017

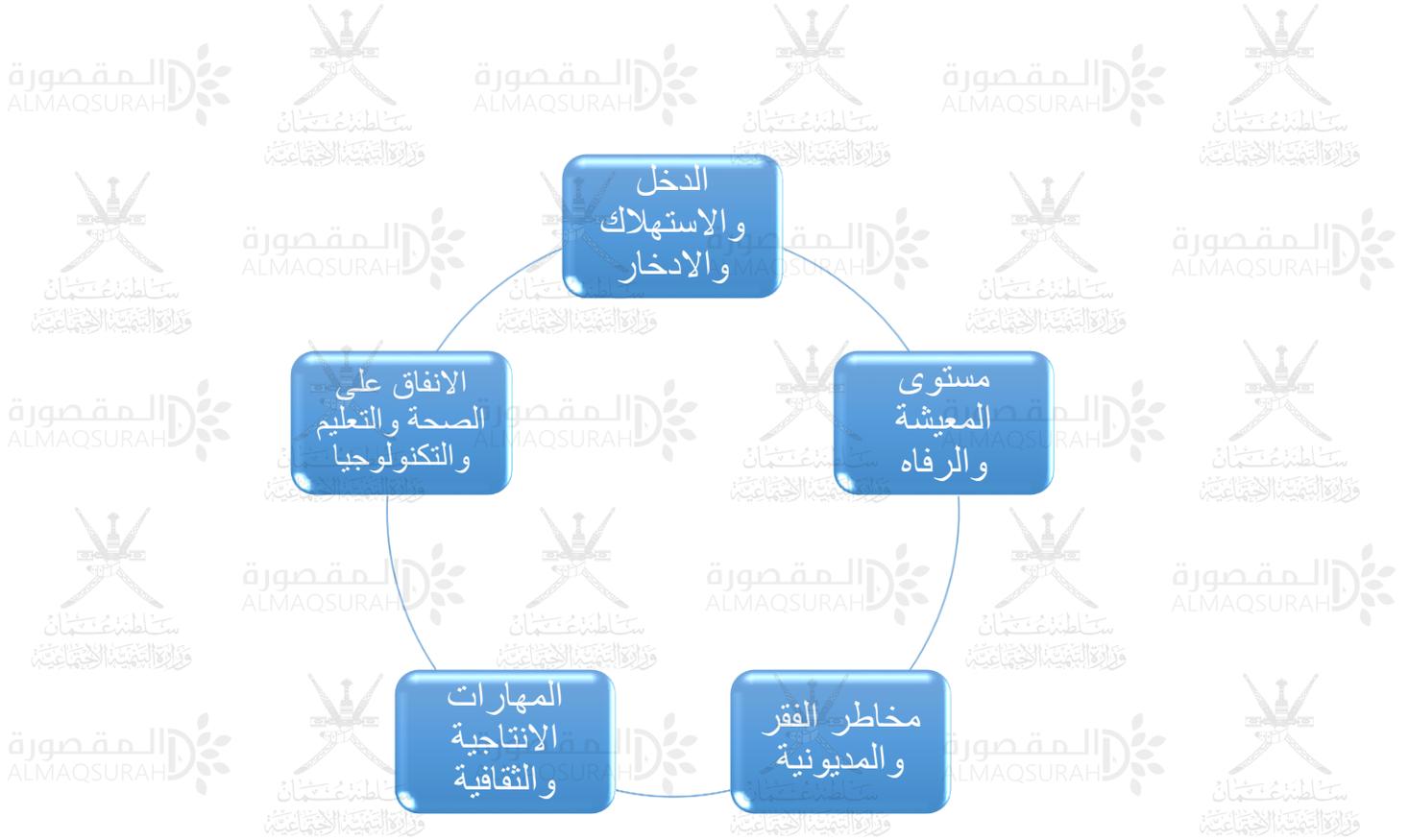
ثالثاً. أهمية قيادة الأعمال والآثار الاقتصادية والاجتماعية لريادة الأعمال

تلعب ريادة الأعمال دوراً بارزاً في دعم جهود التنمية المستدامة، وقد أشارت الكثير من الدراسات إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشروعات الريادية على المستويين الكلي والجزئي. وأكدت العديد من البحوث والدراسات على الارتباط الوثيق بين معدلات نمو هذه المشروعات الريادية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن استعراض مراحل تطور بنية اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة يشير إلى أن ما وصلت إليه معظم هذه الدول من نمو وازدهار اقتصادي كان لريادة الأعمال دوراً واضحاً في تحقيقه؛ حيث كانت وما زالت ريادة الأعمال أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد؛ لأنها أداة تعمل على زيادة الإنتاج الكلي وخلق فرص العمل. وتعمل كذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة ورفع إنتاجية العمل وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم. كما تعمل هذه المشروعات على زيادة القدرة التصديرية وتحسين الميزان التجاري؛ الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات، والإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية، وينعكس كذلك على مستوى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد؛ وبناءً على الدور الهام الذي تلعبه هذه المشروعات فقد زاد الاهتمام بها، لا سيما بعد ما أبدته من مرونة وقدرة على التعايش مع مختلف الظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية. حيث كانت مشروعات ريادة الأعمال الأقل تضرراً بتبعات الأزمة المالية الأخيرة عام 2008؛ على الرغم من تبعاتها على القطاع العام وقطاع البنوك ومؤسسات تمويل

المشروعات، حيث زادت الفجوة التمويلية لهذه المشروعات، كما أثبتت هذه المشروعات كفاءةً ونجاحاً في معالجة بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة. وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة خصوصاً في مراحل تقلب أسعار النفط. وأصبحت آلية مناسبة وفاعلة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي. وإضافة إلى ما سبق فإن من أبرز خصائصها أيضاً قدرتها الاستيعابية الكبيرة لأيدي العاملة حيث تركز في كثير من الأحيان على أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمل، وانخفاض حجم الاستثمار اللازم وتكلفة خلق فرصة عمل. كما أن ريادة الأعمال تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية والإبداعية والابتكارية. وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات والمبادرين لتحويل أفكارهم الاستثمارية إلى مشروعات ريادية حقيقية. مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومؤخراً وبسبب تدني مستوى فعالية السياسات الحكومية وأدواتها المختلفة في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة؛ أصبحت هذه المشروعات الآلية الفاعلة لزيادة معدلات العمل الحر والعمل للحساب الخاص أو العمل في القطاع الخاص. ولتحقيق التوظيف الذاتي التي تثبت نجاحاً بعد نجاح لاسيما في الدول الفقيرة والأكثر فقراً (المعهد العربي للتخطيط، 2018).

### الأثر الاقتصادي لريادة الأعمال على المستوى الفردي " لأصحاب المشاريع "

من مؤشرات الأثر الاقتصادي على مستوى رواد الأعمال أصحاب المشاريع: قدرة المشروع الممول على زيادة مستوى دخلهم، ورفع مستوى مهاراتهم الإنتاجية والفنية وبناء قدراتهم في مجال الإدارة، ورفع مستوى استهلاكهم، والمساهمة في تسديد قروض أخرى على أصحاب المشاريع وحمايتهم من التعثر المالي، ومساعدتهم في بناء علاقات تجارية لهم مع أطراف وجهات جديدة، وتحسين السجل الائتماني لدى البنوك. والمساهمة في الحصول على تمويل من مصادر أخرى عند الحاجة، ورفع معدل الادخار وحجم الودائع، وتعزيز الروح الريادية والعمل لحساب النفس، وتحسين مستوى ونوعية سكنه، ورفع مستوى الرفاه والإنتاجية لدى أصحاب المشاريع، والمساهمة في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة، وتغيير هيكل الإنفاق "ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة لديهم، وتحسين مستوى توجههم للسياحة الداخلية. ويلخص الشكل رقم 1 أبرز مؤشرات الأثر الاقتصادي لريادة الأعمال على رواد العمل أصحاب المشاريع الريادية.



الشكل (1)

أهم أبعاد الأثر الاقتصادي لريادة الأعمال على رواد العمل أصحاب المشاريع

الأثر الاقتصادي لريادة الأعمال على مستوى الأسرة " أسرة رواد العمل "

تشمل مؤشرات ريادة الأعمال على مستوى أسرة أصحاب المشاريع على: قدرة المشروع الريادي على خلق فرص عمل لأفراد الأسرة، وزيادة دخلها، ورفع مستوى مهارات العاملين في المشروع من أفرادها. وتدريب العمالة من داخل الأسرة ورفع مستوى الاستهلاك لديها، والمساهمة في تسديد بعض القروض المترتبة عليها وحمايتها من التعثر المالي. ومساعدة الأسرة في بناء علاقات تجارية مع أطراف جهات جديدة، وتعزيز الروح الريادية والعمل لحساب النفس لدى أفرادها، وتحسين مستوى ونوعية سكنها. ورفع مستوى الرفاه لديها بشكل عام. والمساهمة في ظهور أفكار استثمارية لمشروعات جديدة لأي من أفرادها. وتعزيز هيكل الإنفاق " ظهور بنود وأوجه إنفاق جديدة" وتحسين مستوى توجهها للسياحة الداخلية، وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتوفير احتياطي للاحتياجات المفاجئة والاستثنائية لديها (المعهد العربي للتخطيط، 2018).

## الأثر الاقتصادي لريادة الأعمال على مستوى "المجتمع المحلي والاقتصاد الوطني"

تلعب ريادة الأعمال دوراً كبيراً في الاقتصاد الوطني؛ لأنها القادرة على أن تساهم وبشكل فعال في إعادة تقويم وهيكلة الإنتاج في العديد من الدول، فهي تمثل الأساس الذي تقوم عليه التنمية الشاملة حيث تقوم بتشغيل العديد من الأيدي العاملة، وتساهم في الحد من تفاقم ظاهرة البطالة مما يحقق التوازن الإقليمي للتنمية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في خطتها المختلفة للتنمية الشاملة؛ لذا فإن المنظمات الصغيرة والريادية أكثر أهمية لاقتصادنا لتحقيق التنمية الشاملة، ولها العديد من الآثار الاقتصادية إذ تلعب دوراً رئيسياً في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية ومن الآثار الهامة للأعمال الريادية ما يلي:

### 1- الزيادة في جانبي العرض والطلب: فإن تأمين رأسمال جديد يوسع جانب النمو في

العرض، كما أن الانتفاع من المخرجات والطاقات الجديدة في المشروع تؤدي إلى نمو في جانب الطلب حيث تعمل على زيادة كلاً من جانبي العرض والطلب.

### 2- التجديد والابتكار والقدرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق: يعتمد التطوير

على الإبداع، ليس فقط بتطوير منهج أو خدمة جديدة للأسواق، ولكن أيضاً الاهتمام بالاستثمار المتزامن في تأمين مشاريع جديدة. ومن هنا فإن رواد الأعمال والمنظمات تعتبر مصدر من مصادر التجديد والابتكار والمخاطرة أكثر من المؤسسات العامة الكبيرة؛ لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل؛ لذا فهم يقدمون الكثير من الإبداعات والتجديد في عالم الأعمال، وإن المشاريع الريادية هي القادرة على ردم الهوة بين المعرفة وحاجات السوق وهي النقطة المعيارية في عملية تطوير المنتج لتزويد المجتمع بمنتجات إبداعية جديدة، وإن عصر التطور السريع يؤدي إلى أن تصبح المنافسة في صور عديدة منها السعر وشروط الائتمان والخدمة وتحسين جودة الإنتاج مما يوفر في النهاية ابتكارات وأفكار جديدة.

### 3- تنمية الصادرات والمحافظة على استمرارية المنافسة: تستطيع هذه المنظمات

المساهمة في تنمية الصادرات سواء من خلال الإنتاج المباشر أو غير المباشر. ومن خلال تغذيتها للمنظمات الكبيرة المختلفة بالمواد الوسيطة التي تحتاج إليها حيث يمكن أن تعتمد عليها المنظمات الكبيرة في إنتاج جزء من إنتاجها؛ مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج في المنظمات الكبيرة، وإعطائها القدرة على استمرارية المنافسة في الأسواق العالمية؛ لذا ولتنمية الصادرات والمحافظة على قدرة المنظمات الكبيرة في الاستمرار في المنافسة عالمياً لا بد من تشجيع وتنمية قدرات

وإمكانيات الرياديين والمشروعات الريادية من خلال الأسواق الحرة المنظمة، والحرية الشخصية في إنشاء المشروعات والفرص والصادرات الشخصية ونموها.

4- **رواج الامتيازات:** تزداد أهمية رواد الأعمال والمنظمات في الاقتصاد القومي في الدول المختلفة مع زيادة رواج الامتيازات، فالامتياز في الحقيقة كان المنفذ لكثير من تجار الجملة والتجزئة المستقلين من المنافسة المتزايدة من قبل المؤسسات متعددة الفروع خاصة في عالم الانفتاح الاقتصادي. وإن حصول العديد من رواد الأعمال على امتيازات مختلفة سواء في الخدمات أو التجارة أو الصناعة والاعتماد عليها من قبل المنظمات الكبيرة والذي مكنها من الاستمرار في العمل؛ وهذا يؤكد على أهمية الرياديين والمنظمات الصغيرة في دعم الاقتصاد الوطني.

5- **التكامل مع المنظمات الكبيرة وترابط الأعمال التجارية:** إن رواد الأعمال والمشاريع الريادية هي التي تعطي الانتعاش للاقتصاد الحديث وتبقى الحاجة إليها ضرورية على مستوى الاقتصاد القومي؛ لأن العمل التجاري ليس وحدة قائمة بذاته، فصاحب هذا العمل يشتري ويبيع من المشروعات الأخرى؛ مما يؤكد أن الفرصة متاحة للريادي أن يقدم شيئاً يحمل قيمة وبأسلوب فعال. إذ يعمل رواد الأعمال على تزويد المنظمات الكبيرة بالمواد من المشروعات الكبيرة ومن التركيز على تلك النشاطات التي تكون جهودهم فيها أكثر فاعلية. كما يقوم رائد الأعمال بدور الوسيط في توزيع إنتاجها كوكلاء للمنظمات العابرة للقارات.

6- **تطوير الاقتصاد وتنظيم العائد الاقتصادي:** إن المشروعات الريادية هي الأصل في تطور الاقتصاد، وهي النواة التي ترفد الاقتصاد القومي سواء بتطورها أو بالأفكار التي تقدمها، ولو إننا ربطنا رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي سيظهر أن المنظمات الصغيرة والريادية هي الأكفأ من حيث تعظيم الفائض الاقتصادي لوحدة رأس المال، ورأس المال المستثمر. (النجار فايز والعلي عبد الستار، 2006).

7- **خلق فرص عمل جديدة لأفراد المجتمع وتعزيز مستوى التنوع الاقتصادي:** يلعب رواد الأعمال وريادة الأعمال دوراً مهماً في تزويد فرص العمل وامتصاص البطالة والتقليل منها؛ من خلال توفير فرص عمل لأفراد المجتمع في مجالات مختلفة، وتعزيز التنوع الاقتصادي في المنطقة، وزيادة خيارات المستهلك في المجتمع، وتنمية المنطقة التي يمارس بها المشروع الريادي نشاطه.

## الأثر الاجتماعي لريادة الأعمال على مستوى "رائد الأعمال والمجتمع"

تتنوع الآثار الاجتماعية لريادة الأعمال ومن أهم هذه الآثار على مستوى رائد العمل صاحب

المشروع: ما يرتبط بتراجع ثقافة العيب والاندماج الاجتماعي، وبناء علاقات جديدة والثقة بالنفس، كما هو مبين في الشكل رقم 2.



الشكل (2)

أبعاد الأثر الاجتماعي للمشروعات الريادية على مستوى رائد العمل صاحب المشروع

وتشتمل أبعاد الأثر الاجتماعي لريادة الأعمال على مستوى المجتمع المحلي على:

- 1- عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة: تهدف أغلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العادة إلى إعادة توزيع الثروة والعدالة في توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المحافظات المختلفة ذات الكثافة السكانية المختلفة بحيث لا تكون المكاسب مركزة في المحافظات الأكثر كثافة، والتي تعتبر في العادة موطناً للمشروعات الريادية الكبيرة. ومن هنا فإن رواد الأعمال وريادة الأعمال قادرون على تهيئة تنمية إقليمية شاملة بقوة متوازنة يساعدها في ذلك استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، وعدم حاجتها إلى بنية تحتية كبيرة مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

## 2-المساهمة في تشغيل المرأة: تلعب ريادة الأعمال دوراً كبيراً في الاهتمام بالمرأة العاملة من

خلال دورها الفاعل في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة؛ مما يؤثر في دور المرأة في تكوين الدخل، وكذلك في تشجيع المرأة على البدء بأعمال ريادية تقودها بنفسها لتسهم بذلك مساهمة فاعلة في بناء الاقتصاد الوطني.

## 3-الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن: يعد وجود رواد الأعمال وريادة الأعمال في

الاقتصاد الوطني إحدى الدعائم الأساسية في تثبيت السكان، وعدم الهجرة من الأرياف إلى المدن. والتي تتركز فيها عادة المنظمات الكبيرة؛ لذا لا بد من وجود برامج تنموية تساعد على التخفيف من الفقر والبطالة. وتعمل على بناء طبقة متوسطة في الأرياف بدلاً من الهجرة إلى المدن حيث التلوث، والضغط على خدمات البنية التحتية، ولا يكون ذلك إلا عن طريق الاهتمام برعاية الرياديين والمنظمات والمشاريع الريادية، والتعاون مع الهيئات والمؤسسات الدولية المختلفة. (النجار فايز والعلي عبد الستار، 2006).

## رابعاً- التحديات والمعوقات التي تواجه ريادة الأعمال ورائدات الأعمال

على الرغم من أهمية ريادة الأعمال، والدور الهام الذي تلعبه إلا أن سلطنة عمان تواجه تحديات ومعوقات متعددة ومنها:

### 1- معوقات تمويلية: وهي في مقدمة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها ريادة الأعمال،

والتي تتمثل في صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب للمشاريع الريادية. وعلى الرغم مما تؤكدته الكثير من الدراسات حول العلاقة الطردية بين توفر التمويل ونمو المشروعات، إلا أن الجهود المبذولة من قبل كافة المؤسسات ذات العلاقة لتيسير عملية الحصول على التمويل ما زالت دون التوقعات. وعلى وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ومن ضمنها سلطنة عمان) فإن 63% من المشروعات تفتقر القدرة على الحصول على التمويل اللازم. وتقدر الفجوة التمويلية Financing Cap لهذه المشروعات في هذه المنطقة بحوالي 210-240 مليار دولار. أما الفجوة التمويلية من مصادر التمويل الرسمية فتقدر بحوالي 160-180 مليار دولار. ويشير تقرير للبنك الدولي / اتحاد البنوك العربية، وبعد إجراء مسح لحوالي 130 بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أن 8% فقط من التسهيلات الممنوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تذهب للمشروعات الريادية، وتتنخفض هذه النسبة إلى 2% في حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي مجتمعة. وتتميز سلطنة عمان بتوفر عدة مصادر للتمويل الحكومي مثل: (صندوق الرفد وبنك التنمية العماني وبرنامج دعم الابتكار وبرنامج ضمان القروض

ومشروعات موارد الرزق) وتمويل البنوك التقليدية والإسلامية، وتمويل من قبل الشركات والهيئات (صندوق تنمية مشاريع الشباب وبرنامج الخلية) ، وبرامج التمويل غير النقدي.

2- **معوقات اقتصادية:** وهي المشكلات التي تتعلق بمناخ النشاط الاقتصادي، ومناخ الاستثمار بصفة عامة، وتتمثل في حصول انكماش في النشاط الاقتصادي، أو ركود في قطاع ما يكون فيه المشروع الريادي مرتبطاً به.

3- **معوقات تسويقية:** وتقسم بدورها إما بمعوقات تسويقية خارجية متعلقة بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمشروع الريادي، وتتمثل في تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية، أو ضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة، وإما انخفاض حجم الطلب في السوق المحلية. أو معوقات تسويقية داخلية ناجمة عن إهمال المشروع للجانب التسويقي في نشاطها، حيث إن دراسة السوق ودراسة العوامل الأخرى التي تتحكم في قدرة الأسواق على استيعاب كامل العرض من السلع والخدمات المطروحة لا تلقى الاهتمام الذي تستحقه من أصحاب المشاريع الريادية أنفسهم؛ وذلك إما لضعف الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن السوق بشكل عام والدراسات عن الطلب المتوقع بشكل خاص، أو لنقص الكفاءة والدراسات التسويقية.

4- **معوقات إدارية:** ضعف الكفاءة الإدارية الذي غالباً ما يكون كنتيجة ربما لضعف المؤهلات والخبرة لأصحاب المشاريع الريادية، وبسبب مركزية اتخاذ القرارات واعتماد نمط المدير المالك غير المحترف. حيث إنه في الغالب تعزى مسؤولية جميع المهام الإدارية إلى عهدة شخص واحد، فضلاً عن عدم وجود تنظيم إداري داخلي أو عدم نضوج السياسة الإدارية المتبعة في المشروع، إضافة إلى غياب الجهات المختصة بتأهيل وتدريب هذه الكوادر.

5- **معوقات فنية:** والتي تبدأ بمشكلة اختيار الفكرة المناسبة لتأسيس المشروع الريادي، حيث نجدها غالباً ما تتسم باختيار غير مناسب ومدروس؛ مما يكتب للكثير من المشاريع بعد فترة ليست بالطويلة عدم الاستمرار والفشل أو محاولة التغيير إلى نشاط آخر، ثم تليها مشكلة الحصول على المساحة والموقع المناسب لإنشاء المشروع (سلمان، 2009).

6- **عدم توفر البيئة الاستثمارية (Business Environment) الملائمة:** أي أن ريادة الأعمال لا تجد بيئة استثمارية مناسبة لنشأة وتأسيس المشروعات الريادية والبيئة الحاضنة لنموها وتطورها ودعمها في المجتمع.

7- **معوقات متعلقة بالمجتمع:** والتي تختص بالتنشئة الاجتماعية والتربية ومدى وعي المجتمع بأهمية ريادة الأعمال والعمل الحر وثقافة الابتكار والابداع.

## 8- معوقات ذات صلة بالأفراد (أصحاب المشروعات): والتي تتلخص في جاهزية وجدية

أصحاب المشروعات على تحمل متطلبات ومخاطر تأسيس وإدارة مشروعاتهم.

## 9- ظاهرة التجارة المستترة Cover-up Business: وتعتبر هذه المشكلة من أهم

المشاكل الخاصة بقطاع ريادة الأعمال في دول مجلس التعاون بشكل عام وسلطنة عمان بشكل خاص. ونادراً ما نجدها في العديد من الدول العربية الأخرى. وتشير بعض الدراسات إلى أن حالات التجارة المستترة في دول مجلس التعاون تقدر بحوالي 250 ألف حالة وتشكل 33% من المشروعات في دول مجلس التعاون (Steffen,2011). وتتمثل هذه المشكلة في الحالات التي يتم فيها تسجيل المشروع من قبل مواطن عماني وبإسمه في الوقت الذي يكون تمويل وإدارة هذه المشروع بالكامل من عمال وافدين متخصصين في مجال عمل هذا المشروع وذلك باتفاق الطرفين. ويقوم العامل الوافد -المستثمر المستتر- بكافة الأنشطة التأسيسية والتشغيلية والتسويقية والإنتاجية والتطويرية. أما المواطن فليس له دور يذكر سوى الأمور القانونية. ويحصل مقابل ذلك على نسبة معينة من المبيعات أو الأرباح حسب الاتفاق. وتعتبر ظاهرة التجارة المستترة أكثر انتشاراً في دول المجلس ذات معدل الدخل المرتفع. ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى أسباب تتعلق بقوانين الاستثمار التي تمنع الوافدين من تسجيل الشركات أو الاستثمار في بعض القطاعات بدون شريك محلي. وبعض الدول تمنع ذلك بشكل مطلق. كما قد تظهر نتيجة لعدم رغبة المبيعات والأرباح لا سيما إذا كانوا غير متفرغين للعمل و/أو لا يستطيعون التفرغ. وقد تظهر كذلك بسبب رغبة أصحاب هذه المشروعات الحصول على كافة أشكال الدعم المقدم لرواد الأعمال والمستثمرين من المواطنين.

## 10- تحديات تتعلق بسوق العمل: وتتمثل بتفضيل المواطنين للوظائف الحكومية على الوظائف

في القطاع الخاص. ويعود ذلك لأسباب تتعلق بمستوى الأجور ومستوى الأمان الوظيفي، ومستوى المنافع الاقتصادية غير الأجور (وهي أعلى في القطاع الحكومي منها في القطاع الخاص)، وساعات العمل، وحجم الأعباء المطلوبة (وهي أقل في القطاع الحكومي منها في القطاع الخاص). ومن جهة أخرى فإن عدم توافر الخبرة اللازمة لإدارة المشروع قد تسبب لمعظم المواطنين الذين يعملون لأول مرة في المشروعات نوعاً من الإحباط أو الفشل، الأمر الذي يجعل الوظيفة الحكومية الخيار الأفضل والأسلم. ومن التحديات الأخرى التي لا يمكن تجاهلها هي سيطرة العمالة الوافدة على غالبية الوظائف وفرص العمل في القطاع الخاص، وهذا يجعل عملية خلق وظائف للمواطنين ودخول المواطنين إلى سوق العمل عملية صعبة للغاية بسبب سيطرة وتحكم العمالة الوافدة على السوق بطرق مباشرة وغير مباشرة. وفي

قطاع المشروعات الريادية تزداد حدة هذه المشكلة، حيث أن الأجور فيها أقل من الأجور في المشروعات الكبيرة العاملة في القطاع الخاص، وهذا يزيد المواطنين بعدا عن هذه المشروعات الريادية.

## 11- صغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق Access to Markets : وتتمثل هذه

المشكلة في وصول العديد من المشروعات في كثير من الأحيان إلى السوق المحلي مع استحالة وصولها إلى الأسواق الخارجية بسبب طبيعة السلعة أو الخدمة التي تنتجها هذه المشروعات، أو بسبب انعدام قدرتها على المنافسة للوصول إلى الأسواق، أو بسبب عدم توفر رأس المال اللازم للتوسع والانتشار، أو نتيجة لنقص المعلومات وعدم توفر الدعم المؤسسي والفني في هذا المجال وارتفاع تكاليف الوصول إلى هذه الأسواق. ويحرم صغر حجم السوق ومحدودية الوصول إلى الأسواق الكثير من المشروعات الريادية من الاستفادة من وفورات الحجم ومن زيادة ربحيتها مما يحد من قدرتها على التوسع.

## 12- البيروقراطية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال: حيث تعتبر طول الإجراءات اللازمة في

كافة مراحلها، وتعدد المؤسسات الحكومية ذات العلاقة التي يجب زيارتها للحصول على موافقات منها، وطول الإجراءات والوقت اللازم لإتمامها من أهم معوقات تأسيس المشروعات الريادية. وتزداد حدة هذه المشكلة في الدول النامية التي لا تسعى بشكل جاد ومستمر إلى زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويعتمد مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الذي يعتمد مدها على ما تحققه الدولة من تقدم في عدد من المؤشرات التي ترتبط بحياة عمر المشروع، ابتداءً من مرحلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة التطوير أو الإفلاس والتصفية. وهذه المؤشرات هي مؤشر البدء بالنشاط التجاري، ومؤشر استخراج تراخيص البناء، ومؤشر توصيل الكهرباء، ومؤشر تسجيل الملكية، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر حماية المستثمر، ومؤشر دفع الضرائب، ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر إنقاذ العقود، ومؤشر تسوية حالات الإعسار وغيرها (المعهد العربي للتخطيط، 2018).

أما فيما يخص التحديات التي تواجه رائدات الأعمال بوجه عام، فمن واقع بعض التقارير الدولية والتي تتعلق بالتحديات أمام رائدات الأعمال في المجتمعات النامية عامة والمرأة العربية بوجه خاص. فإن هناك العديد من التحديات نستطيع القول إن السلطنة قد تخطت بعضها منها. فمن أهم التحديات في السياقات العربية على اختلافها ما يلي: سياسات العمالة وممارسات التوظيف التمييزية، تقاسم غير متساو بين المسؤوليات العائلية والأسرية (منظمة العمل الدولية، 2011). وعلى جانب آخر قدمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2017) تقريراً بعنوان: التمكين الاقتصادي للمرأة في بعض الدول العربية، تحليلاً للتحديات التي تواجهها الجزائر ومصر والأردن وليبيا والمغرب وتونس فيما يتعلق بجهودها الرامية إلى تعزيز توظيف المرأة وريادتها للأعمال. وانتهى التقرير إلى أن المرأة العربية عامة وفي الدول الست

خاصة، مازالت عنصراً غير مستغل لتحقيق أهداف النمو والتنافسية والتنمية الاجتماعية الشاملة. حيث تشير البيانات في الدول الست إلى حدوث تحسن كبير في التعليم، ولكنها تشير أيضاً إلى أن هذه التطورات لم تؤدي بعد إلى سد الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية خصوصاً في مجال ريادة الأعمال. كما أن نسبة النساء العاملات في الدول الستة تعد من بين أدنى المعدلات في العالم. ولا تزال هناك فجوات في الأجر بين الرجل والمرأة في القطاعين الخاص والعام، كما أن الوظائف غير المستقرة أو غير الرسمية مرتفعة بوجه عام بين النساء. كما أن معدلات إنشاء المشروعات وتطويرها من جانب المرأة منخفضة للغاية مقارنة بدول في مناطق أخرى من العالم؛ فعلى الرغم من أن الدول الستة قد أحرزت تقدماً في جمع البيانات، فإن الافتقار إلى بيانات مصنفة حسب النوع الاجتماعي المتعلقة بالتعليم والمشاركة الاقتصادية تجعل من الصعب على الحكومات سن سياسات مستنيرة تدعم توظيف المرأة وريادتها للأعمال ومتابعة هذه السياسات بصفة منتظمة. كما أكدت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على ضرورة التأكد من مدى تحقيق الالتزامات الدولية والدستورية وحصول المرأة على العدالة، والنظر في قانون الأسرة، وإرث الأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي، وحقوق المرأة في العمل وريادة الأعمال. ففي السنوات الأخيرة، لم تجر سوى تعديلات محدودة جداً على قوانين العمل في الدول الستة، ولم تتم أي تغييرات بعد اعتماد الدساتير الجديدة. فيما يتعلق بريادة الأعمال، فلم تحدث أي إصلاحات كبيرة تتعلق بالعناصر القانونية، التي تؤثر في إقامة المشروعات أو إدارتها أو تنميتها، حيث أن هذه القوانين تعد محايدة من حيث النوع الاجتماعي بشكل عام. وبوجه عام تواجه المرأة العربية تحديات تتعلق بالنوع الاجتماعي في مكان العمل، ومجال ريادة الأعمال، وفي المسائل المتعلقة بالتوظيف، والمكافأة، وحتى المزايا الاجتماعية والتقاعد؛ إذ تفرض بعض الأحكام الرامية إلى حماية المرأة قيوداً أو تكاليف إضافية على أصحاب العمل من القطاع الخاص. كما يمكن لإجازة الأمومة والتقاعد المبكر للمرأة أن يؤثرتا على دخلهن. هذا فضلاً عما تواجهه رائدات الأعمال من صعوبات في الحصول على تمويل مشروعاتهن، والافتقار إلى الخبرة وعلاقات العمل التي يكتسبها الرجال، هذه الأمور يمكن أن تعيق مشاركة المرأة في الاقتصاد (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2017).

وفي سياق المجتمع العماني بالنسبة للصعوبات التي تواجهها المرأة العمانية صاحبة المشروع

الصغير من واقع دراسة أوضحتها صندوق الرفد، فإن الجدول رقم (2) يوضح ذلك.

## جدول (2)

### توزيع أسباب الصعوبات التي تواجه المشروعات القائمة للنساء عام 2017

النسبة (%)	الصعوبات
16%	سوء التخطيط
45%	ضعف المهارات الإدارية والمالية والتسويقية
5%	عدم توافر القوى العاملة الوطنية والوافدة وعدم استقرارها
4%	موقع المشروع أصبح غير مناسب
4%	حالات اجتماعية خاصة
3%	عدم التفرغ لإدارة المشروع المنافسة الشديدة غير المتكافئة
14%	المنافسة الشديدة غير المتكافئة
9%	أسباب أخرى

### المصدر: سجلات صندوق الرفد، 2017

يشير الجدول رقم (2) لأهم التحديات والعقبات التي تواجه المرأة صاحبة مشروع ممول من صندوق الرفد. وجاءت أغلبها تعكس ندني قدرات النساء الإدارية والفنية سواء في عملية إدارة المشروع وتسويق منتجاتها؛ لذا احتلت ضعف المهارات الإدارية والمالية والتسويقية، وسوء التخطيط مراكز متقدمة في ترتيب العقبات والتحديات. هذا فضلا عن المنافسة الشديدة غير المتكافئة داخل السوق المحلي، وعدم توافر القوى العاملة الوطنية والوافدة وعدم استقرارها، ومكان المشروع، والظروف الاجتماعية التي قد تطرأ على حياتها الاجتماعية تهدد مسيرة المشروع، وغيرها من الأسباب.

### خامساً- المرأة والتنمية

لقد صاغ العلماء العديد من التعريفات التي حاولت إلقاء الضوء على مفهوم التنمية والتي تعكس العديد من الاتجاهات في فهمها. وتتفق هذه التعريفات في النظر إلى التنمية هي: عملية حضارية متكاملة تعني دفع القوى المنتجة في الدولة بما يحقق الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي. كما تعني رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمراني وتوفير بيئة صحية عمرانية مناسبة (حلمي أحمد، 2000).

أما التنمية الاجتماعية عرفت بأنها: "نزوع دائم لترقية الحالة الإنسانية للبشر جماعات وأفراد، رجال ونساء من أوضاع تعد غير مقبولة في سياق حضاري معين إلى حالات أرقى من الوجود البشري، تؤدي بدورها إلى ارتقاء منظومة اكتساب المعرفة" (المناور، 2017).

واحتلت قضايا المرأة ومشاركتها التنموية على الصعيد العالمي ركنا أساسيا في الموثائق والمؤتمرات الدولية بداية من النصف الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، والتي تستهدف تمكين المرأة وتعظيم مشاركتها في عملية التنمية في شتى المجالات. تلك التنمية التي تستند في أي مجتمع على العنصر البشري وطاقاته الفعالة، فالإنسان هو أساس عملية التنمية، وإذا كانت المرأة تمثل نصف هذه الطاقة البشرية فإن عدم أو ضعف تمكين المرأة يعد هدرا للطاقة البشرية، ويعوق التنمية في المجتمع (النبلاوي، 2015).

ومن ثم، أصبحنا نلمس اهتماما بقضايا المرأة وضرورة النهوض بها وتمكينها للمشاركة في تنمية المجتمع، وذلك منذ انطلاق تقارير التنمية الإنسانية العربية منذ عام 2002 حتى الآن. هذا فضلا عن نتائج العديد من المؤتمرات والتقارير الدولية والعربية مثل مؤتمر السكان والتنمية في القاهرة عام 1994، ومؤتمر كوبنهاجن 1995، ومؤتمر بكين 2000، ومؤتمر السكان والتنمية 2014 وغيرها. فقد أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نقص في تمكين وتنمية المرأة، ونادت بضرورة إيجاد آليات واستراتيجيات كفيلة بتحقيقه في كافة مجالات الحياة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003). وهنا كانت الدعوة إلى ضرورة التركيز على المرأة المهمشة، ومشاركتها في مجالات الحياة كافة لتحقيق التنمية، وتحريرها من الحرمان بجميع أشكاله وتوسيع الخيارات أمامها، والتغلب على ظاهرة التمييز ضدها، والتخلص من معوقات تمكينها وتنميتها. ومن ثم أضحت الاهتمام العالمي والإقليمي والوطني بقضايا المرأة، وضرورة تمكينها مجتمعيا من أجل تنمية أفضل للمجتمع.

وإذا تطرقنا لواقع مجتمعنا العربي بوجه عام، والسلطنة على وجه الخصوص فمنذ إشراق النهضة المباركة بقيادة حضرة صاحب جلاله السلطان قابوس بن سعيد -حفظه الله ورعاه- تقصت النظرة السامية من لدن جلالته، كافة الأوراق الداعمة لمسيرة المرأة ومشاركتها الفعالة في النهضة المباركة، حيث لم تكن النظرة أحادية الجانب، أو الاهتمام خص به الرجل دون المرأة، مما عزز من دورها وجعلها على قائمة الاهتمامات السامية دائما. وقد تضاعف الاهتمام بشؤون المرأة على المستويين الحكومي والأهلي وذلك عن طريق تعزيز دورها وإعطائها الفرص المناسبة للمشاركة في المجالات المختلفة. وتجاوبت المرأة مع هذا الاهتمام فساهمت في التنمية الشاملة وأكدت مسؤوليتها إلى جانب الرجل في

مختلف المجالات ومنها المجال الاقتصادي وبالأخص ريادة الأعمال. وحظيت المرأة العمانية بمكانة مرموقة في عهد النهضة المباركة، فاستفادت من كل ما تم توفيره لها من خدمات تعليمية بمراحلها المختلفة وخدمات اجتماعية وخدمات اقتصادية وخدمات التشغيل التي أصبحت في مجملها متاحة للمرأة في جميع محافظات السلطنة. وانعكست آثارها على وضع المرأة ومشاركتها في سوق العمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وأصبحت المرأة مهية للمشاركة في عملية التنمية وفي مراكز صنع القرار، كما كان لها دور فعال ومساهمات هامة في مجال تنمية مجتمعها (دائرة شؤون المرأة). وهناك العديد من الاتجاهات في مجال المشاركة التنموية الاقتصادية ومنها المشاريع الصغيرة والكبيرة، ودعم الأسر المنتجة، وتقديم القطاع الخاص والجمعيات الأهلية التنموية فرص حقيقية لمشاركة المرأة اقتصادياً، وتوفير التدريب وإكساب المهارات (دائرة شؤون المرأة).

أولاً- الإجراءات المنهجية للدراسة

نوع ومنهج الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

توزيع عينة الدراسة على ولايات محافظة مسقط المختلفة

أدوات جمع البيانات

اختبارات صدق وثبات الأداة

مصادر البيانات

التحليل الإحصائي للبيانات

ثانياً- التعرف على الحجم الحقيقي لدور المرأة في ريادة الأعمال

ثالثاً- الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة

تحليل البيانات الأولية

رابعاً- صعوبات الدراسة

يستعرض هذا الفصل الإجراءات المنهجية للدراسة المتمثلة في: نوع ومنهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، توزيع عينة الدراسة على ولايات محافظة مسقط المختلفة، الأدوات التي اعتمدها الباحثة في جمع البيانات، اختبارات صدق وثبات الأداة، مصادر البيانات، بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات ومعالجتها؛ لأجل التعرف على دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية، وذلك من خلال التعرف على الحجم الحقيقي لدورها في المجتمع العماني. والكشف عن الآثار الاجتماعية لمساهمتها في ريادة الأعمال، والوقوف على أهم المعوقات والتحديات التي تواجهها، والتوصل إلى الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني. إضافة إلى ذلك يعرض الفصل الخصائص الاجتماعية للمشاركات في الدراسة من رائدات الأعمال؛ للتعرف على خصائصهم وتوزيعهم حسب العمر، المستوى التعليمي، الولاية، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء، نوع المشروع، عدد سنوات العمل في المشروع، معدل الدخل السنوي العائد من المشروع الريادي، الدوافع الريادية من إنشاء المشروع، مصادر التمويل، عدد الأيدي العاملة بالمشروع الريادي. بالإضافة إلى كشف نتائج تحليل المقابلات المعمقة، والتطرق لأبرز صعوبات الدراسة.

## أولاً- الإجراءات المنهجية للدراسة

### 1- نوع ومنهج الدراسة

اتساقاً مع موضوع الدراسة ونوعها وتحقيقاً لأهدافها، فقد استعانت الباحثة بالمنهج الوصفي التحليلي باستخدام المسح الاجتماعي والمنهج الكمي، وذلك لأنه أحد المناهج الرئيسية التي تستخدم في الدراسات الوصفية. والذي لا يقتصر على وصف الظاهرة فقط بل يتعداه إلى التحليل والتفسير والربط بين المدلولات للوصول إلى الاستنتاجات التي قد تسهم في فهم الواقع وتطويره (ملحم، 2000). حيث يتميز المنهج الوصفي كونه "لا يقف عند حدود وصف الظاهرة وإنما يذهب إلى أبعد من ذلك فيحلل ويفسر ويقارن ويقيم؛ بقصد الوصول إلى تقييمات ذات معنى بقصد التبصر بتلك الظاهرة" (الغزوي، 2008). فمن هذا المنطلق يعد المنهج الوصفي التحليلي المنهج الأنسب في وصف الظاهرة وتشخيصها والكشف عن العوامل التي تؤثر وتتأثر بها. حيث ويسهم المسح الاجتماعي في الحصول على البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى تعميمات شاملة. وتم استخدام منهج المسح الاجتماعي على اعتبار أنه المنهج المناسب لهذه الدراسة التحليلية وذلك حسب المعطيات المتوفرة من

مؤسسة ريادة. فضلا عن استخدام المنهج الكمي للتعرف على الحجم الحقيقي لدور المرأة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني.

## 2- مجتمع وعينة الدراسة

يتألف مجتمع الدراسة من كافة رائدات الأعمال الحاصلات على بطاقة رواد أعمال (أي المتفرغات كليا للمشروع الريادي) بولايات محافظة مسقط والبالغ عددهن 905 وفقا لقاعدة البيانات حسب إحصائيات (ريادة، 2018). ونظراً لعدم توافر إطار المعاينة وذلك للصعوبة التي واجهتها الباحثة في الحصول على عينة الدراسة المحددة بأكملها، استخدمت الدراسة المعاينة غير الاحتمالية ( Non Probability Sampling)، وتم استخدام معادلة ستيفن تامبسون (Thompson, 2012) لتحديد حجم العينة. ويتمثل مبرر استخدام هذه المعادلة في الشروط التي ينبغي توافرها مقارنة بالصيغ الرياضية الأخرى التي تذخر بها أدبيات المعاينة الإحصائية. فهذه المعادلة لا تشترط إمام الباحث بقيمة تباين مفردات المجتمع المدروس بالنسبة للخاصية المدروسة، أو قيمة نسبة مفردات المجتمع التي لها تلك الخاصية، وذلك على عكس العديد من المعادلات الرياضية التي تستخدم في تحديد حجم العينة. وتعتمد هذه المعادلة على قيمة افتراضية لتباين نسبة مفردات المجتمع (P) التي لها الخاصية قيد الدراسة تنص على أن الحد الأدنى لحجم عينة الدراسة يتحدد بناءً على القيمة العظمى للتباين  $P*(1-P)$  والتي تساوي 0.25 وذلك عندما تكون قيمة P مساوية لـ: 0.5 ويتم حساب حجم العينة المناسب من خلال الصيغة الرياضية التالية:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[N-1 \times (d^2 \div z^2)] + p(1-p)}$$

ولتطبيق هذه الصيغة الرياضية، على الباحث تحديد حجم الخطأ المسموح به ومستوى الثقة. تشير N إلى حجم مجتمع الدراسة (905)، d تشير إلى نسبة الخطأ المسموح بها ومنها يتم تحديد مستوى الثقة، Z تشير إلى الدرجة المعيارية التي تقابل مستوى الثقة المحدد، بينما تشير P إلى نسبة توفر الخاصية المدروسة وتساوي 0.5 حسب افتراض معادلة ستيفن تامبسون.

ولاستخدام الصيغة الرياضية السابقة يفترض الباحث استخدام نسبة خطأ تساوي 5%. وباستخدام مستوى الثقة 95%، تكون القيمة المعيارية (Z) مساوية 1.96. وبناءً على ذلك يكون الحد الأدنى لعينة الدراسة كما يلي:

$$n = \frac{905 \times 0.5(0.5)}{[905 - 1 \times (0.05^2 \div 1.96^2)] + 0.5(0.5)} = 269.89 \approx 270$$

### توزيع عينة الدراسة على ولايات محافظة مسقط

استناداً إلى التباين في أعداد رائدات الأعمال بولايات محافظة مسقط، تم استخدام التقسيم المتناسب (Proportional Allocation) لإختيار العينات الجزئية (من الولايات المختلفة) والذي فيه يكون حجم العينة الجزئية (من كل ولاية) متناسباً مع الوزن النسبي لتلك الولاية إلى إجمالي مجتمع الدراسة. الجدول رقم (3) يلخص العمليات الحسابية لتوزيع العينة.

### جدول (3)

### توزيع عينة الدراسة على ولايات محافظة مسقط

مسلسل	الولاية	عدد رائدات الأعمال	الوزن النسبي	حجم العينة
1	السيب	391	0.432	117
2	بوشر	250	0.276	75
3	مطرح	103	0.114	31
4	العامرات	77	0.085	23
5	قريات	52	0.058	16
6	مسقط	32	0.035	10
	<b>المجموع</b>	<b>905</b>	<b>0.298</b>	<b>270</b>

وبعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات من مجتمع الدراسة تم الحصول على (234) استمارة فقط

نظراً لعدم دقة قاعدة البيانات وتعذر التواصل لجميع أرقام الرائدات ووجود أرقام كثيرة خاطئة أو مغلقة

تم تغييرها بسبب عدم تحديث القاعدة. بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من أرقام الذكور الذين سجلوا

المشروع بإسم زوجاتهم لذلك تعذر تطبيق الدراسة عليهم. كذلك بسبب عدم رد مجموعة كبيرة من الأرقام وتحفظهن في الإجابة على الأسئلة خصوصاً فيما يتعلق بمعدل الدخل السنوي وعدد الأيدي العاملة بالمشروع، أو عدم وجود برنامج (WhatsApp) في الأرقام المسجلة.

### 3- أدوات جمع البيانات

وهي الأدوات التي استخدمت للحصول على المعلومات التي تساندها في تحقيق أهدافها والتي تمثلت في التالي:

#### أ- صحيفة الاستبانة:

تعد الاستبانة إحدى أدوات جمع البيانات وأكثرها استخداماً من قبل الباحثين؛ نظراً لكونها أكثر قدرة على جمع أكبر قدر من البيانات في فترة زمنية قصيرة. بالإضافة إلى فاعليتها في جمع البيانات من عينة بحث كبيرة الحجم. فضلاً عن كونها تشكل أقل كلفة وجهداً من أدوات جمع البيانات الأخرى. فمن هذا المنطلق وبعد الإطلاع على التراث النظري والاستفادة من المراجع العلمية والدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة تم تصميم استبانة ذات مقياس ثلاثي (موافق، محايد، غير موافق) متماشية مع تساؤلات الدراسة وأهدافها. وقد تكونت الاستبانة من جزأين: الأول يتعلق بالمتغيرات المستقلة لأفراد العينة متمثلة في (العمر، المستوى التعليمي، الولاية، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء، نوع المشروع، عدد سنوات العمل في المشروع، معدل الدخل السنوي العائد من المشروع، الدوافع الريادية من إنشاء المشروع، مصادر التمويل، عدد الأيدي العاملة بالمشروع الريادي). أما الجزء الثاني من الاستبانة فيتكون من ثلاثة محاور:

1- المحور الأول: الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال والذي يتضمن (17)

عبارة.

2- المحور الثاني: المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة في ريادة الأعمال والذي

يتضمن (16) عبارة.

3- المحور الثالث: الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال والذي يتضمن

(11) عبارة.

ويقابل كل فقرة من فقرات المحاور المقياس الثلاثي. وتم إعطاء كل عبارة من العبارات السابقة

درجات ليتم معالجتها إحصائياً على النحو الآتي: موافق (3 درجات) محايد (درجتين) غير موافق (درجة

واحدة). وقد تبنت الدراسة في إعداد المحاور الشكل المغلق مع طرح سؤال مفتوح في نهاية الاستبيان: برأيك كيف يمكن أن نعمل دور المرأة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني؟ فقد تم إعداد الاستبيان الكروني وتوزيع الاستبيان يدويا كذلك على بعض رائدات الأعمال.

ب- الإحصاءات والمعلومات والتقارير وجميع الوثائق ذات الصلة من المصادر والمؤسسات المختصة للتعرف على الحجم الحقيقي لدور المرأة العمانية في ريادة الأعمال: حيث تم جمع البيانات من مؤسسة ريادة وصندوق الرفد وغرفة تجارة وصناعة عمان والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات ووزارة التنمية الاجتماعية والمركز الوطني للأعمال والأكاديمية العمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها. وتم الاعتماد على مؤشرات صندوق الرفد، وتقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإعداد المقارنة بينهما والتعرف على الحجم.

ج- دليل المقابلة المتعمقة: وتم إعدادها وفقا لأهداف الدراسة، حيث تم مقابلة (12) رائدة أعمال بمحافظة مسقط حاصلة على بطاقة رواد أعمال من مؤسسة ريادة. بواقع رائدتين لكل ولاية من ولايات محافظة مسقط الست. وكانت أسئلة المقابلة مقسمة إلى جزأين: الجزء الأول مختص بالبيانات الأولية (العمر، المستوى التعليمي، الولاية، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء، نوع المشروع، عدد سنوات العمل في المشروع، معدل الدخل السنوي العائد من المشروع، مصادر التمويل، عدد الأيدي العاملة بالمشروع الريادي). أما الجزء الثاني من دليل المقابلة يتكون من (4) أسئلة مفتوحة وهي كالتالي:

1- ما هي الدوافع الريادية من إنشاء مشروعك الريادي؟

2- من وجهة نظرك ما الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة في ريادة الأعمال؟

3- برأيك ما المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة في ريادة الأعمال؟

4- ما مقترحاتك لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني؟

#### 4- اختبارات صدق وثبات الأداة

أ- صدق الأداة (صدق المحكمين): من منطلق ضرورة التأكد من مدى ملائمة الفقرات

والأسئلة لنوع الدراسة، حيث تم عرض استمارة الاستبيان ودليل المقابلة على عدد (7) محكمين من

أساتذة قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي والفلسفة بجامعة السلطان قابوس بغرض الوقوف على

آرائهم. بالإضافة إلى عرضها على المختصين في مؤسسة ريادة. وبناءً على ما أدلوا به من ملاحظات

فقد تم تعديل الأداة وفقا لملاحظاتهم حيث تم حذف بعض العبارات التي رأى المحكمين أنه لا صلة

لها بموضوع الدراسة. كما تم إعادة صياغة بعض العبارات، وتم صياغة الاستمارات في صيغتها النهائية وذلك لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، والتي ستسهم في تحقيق أهدافها والإجابة على التساؤلات؛ لأجل التوصل لصورة شاملة وواضحة حول دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية (يمكن الاطلاع على نموذج استمارة الاستبيان ودليل المقابلة في ملاحق الرسالة).

ب- ثبات الأداة (معامل الاتساق الداخلي): تم إجراء هذا الاختبار للتأكد من أن أداة الدراسة تعطي نتائج مقارنة، فيما لو أعيد تطبيقها أكثر من مرة، وتحت نفس الشروط والظروف. وبأن عبارات الاختبار متسقة مع أبعاد الدراسة وأهدافها. وقد تحققت الباحثة من ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbachs) للاتساق الداخلي. حيث بلغت قيمة الثبات الكلي للأداة حوالي (0.767). وهي تعتبر نتيجة كافية ومقبولة من الناحية الإحصائية، مما يجعلها صالحة لأغراض الدراسة.

#### جدول (4)

#### الاتساق الداخلي لأداة الاستبانة

المحور	العبارات	قيمة ألفا كرونباخ
الأثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال	17	0.848
المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة في ريادة الأعمال	16	0.839
الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال	11	0.761
كافة الأبعاد	44	0.767

## 5- مصادر البيانات

- أ- المصادر الميدانية وتتمثل في: المختصين بمؤسسة ريادة وصندوق الرفد وغرفة تجارة وصناعة عمان وبعض الجهات المختصة ورائدات الأعمال.
- ب- المصادر الثانوية وتتمثل في: الاحصاءيات والسجلات والمعلومات والتقارير وجميع الوثائق ذات الصلة من المصادر والمؤسسات المختصة كمؤسسة ريادة وصندوق الرفد وغرفة تجارة وصناعة عمان والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات ووزارة التنمية الاجتماعية والمركز الوطني للأعمال والأكاديمية العمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغيرها.

## 6- التحليل الإحصائي للبيانات: بعد جمع الاستبيانات من عينة الدراسة. تم معالجة البيانات

باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وإعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الوصفية والاستدلالية كما يلي:

### أ- التكرارات والنسب المئوية (Frequencies and Percentages): للتعرف على

الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة وتلخيص استجاباتها نحو عبارات المحاور التي شملتها أداة جمع البيانات.

### ب- المتوسط الحسابي المرجح (الموزون): لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابة أفراد

العينة نحو كل عبارة من العبارات.

### ج- المتوسط الحسابي (Mean): للتعرف على مدى ارتفاع وانخفاض استجابات

المبحوثين عن المحاور الرئيسية.

### د- الانحراف المعياري (Standard Deviation): والذي يساهم في التعرف على درجة

الاختلاف في استجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة فكلما اقتربت قيمته من قيمة الصفر تركزت الاستجابات وانخفض معدل تشتتها بين المقياس.

### ز- معامل الثبات (Reliability Cefficient) ألفا كرونباخ: والذي يستخدم لقياس الاتساق

الداخلي للفقرات الواردة بكل محور من محاور الاستبانة.

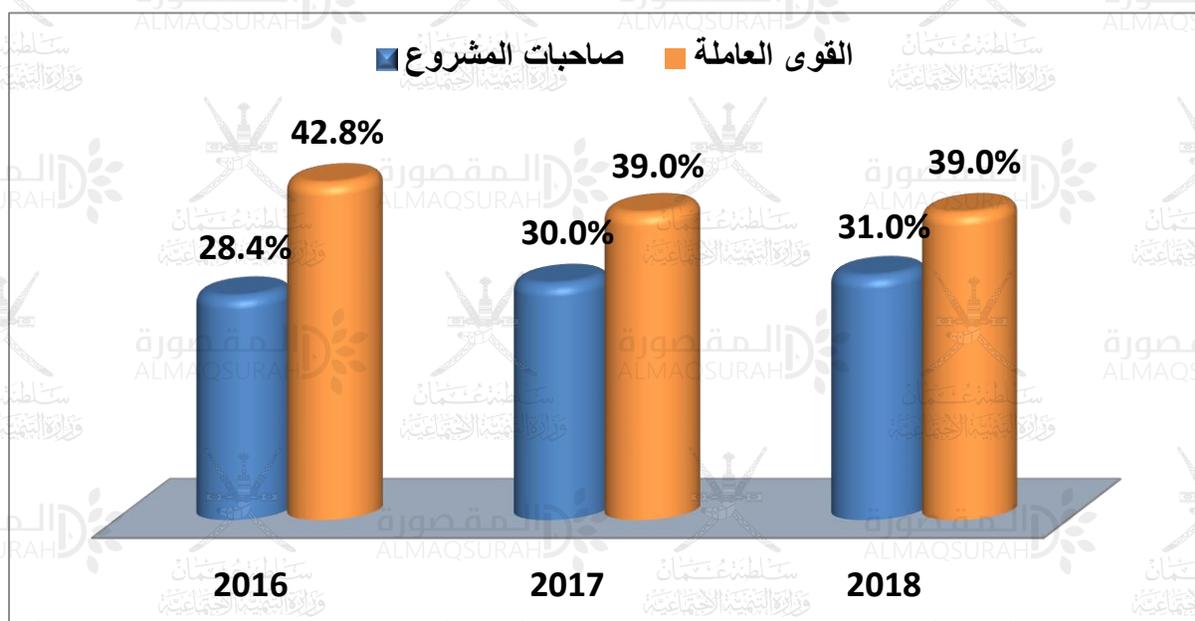
## ثانياً- التعرف على الحجم الحقيقي لدور المرأة في ريادة الأعمال

تعتبر قضية مشاركة المرأة العربية في ريادة الأعمال واحدة من القضايا التي لا تتوافر حولها احصائيات كافية تظهر أهميتها النسبية في دول المنطقة العربية، وبصورة عامة تشير الاحصائيات إلى أنه على الرغم من تزايد عدد النساء المتعلّمات تعليماً عالياً ممن يرغبن في العمل، فإن معدل مشاركة

المراة في القوة العاملة في المنطقة العربية يعتبر هو الأدنى في العالم إذ يبلغ 24 ٪ مقارنة بأكثر من 60 ٪ في المتوسط في بلاد منظمة التعاون الاقتصادي على سبيل المثال. هذا يضعف من قدرة مشاركة المراة في مجال ريادة الأعمال، وذلك على اعتبار أن الخبرة السابقة في العمل تعتبر العامل الأساسي في نجاح المشاريع واستدامتها، ومع وجود 12 ٪ فقط من النساء اللاتي يديرن مشاريعهن الخاصة، مقارنة مع 31 ٪ من الرجال، فإن المنطقة العربية بها أكبر فجوة بين الجنسين في ريادة الأعمال في العالم (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2014). كما تشير الاحصائيات إلى أن حصة الشركات التي تملكها أو تديرها المراة من بين الشركات المسجلة بجميع الأحجام (من التي تستخدم 5 موظفين أو أكثر) منخفضة للغاية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المنطقة العربية) بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم، وذلك بالنسبة للبلاد التي تتوفر عنها البيانات. وفي سياق سلطنة عمان فإن الاحصائيات المتاحة حول حجم مشاركة المراة في مجال ريادة الأعمال تعتبر محدودة للغاية، واستناداً إلى تقارير إحصائيات ومؤشرات عامة لصندوق الرفد حتى نهاية عام 2016 و2017 و2018 م فإن المتاح من بيانات يشير إلى وجود فجوة بين الجنسين (لصالح الرجال) في ما يتعلق بمشاركة المراة العمانية في القوى العاملة في مشاريع ريادة الأعمال (الشكل البياني رقم 3). ويلاحظ من الشكل البياني أن هناك اتجاهاً عاماً بالانخفاض في نسبة مشاركة النساء في القوى خلال الفترة 2016 - 2018. وفي المقابل هناك زيادة طفيفة في نسبة النساء اللاتي يديرن مشاريع خاصة في مجال ريادة الأعمال.

شكل (3)

### حجم دور المراة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني



### ثالثا- الخصائص الاجتماعية لعينة الدراسة

وفقا لمتغيرات العمر، المستوى التعليمي، الولاية، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء، نوع المشروع، عدد سنوات العمل في المشروع، معدل الدخل السنوي العائد من المشروع الريادي، الدوافع الريادية من إنشاء المشروع، مصادر التمويل، عدد الأيدي العاملة في المشروع الريادي. وسنوضحه على النحو التالي:

#### 1- تحليل البيانات الأولية

#### أ-توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر

يعد توزيع رائدات الأعمال حسب المرحلة العمرية من الأمور الهامة؛ نظرا لكونه يسهم في الكشف عن الدور الذي تلعبه الفئة العمرية في إنشاء المشاريع الريادية النسائية، وتبلور وانتشار ثقافة ريادة الأعمال في فترة معينة أكثر عن غيرها. وقد يكون للعمر تأثير في مرور رائدات الأعمال بالتجارب الحياتية السابقة التي تدفعهن للتفكير في المشاريع الريادية والسعي نحو الاستقلال وتحقيق وإثبات الذات. بالإضافة إلى أن عمر رائدة الأعمال يلعب دور في ثقة المستفيدين من المشروع الريادي وخدماته المقدمة. كذلك في تأثيره على توجه رائدات الأعمال نحو الابداع والابتكار والجرأة في خوض التجارب والمشاريع الريادية. حيث تم توزيع المشاركات في الدراسة إلى 7 فئات عمرية، وكانت استجابة المبحوثات وفقا للجدول الآتي:

#### جدول (5)

#### توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر

النسب المئوية	التكرارات	الفئة العمرية
4.7	11	20- أقل من 25 سنة
20.5	48	25- أقل من 30 سنة
23.9	56	30- أقل من 35 سنة

17.1	40	35- أقل من 40 سنة
17.5	41	40- أقل من 45 سنة
15.0	35	45- أقل من 50 سنة
1.3	3	أعلى من 50 سنة
100	234	المجموع

يوضح الجدول رقم (5) وفقا لاستجابات المشاركات في الدراسة بأن أكثر رائدات الأعمال من

ال فئة العمرية ( 30-أقل من 35 سنة) والتي شكلت نسبة (23.9%) أي أن ريادة الأعمال النسائية تنتشر بين فئة الشباب بشكل أكبر مما هي في أوساط النساء في المراحل العمرية المتقدمة. ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل بين الشباب وخصوصا المتعلقات منهن. مما يدفعهن للاتجاه نحو إنشاء مشاريع ريادية مستقلة. بالإضافة إلى أن المشاريع تتطلب من صاحب المشروع خبرات ومهارات وكفاءات والتي غالبا تتوفر لدى هذه الفئة العمرية. كذلك فإن هذه الفئة العمرية كونها الأكثر نشاطا والأكثر استقبالا لمتغيرات العصر، والأكثر رغبة في إثبات وتحقيق الذات. بالإضافة إلى أن أغلب فئة الشباب يحملون أفكار استثمارية خلاقة للمشاريع الريادية. وهذا الأمر هو ترجمة لاستراتيجية الدولة في دعم الشباب المبدعين سواء من فئة الذكور أو الإناث. وهذا يتفق مع دراسة شيماء (2011) والتي أكدت على إقبال فئة الشباب في ريادة الأعمال والتي تخطو بثقة نحو قيادة الحياة وبناء المستقبل واستغلال قدراتهم وإمكاناتهم العلمية والفكرية واستثمار طاقاتهم ومعارفهم نحو هذه المشاريع. ويتعارض هذا مع ما تم التوصل إليه من خلال إفادات رائدات الأعمال اللواتي تم معهن تطبيق دليل المقابلة حيث تقل نسبة رائدات الأعمال في هذه الفئة العمرية. بل تزيد في الفئة العمرية (40-أقل من 45 سنة).

وبالعودة للجدول رقم (5) نلاحظ تقارب في النسب المئوية، حيث احتلت الفئة العمرية (25-أقل

من 30 سنة) المرتبة الثانية بنسبة (20.5%). تليها الفئة العمرية (40-أقل من 45 سنة) بنسبة (17.5%).

وبعدها بنسبة مقاربة جدا الفئة العمرية (35-أقل من 40 سنة) بنسبة (17.1%). ثم تأتي في المرتبة

الخامسة الفئة (45-أقل من 50 سنة) بنسبة (15%)، وتنخفض نسبة ريادة الأعمال بين رائدات في الفئة العمرية (20-أقل من 25 سنة) بنسبة (4.7%). وتأتي في المرتبة الأخيرة الفئة العمرية (أعلى من 50 سنة) بنسبة (1.3%). كما اتفقت هذه النتيجة مع رائدات الأعمال اللواتي تم مقابلتهن وتنخفض معهن رائدات الأعمال من هذه الفئة العمرية؛ وذلك يفسر تأثير تقدم السن وقلة النشاط والجرأة في هذه الفئة العمرية لإنشاء المشاريع الريادية وانخفاض انطلاقهن إلى العالم الخارجي الأوسع بما تحمله مداركهن من تحفظ وحذر. ويشير التقارب بين النسب في الفئات العمرية إلى التوجه الواضح لريادة الأعمال بين النساء في الفئات العمرية المختلفة. ويعكس ذلك الجهود الحكومية وغير الحكومية بشكل عام في تمكين المرأة والشباب اقتصادياً واجتماعياً وفي مجال ريادة الأعمال بشكل خاص ودعمهم ومساندتهم.

### ب- توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

يساهم التعليم في تطور المجتمع وتقدمه ونقله من حالة التخلف إلى مصانف الدول المتقدمة وذلك نظراً لدوره البارز في فتح المدارك وتنوير العقول، ونقلها من الظلام إلى النور. فضلاً عن دوره الفعال في نشر ثقافة ريادة الأعمال بين أفراد المجتمع. ويعد المجتمع العماني من المجتمعات التي أولت التعليم أهمية كبيرة منذ بزوغ فجر النهضة المباركة. وحظيت المرأة العمانية بحقها في التعليم؛ لما لها من دور فاعل في بناء عمان فقد ساهمت في دفع عجلة التطور قدما من أجل الارتقاء برفعة عمان. حيث تنص المادة (13) في النظام الأساسي للدولة على أن التعليم حق مضمون للجنسين كونه ركن أساسي لتقدم المجتمع وتطوره. وقد قامت السلطنة باتخاذ العديد من التدابير لتعزيز كافة حقوق المرأة في الكثير من المجالات، وفي مجال التعليم تعكس المؤشرات تطور الوضع التعليمي للمرأة. وأكدت التقارير السنوية المتتالية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات جهود السلطنة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030). وتتابع التقارير في العام 2018 بصدور تقرير مستقل حول الهدف الرابع الذي يتعلق بالتعليم الجيد "ضمان التعليم الجيد للجميع والمنصف وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة". ويشمل العديد من المؤشرات منها: بأن نسب الإناث اللواتي تم قبولهم في مؤسسات التعليم العالي أعلى من الذكور خلال العامين الدراسين (2013/2014) و (2015/2016). وبلغ مؤشر التكافؤ بين الجنسين (1,1) لصالح الإناث، وحسب بيانات مسح الخريجين عام 2017 الصادر عن وزارة التعليم العالي أشار إلى أن إجمالي عدد الخريجين العمانيين من الجنسين بلغ (23,1088) خلال العام الدراسي (2015/2016) سجلت الإناث (13,842) بنسبة (59,9%). أما بالنسبة لمعدل الأمية بين العمانيين فقد شهدت انخفاض بمعدلات واضحة كانت في تعداد 1993 ما يقارب (41%) وانخفضت إلى (9,1%) في عام 2013 واستمرت

في الانخفاض إلى (2,6%) عام 2017. كما انخفضت معدلات الأمية بين الإناث العمانيات من (12.6%) عام 2013 إلى (8.4%) عام 2017 (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2018).

### جدول (6)

#### توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوى التعليمي

النسب المئوية	التكرارات	المستويات التعليمية
17.5	41	دون دبلوم التعليم العام
26.5	62	دبلوم التعليم العام ومايعادله
14.1	33	الدبلوم الجامعي
27.4	64	الجامعي (بكالوريوس)
14.5	34	الماجستير والدكتوراه
<b>100</b>	<b>234</b>	<b>المجموع</b>

يوضح الجدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي للمستويات التعليمية لأفراد عينة الدراسة.

فقد اشتملت العينة رائدات الأعمال من مختلف المستويات التعليمية. ونلاحظ بأن رائدات الأعمال أكثرهن من فئة حاملات الشهادة الجامعية (البكالوريوس) والتي شكلت نسبة (27.4%). وقد يعود ذلك إلى اطلاعهن على قوانين العمل والتجارة ومعرفة حقوقهن واتساع فكرهن فيما تتوجه له الدولة في الوقت الراهن. بالإضافة إلى قلة فرص العمل المناسبة وارتفاع نسبة البطالة والباحثين عن عمل ضمن هذه الفئة التعليمية؛ مما يدفعهن للبدء بإنشاء أعمال ومشاريع خاصة مستقلة. وهذا يتفق مع ارتفاع نسبة الإناث الباحثات عن عمل المسجلات لدى هيئة القوى العاملة. حيث تشير البيانات بأن معدل الباحثات عن عمل أعلى من الذكور، حيث بلغ معدل الذكور الباحثين عن عمل (0.7%) من إجمالي الذكور بالقوى العاملة، في حين بلغ معدل الإناث (6.9%) من إجمالي الإناث بالقوى العاملة في عام 2017م (المركز الوطني

للإحصاء والمعلومات، 2017). كما أشار استطلاع توجهات الشباب العماني نحو العمل عام 2016 بأن (39,6%) من الإناث بمؤسسات التعليم العالي يفكرن بإقامة مشروع ريادي، بدلا من انتظار الوظيفة الحكومية (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2018). ولكن هذا اختلف مع نتائج دراسة عبدالله وحتاوي (2014) والتي توصلت بأن معدل نشاط ريادة الأعمال النسائية يرتفع بين النساء اللواتي يحملن شهادة دبلوم التعليم العام وليس الدبلوم الجامعي. وكانت النسبة متقاربة جدا مع رائدات الأعمال الحاملات شهادة دبلوم التعليم العام وما يعادله والتي شكلت (26.5%). وهذه الدراسة اتفقت مع رائدات الأعمال اللواتي تم مقابلتهن واتضح بأن أكثرهن من حاملات دبلوم التعليم العام وما يعادله. بينما تمثل رائدات الأعمال من حاملات شهادة دون دبلوم التعليم العام بنسبة (17.5%). وجاءت في المرتبة الرابعة رائدات الأعمال الحاصلات على شهادة الماجستير والدكتوراه بنسبة (14.5%). وتأتي في المرتبة الأخيرة بنسبة متقاربة جدا حاملات شهادة الدبلوم الجامعي بنسبة (14.1%) وهذا ما اتفق مع رائدات الأعمال اللواتي تم مقابلتهن وأقلهن من الحاصلات على شهادة الدبلوم الجامعي (مقابلة مع مشاركة رقم 5). وقد يكون ذلك بسبب محدودية تفكير النساء بهذا المستوى التعليمي وقلة وعيهن وإطلاعهن على القوانين وتوجهات المجتمع والدولة بشكل عام. ونستنتج من الجدول السابق بأن التوجه لقطاع الأعمال وريادة الأعمال لا يرتبط بمستوى تعليمي معين. ولكن تجدر الإشارة إلى أن المستوى التعليمي لرائدة الأعمال قد يعكس مستوى المهارات والمعارف المتوفرة لديها. كما يؤثر في مستوى توجهها نحو ريادة الأعمال ومستوى الكفاءة والإدارة في ممارسة الأعمال التجارية بالشكل العلمي المدروس. الأمر الذي قد ينعكس على أداء المشروع الريادي، ويؤثر بالتالي في أثره التنموي.

### ت- توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير الولاية

تعد البيئة المحيطة برائدة الأعمال من العوامل المؤثرة في فكرة تأسيس المشروع الريادي وتطويره وفي تشكيل شخصية صاحبة المشروع، بما تحمله تلك البيئة من أفكار وعادات وتقاليد وثقافات. فالمناطق التي غالباً ما تكون قريبة من المنافذ الحدودية تكون أكثر البيئات التي تخلق شخصيات ذات أفكاراً تحريرية وانفتاحاً لسكانها. في حين نجد أن البيئات التي تعد منعزلة إلى حد ما غالباً ما تساهم في خلق شخصيات أكثر تمسكا بعادات وتقاليد المجتمع، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (7):

## جدول (7)

### توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير الولاية

الولاية	التكرارات	النسب المئوية
مسقط	10	4.3
العامرات	22	9.4
قريات	13	5.6
بوشر	59	25.2
السيب	115	49.1
مطرح	15	6.4
<b>المجموع</b>	<b>234</b>	<b>100</b>

يعكس الجدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب مكان الإقامة الحالية. حيث احتلت ولاية السيب المرتبة الأولى من حيث أعداد رائدات الأعمال القاطنات فيها والتي بلغت (115) رائدة أعمال بنسبة تقترب من نصف العينة شكلت (49.1%). ويعود ذلك كونها تشكل أكثر ولاية في محافظة مسقط ترتفع نسبة القاطنين فيها مقارنة بغيرها من الولايات. وقد يرجع كذلك بسبب ارتفاع الطلب والعرض في المشاريع الريادية بالولاية. إضافة إلى أسباب تتعلق بفرص الاستثمار وسهولة ممارسة أنشطة ريادة الأعمال. وجاءت ولاية بوشر في المرتبة الثانية بنسبة تصل إلى (16.7%). وتحتل ولاية العامرات المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (9.4%). واحتلت ولاية مطرح المرتبة الرابعة بنسبة بلغت (6.4%). وتحتل ولاية قريات المرتبة الخامسة بفارق طفيف عن ولاية مطرح بنسبة (5.6%). في حين حصلت ولاية مسقط المرتبة الأخيرة بنسبة (4.3%). ويمكن تفسير انخفاض مشاركة النساء في ولاية مسقط بسبب قلة عدد سكانها وبعدها عن الخدمات ومؤسسات التمويل والمؤسسات المختصة. وكذلك بسبب انخفاض العرض والطلب في مشاريع الولاية. إضافة إلى أسباب تتعلق بقلة فرص الاستثمار وما تحمله من عوامل تؤثر على تأسيس النساء لمشاريع ريادية مستقلة. وهذا ما توافق عليه النظرية البنائية الوظيفية بأن المجتمع هو مصدر الوعي ومصدر السلوك سواء في أهدافه أو طاقته الدافعة أو أفعاله لأفراده. أما فيما يخص توزيع رائدات الأعمال اللواتي تم تطبيق معهن دليل المقابلة فقد تم أخذ العينة القصدية بالتساوي رائدتين من كل ولاية من ولايات محافظة مسقط.

## ت-توزيع عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية:

جدول (8)

### توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

النسب المئوية	التكرارات	الحالة الاجتماعية
17.5	41	عزباء
76.5	179	متزوجة
5.1	12	مطلقة
.9	2	أرملة
<b>100</b>	<b>134</b>	<b>المجموع</b>

يوضح الجدول رقم (8) أعلاه التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية. حيث تم توزيع المبحوثات إلى 4 حالات إجتماعية واتضح بأن أغلب رائدات الأعمال من المتزوجات بنسبة بلغت (76.5%) وهذا ما اتفقت عليه تحليل المقابلات حيث أن أغلب المشاركات في الدراسة من المتزوجات. ونشير هنا إلى أن المشروع الريادي لا يعتمد على الحالة الاجتماعية أو التفرغ من الالتزامات الأسرية أو عبء الإعالة. بل يعتمد على رائدة الأعمال نفسها وقدرتها على الموازنة بين المشروع نفسه والأسرة. وهذا يعبر عن أهمية الأسرة بالنسبة لرائدات الأعمال والرغبة في التحسين من أوضاعها ودخلها، وازدياد مستوى المسؤولية الاجتماعية والأسرية. وهذا يتفق مع دراسة طه (2009) والتي توصلت إلى أن أغلب رائدات الأعمال من المتزوجات والتي تلبي المشروعات الريادية احتياجات نسبة عالية من الالتزامات الأسرية. ثم تأتي رائدات الأعمال العازبات بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (17.5%). وهذا ما اتفق عليه مدخل المرأة في التنمية (woman in development) من النظرية النسوية والذي يعنى بالدور الانتاجي للمرأة وتعزيز قدرة النساء على إدارة شؤون الأسرة، وتحسين وتوسيع نطاق أدوار النساء الإنتاجية. والتأكيد على ضرورة الدور الإنتاجي للمرأة دون التنازل عن وظائفها. وتحتل رائدات الأعمال المطلقات المرتبة الثالثة بنسبة بلغت (5.1%). أما الأرامل فتتخض مشاركتهن في مجال ريادة الأعمال بنسبة قليلة جدا تبلغ (0.9%). كما تبين من خلال تحليل المقابلات بأن

مشاركة ريادة الأعمال تتخضع مع العازبات حيث تم مقابلة عازبة واحدة فقط (مقابلة مع مشاركة رقم 11).

ث- توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير عدد الأبناء:

جدول (9)

توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير عدد الأبناء

عدد الأبناء	التكرارات	النسب المئوية
لا يوجد أبناء	47	20.1
أقل من 3	69	29.5
3 إلى 6	90	38.5
6 فأكثر	22	9.4
لا ينطبق	6	2.6
المجموع	234	100

يوضح الجدول رقم (9) أعلاه نتائج التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب عدد أبناء رائدات الأعمال. ونلاحظ من الجدول تقارب في النسب حيث أن أكثر رائدات الأعمال لديهن من (3-6) أبناء بنسبة بلغت (38.5%) ولكن أكثر المبحوثات اللواتي تمت مقابلتهم لديهن 6 أبناء فأكثر. بعدها تأتي رائدات الأعمال اللواتي لديهن أقل من 3 أبناء بنسبة (29.5%). ثم تأتي رائدات الأعمال اللواتي لا يوجد لديهن أبناء بنسبة بلغت (20.1%). وفي المرتبة الرابعة تقع رائدات الأعمال اللواتي لديهن من 6 أبناء وأكثر بنسبة بلغت (9.4%). وفي المرتبة الأخيرة تأتي رائدات الأعمال اللواتي لا ينطبق عليهن متغير عدد الأبناء بنسبة قليلة جدا شكلت (2.6%). وهذا ما اتفقت عليه نتائج المقابلات المتعمقة حيث أن رائدة أعمال واحدة فقط لا ينطبق عليها متغير عدد الأبناء، وأخرى لا يوجد لها أبناء.

## ج- توزيع مجتمع الدراسة وفق متغير نوع المشروع:

جدول (10)

### توزيع عينة الدراسة وفق متغير نوع المشروع

نوع المشروع	التكرارات	النسب المئوية
خدمي	173	73.9
صناعي	35	15.0
حرفي	18	7.7
سياحي	7	3.0
المجموع	234	100

نصت المواد القانونية المنظمة للعمل التجاري على حق المرأة العمانية مثلها مثل الرجل في

ممارسة النشاط التجاري حسب ما ذكر في نص المادة (21) من قانون التجارة (الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (90/55) وتعديلاته)، والذي جاء فيه " كل من بلغ الثامنة عشرة عاما ولم يكن به مانع قانوني بشخصه أو بنوع المعاملة التجارية التي يباشرها، يكون أهلا للاشتغال بالتجارة". ولم تقيد القوانين المرأة بممارسة أنشطة تجارية معينة، بل أعطاهم الحق في ممارسة جميع الأنشطة التجارية التي يمكن أن يمارسها الرجل والمحددة في المواد (9) و(10) و(11) من قانون التجارة.

ويوضح الجدول رقم (10) أعلاه نتائج التوزيعات التكرارية والنسبية لعينة الدراسة حسب متغير

نوع المشروع. حيث تستحوذ الأنشطة الخدمية على أغلب المشاريع الريادية النسائية بنسبة شكلت (73.9%). وهذا اتفق مع تحليل المقابلات المعمقة، فهناك (9) مشاريع خدمية وهذا يرجع إلى المهارات

التي تمتلكها النساء في هذا النوع من المشاريع. إضافة إلى حالة العرض والطلب ودرجة المنافسة المتيسرة في هذا النوع من المشاريع في السوق. فضلا عن ملائمة المشاريع الخدمية مع طبيعة المرأة

وخصوصيتها وميولها ومواهبها. وهذا يتفق مع دراسة (Barrett 2012) ودراسة العاجيب (2017)

ودراسة الحوامدة (2009) واللاتي توصلن إلى أن ريادة الأعمال النسائية ذات نمط خدماتي في مشاريعها. ولكن هذا لا يفي وجود نسب ولو ضعيفة تظهر توجه المرأة للقطاعات الأخرى كالصناعة

والحرف والسياحة. فالمرأة أثبتت أنها باستطاعتها الخوض في غمار قطاعات مشاريع متنوعة وتنجح وتبدع فيها. حيث شكلت المشاريع الصناعية الوجهة الثانية لرائدات الأعمال حيث بلغت نسبتها (15%).

تلتها الأنشطة الحرفية بنسبة (7.7%) حيث تعتبر الفتيات هن الأكثر إقبالا على تعلم الحرف والانخراط في العمل الحرفي؛ خصوصا بمساعدة جمعيات المرأة العمانية، ومراكز التدريب التابعة للهيئة العامة للصناعات الحرفية والتي لها دور كبير في هذا الشأن. وهذا يتفق مع نتائج دراسة عبدالله وحتاوي (2014) والتي توصلت إلى دور المؤسسات ومراكز التدريب والجمعيات النسوية في تمكين النساء في تعلم الحرف وتقديم البرامج والدورات التدريبية لتأهيلها. وتأتي الأنشطة السياحية النسبة الأقل لاقبال رائدات الأعمال حيث شكلت نسبة (3%) فقط. ويرجع إنخفاض إقبالهن للمشاريع السياحية إلى حاجة هذه المشاريع إلى رأسمال عالي وموافقات وإجراءات بيروقراطية كثيرة. بالإضافة إلى تأثير هذه المشاريع بالأوضاع السياسية والاقتصادية بنسبة أكثر من غيرها من المشاريع. أما نتائج تحليل المقابلات المعمقة فقد تم مقابلة رائدة أعمال صاحبة مشروع صناعي (مقابلة مع مشاركة رقم 2) وآخر حرفي (مقابلة مع مشاركة رقم 6) وآخر سياحي (مقابلة مع مشاركة رقم 4) بنسب متساوية. وهنا لابد من الإشارة إلى توجهات رائدات الأعمال وإقبالهن على المشاريع الريادية دون غيرها ترتبط بحجم السوق وفرصه والقدرات الإدارية وتوفير التمويل والحصة السوقية وغيرها من العوامل المؤثرة.

#### ح- توزيع عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات العمل في المشروع:

#### جدول (11)

#### توزيع عينة الدراسة وفق متغير عدد سنوات العمل في المشروع

عدد سنوات العمل في المشروع	التكرارات	النسب المئوية
أقل من سنتان	65	27.8
سنتان إلى خمس	97	41.5
ست إلى عشر سنوات	40	17.1
أكثر من عشر سنوات	32	13.7
<b>المجموع</b>	<b>234</b>	<b>100</b>

يوضح الجدول رقم (11) أعلاه نتائج التوزيعات التكرارية والنسبية لعينة الدراسة حسب عدد

سنوات العمل في المشروع الريادي. ونلاحظ من الجدول بأن ما يقارب نصف المشاريع الريادية النسائية عدد سنوات عملها من (سنتان إلى خمس سنوات) وشكلت نسبتها (41.5%). وهذا ما اتفقت عليه نتائج

المقابلات المعمقة حيث أن 7 من المشاريع ريادية عدد سنوات عملها من (سنتان إلى 5). أي أن اقبال رائدات الأعمال لريادة الأعمال وليد هذه السنوات وأمر تأسيسها حديث وهي مشاريع ناشئة وفي بداية عملها. ثم تليها عمر المشاريع التي أقل من سنتان بنسبة بلغت (27.8%). وتأتي في المرتبة الثالثة عمر المشاريع الريادية النسائية من عمر (ست إلى عشر سنوات) بنسبة شكلت (17.1%). وتتنخفض المشاريع الريادية من عمر أكثر من عشر سنوات بنسبة (13.7%). كما اتفق ذلك مع نتائج المقابلات المعمقة حيث أن مشروعين رياديين فقط عمرها أكثر من عشر سنوات (المبحوثة 3) و(المبحوثة 8). وقد يشير ذلك إلى أهمية ريادة الأعمال النسائية وحاجتها للدعم والتشجيع.

وتعكس النسب السابقة وصول مستوى ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال النسائية وسعيهن الحثيث المستمر للمشاركة في سوق العمل الريادي وقطاع الإنتاج. وأنها بدأت تساهم وبشكل فعال في تنمية أسرتها ومجتمعها وفي تنمية قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

خ- توزيع عينة الدراسة وفق متغير المعدل السنوي العائد من المشروع:

#### جدول (12)

توزيع عينة الدراسة وفق متغير المعدل السنوي العائد من المشروع

النسب المئوية	التكرارات	المعدل السنوي العائد من المشروع
93.2	218	أقل من نصف مليون ريال
2.6	6	نصف مليون إلى مليون ونصف
.4	1	أكثر من مليون ونصف إلى 3 مليون
3.8	9	غير محدد
<b>100</b>	<b>234</b>	<b>المجموع</b>

يوضح الجدول رقم (12) نتائج التوزيعات التكرارية والنسبية لعينة الدراسة حسب المعدل

السنوي العائد من المشروع الريادي. حيث تم تقسيم المعدل وفقاً للمعدلات المعتمدة من مؤسسة ريادة. ونلاحظ من الجدول بأن أغلب المعدل السنوي العائد من المشروع الريادي يقل عن نصف مليون ريال بنسبة شكلت (93.2%) بمبالغ متفاوتة بين آلاف قليلة وبين مئات الآلاف وهذه تصنف ضمن المشاريع الصغرى حسب تصنيفات مؤسسة ريادة. وهذا ما اتفق كذلك مع نتائج تحليل المقابلات المعمقة حيث أن أغلبهم حققن بهذا المعدل السنوي. كما أضافت (مقابلة مع مشاركة رقم 3) بأن المعدل السنوي يقارب 400 ألف ريال عماني، أما (مقابلة مع مشاركة رقم 9) فيبلغ 20 ألف ر.ع. تقريباً، و(مقابلة مع مشاركة رقم 10) أضافت بأن المعدل السنوي يتراوح تقريباً (50) ألف ر.ع، أما (مقابلة مع مشاركة رقم 11) فذكرت بأنه يتراوح (30) ألف ر.ع. تقريباً. وتبين حوالي (3.8%) من رائدات الأعمال في عينة الدراسة لم يحددن المعدل السنوي العائد من المشروع وذلك لأسباب غير معلومة تماماً للباحثة ولكن يمكن التكهن بها. وأهمها ربما تخوفهن من استخدام هذه المعلومات لأغراض غير بحثية. وتليها في المرتبة الثالثة المعدل السنوي العائد من المشروع الذي يتراوح بين نصف مليون إلى مليون ونصف ريال بنسبة قليلة شكلت نسبة (2.6%) والتي تعتبر من المشاريع الصغيرة. وفي المرتبة الأخيرة تأتي رائدة أعمال واحدة يصل معدلها السنوي العائد من المشروع الريادي أكثر من مليون ونصف إلى 3 مليون بلغت نسبتها (0.4%) أي أنها من المشاريع المتوسطة. وهذا يعود إلى حداثة المشاريع الريادية والمعدلات التي تكسب منها.

د- توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدوافع الريادية:

جدول (13)

توزيع عينة الدراسة وفق متغير الدوافع الريادية

النسب المئوية %	التكرارات	الدوافع الريادية
61.5	144	تحقيق الذات
48.7	114	زيادة الدخل
23.1	54	عدم توفر فرصة عمل
37.6	88	السعي نحو الاستقلال
40.6	95	تحسين دخل الأسرة
211.5	495	المجموع

يتضح من الجدول رقم (13) أعلاه نتائج التوزيعات التكرارية والنسبية لعينة الدراسة حسب متغير الدوافع الريادية، حيث تم تقسيم الدوافع إلى 6 دوافع ريادية وبإمكان المشاركة في الدراسة اختيار أكثر من دافع. ونلاحظ من الجدول بأن الدافع الرئيسي لريادة الأعمال النسائية في المجتمع العماني هو الرغبة في تحقيق الذات حيث تكرر على (144) رائدة أعمال وبنسبة بلغت (61.5%)، حيث يعتبر دافعاً محفزاً ويرجع ذلك بشكل أساسي؛ لتصنع المرأة نفسها وتحتل مكانة مرموقة في المجتمع وتبني شخصيتها وذاتها وتشارك في المجتمع فرائدات الأعمال يجدن دخولهن في عالم ريادة الأعمال تحقيق لذواتهن. ويليه في المرتبة الثانية دافع زيادة الدخل بتكرار (114) وبنسبة بلغت (48.7%) وهذا بنفسه يشكل استقلال مادي للمرأة دون اعتمادها على أي أحد وتخفيف جزء من الأعباء المالية على الأسرة وتحسين الوضع المعيشي لها. ويليه في المرتبة الثالثة دافع تحسين دخل الأسرة بتكرار (95) وبنسبة شكلت (40.6%) وهذا الدافع مرتبط مع الدافع السابق فعندما يزيد دخل الفرد فإن ذلك يحسن من دخل الأسرة. ويليه في المرتبة الرابعة دافع السعي نحو الاستقلال بتكرار (88) وبنسبة بلغت (37.6%) حيث أن المرأة تسعى للاستقلال بذاتها عند مشاركتها في المشروع الريادي سواء بالاستقلال المادي والأسري وغيره. ويأتي في المرتبة الخامسة والأخيرة دافع عدم توفر فرصة العمل بتكرار (54) وبنسبة مئوية

بلغت (23.1%). وهذا يعتبر دافع بسيط نظرا لاهتمام رائدات الأعمال بتحقيق دوافع وأثار أخرى غير فرص العمل والوظائف.

هـ- توزيع عينة الدراسة وفق متغير مصادر التمويل للمشروع الريادي:

جدول (14)

توزيع عينة الدراسة وفق متغير مصادر التمويل للمشروع الريادي

النسب المئوية	التكرارات	مصادر التمويل للمشروع الريادي
72.2	169	ذاتية
19.2	45	قروض
6.8	16	دعم من المؤسسات المختصة
1.7	4	وجود شركاء
<b>100</b>	<b>234</b>	<b>المجموع</b>

بالنسبة لمؤشرات وضع المرأة العمانية في مجال ريادة الأعمال، فقد نصت المواد القانونية المنظمة للعمل التجاري على حق المرأة العمانية مثلها مثل الرجل بممارسة النشاط التجاري كما سبقت الإشارة إليه. ولقد كان للمرأة العمانية حصتها من الاستفادة من خطط وبرامج الإعداد لدخول مجال التجارة وريادة الأعمال. فضلا عن حصولها على التمويل والقروض والدعم من المؤسسات المختصة. وبالرغم من أن الحصول على التمويل أمر أساسي لنمو وتطور المشاريع الريادية ولزيادة إنتاجيتها إلا أن نتائج الجدول رقم (14) أعلاه تشير إلى أن أكثر من نصف المشروعات الريادية النسائية تم تأسيسها بتمويل ذاتي كمصدر لتمويل للمشروع شكلت نسبته (72.2%) وهذا ما اتفقت عليه نتائج المقابلات المعمقة حيث أن مصدر تمويل 8 من الرائدات ذاتيا. بينما لجأ بعض من رائدات الأعمال إلى قروض من مصادر أخرى لإتمام عملية التأسيس بنسبة شكلت (19.2%). حيث تشير إحصاءات صندوق الرفد بأنه منذ إفتتاح صندوق الرفد في عام 2014م بلغ عدد المستفيدين من الدعم التمويلي (2173) مستفيدا، شكل المستفيدين الذكور نسبة (69%) وشكلت الإناث المستفيدات نسبة (31%) حتى عام 2018م. كما تشير نتائج الجدول أعلاه بأن حوالي (6.8%) من رائدات الأعمال حصلن على دعم

من المؤسسات المختصة. وشكل مصدر وجود الشركاء كمصدر تمويل نسبة (1.7%) لرائدات الأعمال. وهذا ما اتفقت عليه نتائج المقابلات المعمقة حيث أن مبحوثة واحدة فقط (مقابلة مع مشاركة رقم 1) لديها شركاء في مشروعها الريادي. وهذا ما يتفق مع الغاية (5-ج) من غايات وأهداف التنمية المستدامة في اعتماد وتخصيص مبالغ وموازنات تشغيلية وتمويلية للبرامج والأنشطة في الخطط الخمسية والسنوية لتمكين النساء ضمن الموازنات العامة للدولة التي تشمل كافة القطاعات وكافة المجالات والتي من بينها تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2018).

ز- توزيع عينة الدراسة وفق متغير عدد الأيدي العاملة بالمشروع:

جدول (15)

توزيع عينة الدراسة وفق متغير عدد الأيدي العاملة بالمشروع

عدد الأيدي العاملة بالمشروع	التكرارات	النسب المئوية
من عامل واحد إلى 5 عمال	160	68.4
من 6 إلى 25 عامل	65	27.8
من 26 إلى 99 عامل	9	3.8
المجموع	234	100

يوضح الجدول رقم (15) أعلاه نتائج التوزيعات التكرارية والنسبية لعينة الدراسة حسب عدد الأيدي العاملة بالمشروع الريادي. حيث تم تقسيمها وفقا للمعدلات المعتمدة من مؤسسة ريادة. ونلاحظ من الجدول بأن أكثر من نصف المشاريع الريادية هي مشاريع صغرى يتراوح عدد عمالها من عامل إلى خمس عمال بنسبة بلغت (68.4%). وهذا ما اتفقت عليه تحليل نتائج المقابلات المعمقة حيث أن (7) من المبحوثات مشاريع صغرى. بحيث تتماشى هذه المشاريع مع حاجة السوق والحصة السوقية وقدرات رائدات الأعمال. وهذا ما أكدت عليه دراسة (Elmahdy and Elnakeeb, 2007) بأن أغلب المشاريع الريادية النسائية هي مشاريع صغرى. وتأتي المشاريع الصغيرة في المرتبة الثانية والتي

يتراوح عدد عمالها من (6 إلى 25) عامل شكلت نسبتها (27.8%). أما المشاريع المتوسطة التي يتراوح عدد عمالها من (26-99) عامل شكلت نسبة قليلة جدا بلغت (3.8%) من المشاريع الريادية النسائية. كما أنها كذلك شكلت مبحوثة واحدة فقط (8م) من رائدات الأعمال اللواتي شاركن في المقابلات المعمقة بسبب عمر المشروع الذي وصل أكثر من عشر سنوات. فهذه النسب تشير إلى أن رائدات الأعمال لا يقمن بتوظيف عدد كبير من الأيدي العاملة بمشاريعهن. إلا أنها تعتبر مساهمة منهن في عملية توفير فرص عمل وفتح منافذ دخل لأفراد مجتمعها.

#### رابعاً- صعوبات الدراسة

واجهت الباحثة العديد من الصعوبات أثناء فترة تنفيذ وإعداد الدراسة وأبرز هذه الصعوبات:

1- قلة المصادر التي تغطي موضوع الدراسة؛ لأنها أول دراسة في نفس الموضوع (على حد علم الباحثة) في سلطنة عمان. مما استغرق وقتاً وجهداً طويلاً جداً للبحث عن مصادر أخرى لبناء الإطار النظري الخاص بمشكلة الدراسة.

2- صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات وعدم تسهيلها من قبل الإدارات في المؤسسات المختصة.

3- تحفظ مجموعة كبيرة من رائدات الأعمال في الإجابة على أسئلة الاستبانة خصوصاً فيما يتعلق بمعدل الدخل السنوي العائد من المشروع الريادي وعدد الأيدي العاملة بالمشروع.

4- تعذر الوصول لبعض رائدات الأعمال نتيجة لعدم وجودهن في الفترة التي أجريت فيها الدراسة وهي فترة الصيف.

5- عدم دقة قاعة البيانات التي تشمل رائدات الأعمال الحاصلات على بطاقة رواد أعمال من مؤسسة ريادة. حيث اتضح أن عدد كبير من الأرقام مغلقة وتم تغييرها. كما تضمنت عدد كبير من فئة الرجال والذين أسسوا المشروع الريادي بأسماء زوجاتهم ولذلك تم استبعادهم، أو عدم وجود برنامج (WhatsApp) في الأرقام المسجلة.

6- عدم رد مجموعة كبيرة من رائدات الأعمال تحفظاً على المعلومات. وخوفاً من أن الرابط يكون غير موثوق منه.

7- صعوبة التوصل إلى رائدات الأعمال حيث تم إدخال جميع الأرقام إلى الهاتف والتواصل معهن انفرادياً.

8- انشغال رائدات الأعمال بمشروعهن الريادي وتحججهن بطول استمارة الاستبانة وكثرة أسئلتها.

## الفصل الخامس

## نتائج الدراسة الميدانية

## تمهيد

أولاً- الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال.

ثانياً- معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال.

ثالثاً- الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال.

رابعاً- دور المرأة في ريادة الأعمال وفقاً لمتغير نوع المشروع.

خامساً- دور المرأة في ريادة الأعمال وفقاً لمتغير مصدر التمويل.

سادساً- دور المرأة في ريادة الأعمال وفقاً لمتغير الولاية.

يتناول هذا الفصل عرض للنتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من مجتمع الدراسة، والذي تمثل في رائدات الأعمال الحاصلات على بطاقة رواد أعمال بمحافظة مسقط، والبالغ عددهن (234) رائدة أعمال. وقد تم استخدام المؤشرات الإحصائية الوصفية (المتوسط، النسبة المئوية، الانحراف المعياري) لتلخيص استجابات المشاركات في الدراسة نحو محاور الدراسة المتمثلة في ثلاثة محاور: الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال، والمعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة في ريادة الأعمال، والآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال. وسيتم تحليل تصنيف رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة وفقا لمتغيرات (العمر، المستوى التعليمي، الولاية، الحالة الاجتماعية، عدد الأبناء، نوع المشروع، عدد سنوات العمل في المشروع، معدل الدخل السنوي العائد من المشروع الريادي، الدوافع الريادية من إنشاء المشروع، مصادر التمويل، عدد الأيدي العاملة في المشروع الريادي). كما سيتم الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الفصل الأول، ومدى تحقق الأهداف، ومقارنة النتائج التي ستخرج بها الدراسة مع نتائج الدراسات المرتبطة بموضوع الدراسة والتي تم عرضها في الفصل الثاني، من أجل الخروج بتقييمات شاملة وواضحة ذات معنى حول "دور المرأة العمانية في ريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية".

وسيتم عرض النتائج في شكل جداول بناءً على العمليات الإحصائية المتمثلة في معامل اختبار (T-test)، ومعامل تحليل التباين الأحادي (One way Anova)، بالإضافة إلى الاستعانة بجملة من النماذج الإحصائية مثل التوزيعات النسبية والتكرارية. وسيتم تقسيم النتائج إلى (4) فئات وفقا لأهداف الدراسة، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة.

أولا- الكشف عن الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال في محافظة مسقط.

ثانيا- الوقوف على معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال في محافظة مسقط.

ثالثا- طرح مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال في محافظة مسقط.

رابعا- هل توجد فروق دالة إحصائية لدور المرأة في ريادة الأعمال تعزى لمتغير نوع المشروع؟

خامسا- هل توجد فروق دالة إحصائية لدور المرأة في ريادة الأعمال تعزى لمتغير مصدر

التمويل؟

سادسا- هل توجد فروق دالة إحصائيا لدور المرأة في ريادة الأعمال تعزى لمتغير الولاية؟

أولا- ما الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال في محافظة مسقط؟

وللإجابة عن السؤال الثاني: ما الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال؟ تم استخدام

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وحساب المتوسط للبعد والقوة النسبية وترتيب قيم المتوسطات.

ويكشف الجدول رقم 16 الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال في مجتمع الدراسة

### جدول (16)

استجابات المشاركات في الدراسة حول الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال

م	العبارة	متوسط الاستجابة	القوة النسبية (%)	الانحراف المعياري	الترتيب
1	مشروعك الريادي وفر لك فرصة عمل مناسبة	2.61	86.9	0.628	11
2	زودك المشروع بالكثير من المهارات الحياتية	2.88	96.2	0.320	3
3	زودك المشروع بالقدرة على المشاركة في صنع القرارات	2.85	95	0.403	4
4	دخولك لهذا المجال أفادك في الاستقلالية بذاتك	2.82	94	0.465	5
5	المشروع ساعدك في التكيف مع الظروف المتغيرة	2.75	91.6	0.499	8
6	ساهم المشروع في زيادة الوعي ومعرفتك بالأمر المحيط	2.92	97.3	0.289	1
7	ساهم المشروع في زيادة قدرتك على التفكير بعيد المدى والتخطيط للمستقبل	2.91	97.2	0.295	2
8	المشروع حسن من وضع أسرتك المعيشية	2.50	83.2	0.676	13
9	ساهم المشروع في زيادة التقدير والاحترام من قبل الأسرة والمجتمع	2.69	89.6	0.557	9

5	0.437	94	2.82	المشروع ينتج سلع ويقدم خدمات تلبي احتياجات أفراد المجتمع	10
14	0.774	78.5	2.35	ساهم مشروعك الريادي في توفير فرص عمل لأفراد المجتمع وخفض معدلات البطالة	11
10	0.575	89.3	2.68	مشروعك يحفز الأسواق ويشجع الابتكار والمبادرة والتنافس	12
6	0.488	93.3	2.80	ريادة الأعمال تساهم في نشر القيم الاجتماعية والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع	13
14	0.648	81.5	2.44	ساهم المشروع في نشر التكافل والعدالة الاجتماعية في المجتمع	14
12	0.646	85.8	2.57	مشروعك الريادي يدعم الاقتصاد العماني ويساهم في انتعاشه	15
15	0.723	73.9	2.22	مشروعك ساهم بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة	16
7	0.562	91.7	2.75	مشاركة المرأة بريادة الأعمال انعكاس لدرجة التقدم التي وصلت إليها الدولة	17
الانحراف المعياري=0.205		القوة النسبية=89.3		المتوسط العام=2.68	

يكشف الجدول رقم (16) أعلاه استجابات المشاركين في الدراسة عن الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال، واشتمل الجدول على (17) فقرة تم ترتيبها وفقاً لمتوسط استجابات أفراد مجتمع الدراسة. وكشفت الاستجابات عن وجود عدة آثار اجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال. وبلغ المتوسط العام لمستوى الآثار الاجتماعية في مجتمع الدراسة (2.68) وبقوة نسبية (89.3%) وانحراف معياري (0.205). ويتضح من الجدول السابق بأن أعلى متوسط استجابة كان لعبارة "ساهم المشروع في زيادة الوعي ومعرفتك بالأمور المحيطة" بمتوسط بلغت قيمته (2.92). وهذا يوضح مستوى التأثير الاجتماعي الكبير الذي تنتجه ريادة الأعمال على مساهمة المرأة فيزيديها ووعي وإدراك بالأمور المحيطة حولها كإمامها بقوانين وتشريعات وإجراءات ودراسة جدوى وحاجة

السوق من سلع وخدمات ومعرفتها بسلوكيات الأفراد في الشراء وزيادة وعيها بالاقتصاد مثل فرض الجمارك على الواردات التي تستخدمها في مشروعاتها ومعرفتها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وغيرها الكثير. فإن هذا يعتبر أكثر أثر اجتماعي لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال في مجتمع الدراسة، لاسيما أن العبارة حازت على أعلى قوة نسبية بين العبارات حيث بلغت (97.3%).

ثم جاءت عبارة "ساهم المشروع في زيادة قدرتك على التفكير بعيد المدى والتخطيط للمستقبل" في المرتبة الثانية بمتوسط إجمالي بلغ (2.91) وبقوة نسبية بلغت (97.2%). ويمكن تفسير ذلك بأن المشروع الريادي ساهم في الارتقاء بقدرات رائدة الأعمال على التفكير بعيد المدى والتخطيط والتنظيم لحياتها ومستقبل أسرتها.

وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "زودك المشروع بالكثير من المهارات الحياتية" بمتوسط (2.88) وبقوة نسبية بلغت (96.2%). بلا شك فإن المشروع الريادي يزود رائدة الأعمال بالكثير من المهارات الحياتية كمهارة التواصل والتعامل مع الآخرين واستخدام التكنولوجيا ومهارة التخطيط ومهارة إدارة وتنظيم الوقت ومهارة إدارة المخاطر ومهارة القيادة والتسويق وغيرها من المهارات الفعالة النافعة.

وجاءت عبارة "زودك المشروع بالقدرة على المشاركة في صنع القرارات" في المرتبة الرابعة بمتوسط (2.85) وبقوة حسابية بلغت (95%). حيث أن صنع القرارات لا يقتصر فقط في المنزل والحياة الأسرية لرائدة الأعمال بل يتعداه في الحياة الوظيفية وفي المشاركة في قرارات المجتمع، بالإضافة إلى اتخاذها لقرارات تخص مشروعها الريادي كافتتاح فرع آخر أو التوسعة أو زيادة خط إنتاج أو الانتقال إلى نوعية من العملاء كانتقالها من الأفراد إلى تعاملها مع المؤسسات أو الشركات أو الجهات والمؤسسات الحكومية. وهذا ما توصلت إليه دراسة طه (2009) التي أقيمت في الخرطوم، حيث تشير النتائج بأن تأثير المشروعات الريادية واضح بدرجة كبيرة على وضع صاحبات المشاريع داخل الأسرة؛ فكلما زادت مساهمة المرأة في المشاريع كلما زادت من مكانتها الاجتماعية وأصبح لها قرارات وتأثير في شؤون الأسرة.

وفي المرتبة الخامسة جاءت عبارة "المشروع ينتج سلع ويقدم خدمات تلبي احتياجات أفراد المجتمع" وعبارة "دخولك لهذا المجال أفادك في الاستقلالية بذاتك" بمتوسط حسابي (2.82) وبقوة نسبية بلغت (94%) حيث أن المشروع الريادي النسائي بالطبع ينتج ويقدم العديد من السلع والخدمات لأفراد المجتمع مثل تنسيق الزهور وصالونات التجميل وتغليف الهدايا ومشاريع التصميم ومحلات الملابس

وغيرها، وجميعها تلبي خدمات للأفراد، بالإضافة إلى تأثير المشروع الريادي على استقلالية المرأة بذاتها وعدم اعتمادها على الآخرين بفضل الدخل الذي تحققه من مشروعها.

أما عبارة "ريادة الأعمال تساهم في نشر القيم الاجتماعية والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع" فجاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.80) وبقوة نسبية (93.3%) فهذا بلا شك يعبر عن القيم الاجتماعية التي تنتشرها ريادة الأعمال والمشاريع بين الأفراد كقيم التعاون والصدق والالتزام بأداء المهام وانجاز الأعمال والتكافل والاجتهاد والمنافسة الشريفة والتشجيع على التغيير والانتقال إلى وضع أكثر تطور وشعور رائدات الأعمال بالمسؤولية تجاه مشاركتهن للمجتمع والرغبة في تطويره وتقديمه والتشجيع للسلوكيات الايجابية الدافعة لدفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وفي المرتبة السابعة جاءت عبارة "مشاركة المرأة بريادة الأعمال انعكاس لدرجة التقدم التي وصلت اليها الدولة" بمتوسط حسابي (2.75) وبقوة نسبية (91.7%) وذلك لأن من معايير تقدم الدول في تقارير الأمم المتحدة للتنمية مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، كما أن انخراط المرأة في ريادة الأعمال هو تفعيل للنصف الثاني من المجتمع ومساهمته في الاقتصاد مما يؤدي إلى انتعاشه وتطور الدولة نتيجة لذلك.

أما العبارة "المشروع ساعدك في التكيف مع الظروف المتغيرة" جاءت في المرتبة الثامنة بمتوسط (2.75) وبقوة نسبية (91.6%). فهذا يعني بأن المشروع الريادي ساعد المرأة على تكيفها مع الظروف المتغيرة من غلاء المعيشة ومن قلة توافر فرص العمل وتكيفها لتأسيس فرصة عمل بديلة لها.

وجاءت في المرتبة التاسعة عبارة "ساهم المشروع في زيادة التقدير والاحترام من قبل الأسرة والمجتمع" بمتوسط (2.69) وبقوة نسبية (89.6%). فهذا يشير إلى الأثر الاجتماعي الذي تتركه ريادة الأعمال على رائدات الأعمال في زيادة التقدير والاحترام من قبل أسرتهن ومجتمعها بحكم أنها أصبحت امرأة منتجة وفعالة في المجتمع تساهم وتشارك في العملية التنموية وتساهم في انتعاش واقتصاد الدولة وترفع من الناتج المحلي الإجمالي بها.

أما العبارة "مشروعك يحفز الأسواق ويشجع الابتكار والمبادرة والتنافس" جاءت في المرتبة العاشرة بمتوسط (2.68) وبقوة نسبية (89.6%) وهذا يوضح أهمية المشروع الريادي في تحفيز الأسواق وتشجيع المنافسة مع المشاريع الأخرى من خلال الابتكار في عدة مظاهر كالتجديد والابداع في أفكار تقديم السلع أو الخدمات وطرق عرضها وتسويقها، كما أن الابتكار طال القطاعات التي تشارك بها المرأة والتي كانت حكرًا على الرجال فقط.

وجاءت في المرتبة الحادية عشر عبارة "مشروعك الريادي وفر لك فرصة عمل مناسبة"

بمتوسط (2.61) وبقوة نسبية (86.9%). وهذا يوضح الأثر الاجتماعي لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال من خلال توفير فرصة عمل لرائدات الأعمال خصوصا في ظل قلة الوظائف وارتفاع عدد الباحثات عن عمل.

أما العبارة "مشروعك الريادي يدعم الاقتصاد العماني ويساهم في انتعاشه" جاءت في المرتبة الثانية عشر بمتوسط (2.57) وبقوة نسبية (85.8%). حيث أفادت المشاركات بأن مشروعاتهن الريادية تدعم الاقتصاد العماني وتساهم في انتعاشه وذلك من خلال زيادة الإنتاج الوطني وتكوين نواة لمشاريع وطنية قد تتوسع وتنطلق للعالمية مما يسهم في زيادة الناتج المحلي للاقتصاد العماني.

وجاءت عبارة "المشروع حسن من وضع أسرتك المعيشية" في المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي (2.50) وبقوة نسبية (83.2%). حيث اتفقت المشاركات بأن المشروع الريادي حسن من الوضع الأسري المعيشي وذلك من خلال إيجاد مصدر دخل على الأسرة والتخفيف من الأعباء المالية للأسرة. وهذا ما اتفقت عليها دراسة عرفان (2007) ودراسة ميساء حبيب (2009) التي أقيمت في سوريا، والتي أسفرت نتائجها عن أن المشروعات الريادية كان لها أكبر الأثر في زيادة دخل الأسرة الشهري، واستطاعت توفير المصاريف اليومية وشراء المستلزمات التي لم تستطيع الأسرة توفيرها من قبل وتحسين الوضع المعيشي الأسري.

أما العبارة "ساهم المشروع في نشر التكافل والعدالة الاجتماعية في المجتمع" جاءت في المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي (2.44) وبقوة نسبية (81.5%). حيث أن مشروع المرأة ينعكس على أسرتها من خلال تشغيل أفراد الأسرة كما يزيد من دخل الأسرة مما يرفع من مستواها الاقتصادي من أسرة غير منتجة إلى أسرة ذات دخل. وذلك يفسر نشر ريادة الأعمال للتكافل والعدالة الاجتماعية والمساواة وذلك يتضح من خلال التشريعات والقوانين التي ساوت بين الرجل والمرأة في قوانين العمل والتجارة مما يحفز المرأة للمشاركة التنموية والإسهام في المجتمع.

في حين حصلت العبارة "مشروعك ساهم بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة" في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.22) وبقوة نسبية (73.9%) على الرغم من أهميته كأثر اجتماعي لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال إلا أن العبارة حازت على أقل متوسط حسابي ونعتقد بأن السبب وراء ذلك هو عدم وعي ومعرفة المشاركات بتأثير مشاريعهن على الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وعدم إلمامهن

بعض المفاهيم الاقتصادية. أو قد يكون استنفاص المشاركات من أن مشاريعهن لها ذلك التأثير على المستوى الاقتصادي للدولة والمتمثل في رفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

### ثانياً- ما معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال في محافظة مسقط؟

على الرغم من توافر الحوافز للمرأة العمانية لدخول عالم ريادة الأعمال. والتي قد لا تتوفر للنساء في المجتمعات الأخرى، من ميزانية وفرص تعليم وفئة عمرية ومؤسسات مختصة وقوانين مساوية وبيئة اقتصادية مستقرة. إلا أن مشاركة المرأة العمانية في ريادة الأعمال يعود إلى مواجهتهن لبعض المعوقات والتحديات والتي تؤثر سلباً في أدائها وتعيق نموها وتحد من دورها التنموي ومن وقدرتها على التوسع والنمو وهناك بعض التحديات نستطيع القول بأن السلطنة تخطت بعضها منها ومع ذلك فإن هناك أمور نحتاج لمزيد من الإضاءة حولها. وللإجابة عن السؤال الثالث في الدراسة: ما المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة في ريادة الأعمال لدى مجتمع الدراسة؟ تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وحساب المتوسط العام للبعد وكذلك القوة النسبية وترتيب المتوسطات للكشف عن استجابات المشاركات في مجتمع الدراسة. ويكشف الجدول التالي المعوقات والتحديات التي تحد وتوق مساهمة المرأة في ريادة الأعمال لدى مجتمع الدراسة.

### جدول (17)

#### استجابات المشاركات في الدراسة عن معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال

الترتيب	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة		العبارة	م
		الوزن النسبي (%)	القيمة		
8	0.796	67.8	2.03	صعوبة التوفيق بين المشروع والالتزامات العائلية	1
13	0.773	55	1.65	لا أجد وقت لإدارة ومراقبة المشروع	2
6	0.824	76.4	2.29	عدم توافر رأس المال الكافي لبدء المشروع	3
4	0.748	80.1	2.40	صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية	4
14	0.718	51.3	1.54	ضعف امتلاك المرأة مهارات لإدارة المشروع	5
15	0.711	48.1	1.44	لا توجد للمرأة الجرأة وخوفها من نظرة المجتمع لها	6

16	0.641	45.3	1.36	عدم ثقة المرأة بذاتها وقدراتها ومهاراتها	7
7	0.837	73.8	2.21	نقص التأهيل والتدريب والورش والبرامج	8
11	0.819	59.8	1.79	الفجوة والتمييز بين الرجل والمرأة في ريادة الأعمال	9
12	0.832	55.8	1.68	المرأة لم تعطى الحق الكافي في ريادة الأعمال	10
10	0.834	62.8	1.88	ضعف وعي المجتمع بقدرات المرأة وفعالية دورها ومشاركتها	11
1	0.717	85	2.55	الإجراءات البيروقراطية معقدة في المعاملات الحكومية	12
3	0.732	80.5	2.41	غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع لريادة الأعمال النسائية	13
2	0.716	81.1	2.43	عدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة خاصة بريادة الأعمال	14
9	0.804	65.1	1.95	استهتار الموظفين في المشاريع النسائية	15
5	0.747	78.8	2.36	ندرة تواصل المؤسسات المختصة	16
الاتحراف		القوة النسبية=66.7		المتوسط العام=2.00	
المعياري=0.391					

يوضح الجدول رقم (17) استجابات المشاركات في الدراسة حول معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال والذي اشتمل على (16) فقرة تم ترتيبها وفقا لمتوسط استجابات أفراد مجتمع الدراسة. ويكشف الجدول عن وجود عدة معوقات وتحديات بمجتمع الدراسة بمتوسط عام بلغ (2.00) وبقوة نسبية بلغت (66.7) وانحراف معياري (0.391).

ويظهر من الجدول بأن أعلى متوسط كان لعبارة "الإجراءات البيروقراطية معقدة في المعاملات الحكومية" والتي جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.55) بقوة نسبية (85%). ونفس ذلك بأن رائدات الأعمال يواجهن تعقيدات بيروقراطية في إجراء المعاملات الحكومية لمشاريعهن وبطء تخليص المعاملات من قبل الموظف في المؤسسات المختصة أي الروتين والإجراءات المطول في المؤسسات الحكومية، حيث يمر تأسيس المشروع بسلسلة من الإجراءات وفي العديد من الجهات المختصة مما يستهلك الكثير من الجهد والوقت، وقلة التنسيق بين المؤسسات الحكومية وهذا

المعوق له تأثير قوي وفعال في مشاريع ريادة الأعمال لدى المرأة. وهذا ما اتفقت عليه دراسة العراوي (2012) التي أقيمت في البحرين، والتي قدمت استطلاع لواقع مشاركة المرأة البحرينية في ريادة الأعمال واستخلصت بأن أهم التحديات التي تواجهها هي الحصول على التراخيص وإجراءاتها المعقدة لمزاولة الأنشطة الريادية.

وفي المرتبة الثانية جاءت عبارة "عدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة خاصة بريادة الأعمال" بمتوسط حسابي (2.43) وبقوة نسبية (81.1%). حيث يتضح بأن التشريعات المنظمة لمجال ريادة الأعمال جاءت عامة وغير مفصلة لتفاصيل الإجراءات الخاصة بريادة الأعمال مما يجعل تفسير نصوص هذه التشريعات مرهون بالقائمين على المؤسسات المختصة وتأويلاتهم المختلفة حسب الحالة المعروضة والمجال المراد تأسيس المشروع فيه. حيث تعتبر العوائق التشريعية من أكثر المعوقات والتحديات التي تواجه رائدات الأعمال وتقلل من فرص الدخول للمشاركة في ريادة الأعمال. ويجب أن تصاغ اللوائح والقوانين بعناية ودقة مع مراعاة آثارها على جميع رواد الأعمال. كما يجب أن تتاح الفرصة لتقديم الملاحظات على اللوائح من قبل رواد الأعمال قبل أن يتم تشريعها.

وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع لريادة الأعمال النسائية" بمتوسط (2.41) وبقوة نسبية بلغت (80.5%). وقد تعني المشاركات من خلال هذه العبارة بعدم وجود حوافز خاصة بمشاريع ريادة الأعمال النسائية حيث أن من المعلوم بأن الحكومة العمانية تدعم مشاريع ريادة الأعمال بشكل عام ودون تمييز بين رجل وامرأة.

وجاءت عبارة "صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية" في المرتبة الرابعة بمتوسط (2.40) وبقوة حسابية (80.1%) حيث أن هذه العبارة تعني بأن رائدات الأعمال تواجه صعوبة للوصول إلى الأسواق الخارجية من خلال تسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية إقليمياً أو دولياً وقد يكون من الجهات المعنية بذلك حيث أن التسويق في الأسواق الخارجية يتطلب تنسيق من الجهات المعنية والحصول على تراخيص وتصاريح لدى تلك الدول.

وفي المرتبة الخامسة جاءت عبارة "ندرة تواصل المؤسسات المختصة" بمتوسط حسابي (2.36) وبقوة نسبية (78.8%) حيث أشارت المشاركات ندرت تواصل وتنسيق المؤسسات المختصة في ريادة الأعمال لمتابعة وضع المشروع الريادي ونجاحه وفي حال رغبة رائدة الأعمال بدورات أو ورش وبرامج تدريبية أو غيره. فرائدات الأعمال يفقدن تواصل المؤسسات المختصة لها فهي التي تعتبر مصدر قوة ودعم لمشاريعهن.

أما عبارة "عدم توافر رأس المال الكافي لبدء المشروع" فجاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.29) وبقوة نسبية (76.4%) حيث يعتبر عدم توافر رأس المال الكافي لبداية المشروع من العوائق والتحديات التي تواجه رائدات الأعمال خصوصا لبدء وتأسيس المشروع. ولكن هذا يختلف مع ترتيب الصعوبات والتحديات التي تواجه رائدات الأعمال في دراسة (العاجيب، 2017) التي أقيمت في الأردن، والتي جاءت فيها الصعوبات المالية وعدم توافر رأس المال الكافي لرائدة الأعمال في المرتبة الأولى.

وفي المرتبة السابعة جاءت عبارة "نقص التأهيل والتدريب والورش والبرامج" بمتوسط حسابي (2.21) وبقوة نسبية (73.8%) حيث يعتبر نقص التأهيل والبرامج والورش التدريبية من المعوقات والتحديات التي تواجه رائدات الأعمال حيث أنهن يحتجن لهذه الورش حتى قبل تأسيسها للمشروع الريادي كورش لاكتشاف ذواتهن ومهاراتهن وتزويدهن بالأدوات اللازمة لبدء عملهن وصناعة أفكار المشاريع الريادية وكيف يصبحن رائدات أعمال ناجحات، ووضع الخرائط الذهنية وكيفية تحديد الأهداف الذكية للمشروع ودراسة الجدوى الاقتصادية وورش التسويق والمهارات الريادية وإدارة الصعوبات المالية وغيرها من البرامج الفعالة. مع أن مؤسسة ريادة أصدرت في تقريرها السنوي لعام 2018م بأن المؤسسة قدمت (894) استشارة تخصصية ودراسة جدوى اقتصادية لدعم رواد الأعمال حتى نهاية عام 2018م. حيث نفذت (35) برنامج تدريبي استفاد منه (1061) من رواد الأعمال من ذكور وإناث (ريادة، 2018). كما أنها نفذت برامج الدعم الفني لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع شركة تنمية نفط عمان في (التشريعات التجارية لرواد الأعمال، التسويق الإلكتروني، آلية تسعير المنتجات، مهارات التفاوض، إدارة المشتريات الخارجية والشحن والتأمين والتخلص الجمركي، التخطيط الاستراتيجي وخطط العمل، التفاوض التعاقد الناجح وإدارة الأزمات القانونية) وبلغ عدد رواد الأعمال المستفيدين من هذه البرامج (357) رائد ورائدة أعمال (ريادة، 2018).

أما العبارة "صعوبة التوفيق بين المشروع والالتزامات العائلية" جاءت في المرتبة الثامنة من التحديات بمتوسط (2.03) وبقوة نسبية بلغت (67.8%) فهذا يعني بأن رائدات الأعمال تواجه هذا التحدي ولكن لم يكن من المعوقات الأولى؛ وهذا قد يرجع إلى أن المشاركات في الدراسة من الحاصلات على بطاقة رواد أعمال (أي المتفرغات كلياً للمشروع) وليس لديهن أي وظيفة أخرى فهن بقدر معقول يوفقن بين إدارة المشروع الريادي والالتزامات الأسرية والعائلية.

وجاءت في المرتبة التاسعة عبارة "استهتار الموظفين في المشاريع النسائية" بمتوسط (1.95) وبقوة نسبية (65.1%)، ويُعد هذا الاستهتار من المعوقات التي تواجهها المرأة حيث أن عدم اكرث

موظفي الجهات المختصة بمشاريع المرأة يُفقدوا الثقة في قدرتها على إدارة المشروع ونجاحه وقد يؤدي إلى شعورها بالسلبية وإغلاق المشروع لعدم تعاون المختصين معها في تذليل المصاعب التي تواجهها عادة المشاريع الناشئة.

أما العبارة "ضعف وعي المجتمع بقدرات المرأة وفعالية دورها ومشاركتها" جاءت في المرتبة العاشرة بمتوسط (1.88) وبقوة نسبية (62.8%)، حيث أن قلة الوعي بقدرات المرأة وما تمتلكه من إمكانيات وأدوار فعالة في المجتمع إذا ما تم استغلال مواهبها وإشراكها في كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية يعتبر من المعضلات التي تواجهها رائدات الأعمال.

وجاءت في المرتبة الحادية عشر عبارة "الفجوة والتمييز بين الرجل والمرأة في ريادة الأعمال" بمتوسط (1.97) وبقوة نسبية (59.8%)، وهذا يؤكد على أن ثقافة التمييز ومحاباة الرجل لا زالت موجودة في المجتمع وتعاني رائدات الأعمال من تداعياتها على مشاريعهن سواء من قبل الموظفين في الجهات المختصة أو في المجال التجاري والاجتماعي. ولكن ذلك يتنافى مع ما نصته المواد القانونية المنظمة للعمل التجاري على حق المرأة العمانية مثلها مثل الرجل في ممارسة النشاط التجاري حسب ما ذكر في نص المادة (21) من قانون التجارة (الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (90/55) وتعديلاته)، والذي جاء فيه "كل من بلغ الثامنة عشرة عاما ولم يكن به مانع قانوني بشخصه أو بنوع المعاملة التجارية التي يباشرها، يكون أهلا للاستغلال بالتجارة". حيث أن القوانين لم تقيد المرأة بممارسة أنشطة تجارية معينة، بل أعطاهم الحق في ممارسة جميع الأنشطة التجارية التي يمكن أن يمارسها الرجل والمحددة في المواد (9) و(10) و(11) من قانون التجارة، حتى بالنسبة للقوانين المنظمة لمزاولة المهن كالمحاسبة والاستشارات الهندسية والمحاماة، فإنها لم تفرق أو تميز بين الرجل والمرأة، وكفلت لها ممارسة هذه المهن مثلها مثل الرجل. وكذلك حقها في القروض المصرفية والرهن العقاري، وأشكال الائتمان المالي الأخرى.

أما العبارة "المرأة لم تعطى الحق الكافي في ريادة الأعمال" جاءت في المرتبة الثانية عشر بمتوسط (1.68) وبقوة نسبية (55.8%). حيث أفادت المشاركات بأن المرأة لم تعطى حق كافي في ريادة

الأعمال ولكن ليس كمعوق أو تحدي كبير. وجاءت عبارة "لا أجد وقت لإدارة ومراقبة المشروع" في المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي

(1.65) وبقوة نسبية (55%) متقاربة مع نسبة العبارة السابقة وهذا بحكم أن أغلب رائدات الأعمال من

الحالة الاجتماعية المتزوجة فلهن أعباء والتزامات أسرية ولكن لم يكن من المعوقات الأولى وهذا يرجع إلى أن المشاركات من الحاصلات على بطاقة رواد أعمال.

أما العبارة "ضعف امتلاك المرأة مهارات لإدارة المشروع" جاءت في المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي (1.54) وبقوة نسبية (51.3%) حيث أفادت المشاركات بأن ضعف امتلاك المرأة لمهارات إدارة المشروع يعتبر معوق كالمهارات التي ذكرت سابقا في إدارة وتأسيس المشروع ولكن في رأي المشاركات لا تنطبق عليهن كمعوق بدرجة مرتفعة إلى حد ما.

وجاءت عبارة "لا توجد للمرأة الجرأة وخوفها من نظرة المجتمع لها" في المرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي (1.44) وبقوة نسبية (48.1%) وهذا لا يعتبر تحدي بالدرجة الكبيرة لأن المرأة لديها الجرأة ولا تخاف من نظرة المجتمع لها فهي تشارك مع الرجل في المسيرة التنموية بالبلاد وهذا واضح من خلال الإنجازات التي حققتها المرأة العمانية حتى الوقت الحالي. وهذه النظرة إن وجدت فإنها تعرقل مسيرتها نحو تطور مشرعا. وهذه تختلف مع دراسة غياب (2015) التي أقيمت في الجزائر، حيث أظهرت نتائجها وجود مجموعة من التحديات الثقافية والقيود الاجتماعية التي تعيق رائدات الأعمال، نتيجة حادثة خروج المرأة للعمل في مهن كانت حكرًا على الرجال. كما أشارت دراسة سلامة (2017) التي استهدفت قيادة الأعمال لمنطقة الشرق الأوسط، بأن العوامل الثقافية في المجتمع والأعراف الاجتماعية ونظرة المجتمع هي من أهم العوائق والتحديات التي تواجه المرأة في قيادة الأعمال. في حين حصلت عبارة "عدم ثقة المرأة بذاتها وقدراتها ومهاراتها" المرتبة السادسة عشر والأخيرة بمتوسط حسابي (1.36) وبقوة نسبية (45.3%) حيث اتفقت المشاركات بأن هذا ليس معوق وتحدي فالمرأة في الوقت الراهن كما نلاحظ فالمرأة تثق بذاتها وقدراتها وما تملكه من مهارات وخبرات في مجالات متعددة. فهي أصبحت تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع، وتلعب دورا فعالا في بناء الدولة وتساهم من خلال ثققتها ومشاركتها في الارتقاء برفعة السلطنة حتى أصبحت رائدة أعمال متمكنة محليا وخليجيا ودوليا.

**ثالثا- ما الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة في قيادة الأعمال في محافظة مسقط؟**

وللإجابة عن السؤال الرابع: ما الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في قيادة الأعمال لدى مجتمع الدراسة؟ حيث تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وحساب المتوسط العام للبعد وكذلك القوة النسبية وترتيب المتوسطات للكشف عن استجابات المشاركات في مجتمع الدراسة. ويكشف الجدول التالي الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في قيادة الأعمال لدى مجتمع الدراسة.

جدول (18)

استجابات المشاركات في الدراسة عن الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال

الترتيب	الانحراف المعياري	متوسط الاستجابة		العبارة	م
		القيمة النسبي (%)	الوزن		
8	0.571	89.7	2.69	تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال	1
9	0.628	88	2.64	وضع تسهيلات خاصة للنساء في قوانين ريادة الأعمال	2
7	0.528	92.5	2.77	تكثيف الدورات والورش التدريبية التي تفيد المرأة في إدارة المشروع	3
5	0.447	94.4	2.83	تضمين مناهج دراسية لريادة الأعمال ابتداءً من طلاب المدارس	4
2	0.353	96.3	2.89	نشر ثقافة ريادة الأعمال في وسائل التواصل الاجتماعي	5
3	0.380	95.4	2.86	تشجيع مساهمة المرأة في صنع القرارات الاقتصادية وتعزيز ثقافتها	6
1	0.309	97.2	2.91	تعزيز الوعي المجتمعي في التمكين الاقتصادي للمرأة وأهمية الدور الذي تقوم به في تطوير المجتمع	7
5	0.475	94.4	2.83	إنشاء مركز استشاري لرائدات الأعمال يقدم لهن الاستشارات المتعلقة بمشاريعهن	8
6	0.489	93.7	2.81	تخصيص جائزة سنوية لأفضل رائدة أعمال في مشروعها الريادي	9
4	0.413	94.6	2.84	إجراء دراسات عدة في تمكين المرأة اقتصادياً وفي ريادة الأعمال النسائية	10
6	0.523	93.7	2.81	الدعم الحكومي الشامل والإعفاء من الضرائب وتسهيلات كافة الجهات المعنية	11
الانحراف المعياري=0.081		القوة النسبية=93.7		المتوسط الحسابي العام=2.81	

يكشف الجدول رقم (18) استجابات المشاركين في الدراسة عن الآليات الملائمة لتفعيل دور

المرأة في ريادة الأعمال، حيث اشتمل الجدول على (11) فقرة تم ترتيبها وفقا لمتوسط استجابات أفراد مجتمع الدراسة. وكشفت الاستجابات عن وجود عدة آليات ملائمة لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال، وبلغ المتوسط العام لمستوى الآليات في مجتمع الدراسة (2.81) وبقوة نسبية (93.7%) وانحراف معياري (0.081).

ويتضح من الجدول بأن أعلى متوسط كان لعبارة "تعزيز الوعي المجتمعي في التمكين الاقتصادي للمرأة وأهمية الدور الذي تقوم به في تطوير المجتمع" بمتوسط إجمالي بلغ (2.91). وهذا يوضح اتفاق المشاركين بضرورة توعية المجتمع بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة وأهمية الدور الذي تبذله في تقدم وتطوير المجتمع بمشاركاتها في شتى المجالات خصوصا في المجال الاقتصادي؛ لأن ثقافة المجتمع تؤثر وبشكل كبير على مشاركة المرأة فكلما كان المجتمع واعيا لدور المرأة في التمكين الاقتصادي كلما شجع المرأة على البذل أكثر واستغلال قدراتها من أجل ازدهار المجتمع. فإن هذه تعتبر أكثر آلية ملائمة لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال في مجتمع الدراسة، لاسيما أن العبارة حازت على أعلى قوة نسبية بين العبارات حيث بلغت (97.2%).

ثم جاءت عبارة "نشر ثقافة ريادة الأعمال في وسائل التواصل الاجتماعي" في المرتبة الثانية بمتوسط إجمالي بلغ (2.89) وبقوة نسبية (96.3%). ويمكن تفسير ذلك بأن نشر ثقافة ريادة الأعمال آلية فعالة جدا، وتصبح أكثر فاعلية عندما تواكب تطورات المجتمع ومتغيراته ويتم نشرها في برامج ووسائل التواصل الاجتماعي لما لهذه الوسائل من أهمية فهي ظاهرة إعلامية بارزة في وقتنا الراهن؛ لأنها تستقطب عددا كبيرا من فئات المجتمع خصوصا فئة الشباب باعتبارهم الفئة الأكثر تأثيرا على المجتمعات بما يملكونه من طاقة وقابلية للتغيير وأكثر فئة تكثر بها رواد الأعمال وبالتالي توفر الوقت والجهد في نشر هذه الثقافة بكل سهولة. بالإضافة إلى أهمية هذه الوسائل لرواد الأعمال أنفسهم في زيادة نسبة المبيعات وتطوير القدرة إلى وصول المنتج إلى الأسواق الدولية وتطوير التواصل مع الشركات والمؤسسات الأخرى والقدرة على الحصول على التغذية الراجعة من العملاء وغيرها. بالإضافة إلى الاهتمام بصورة المرأة التي تقدمها وسائل الاعلام عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي مهم، وذلك لرفع الوعي العام بقدرات المرأة وفعاليتها دورها في التنمية، من ثم تقديم إضاءات واضحة حول مشاركتها المجتمعية. هذا إلى جانب عرض قضية حقوق المرأة وتمكينها بشكل يعكس مضمونها في إطار من المناقشة الموضوعية. فهذا بلا شك ينمي فكرة المرأة عن ذاتها وتشعر بمزيد من الثقة في قدرتها على المشاركة الفعلية في التغيير الاجتماعي ودفع عجلة التنمية في مجتمعها.

وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "تشجيع مساهمة المرأة في صنع القرارات الاقتصادية وتعزيز ثقتها" بمتوسط (2.86) وبقوة نسبية (95.4%). بلا شك بأن تشجيع مشاركات المرأة في صنع القرارات وتعزيز ثقافتها تعتبر آلية لتفعيل دور المرأة في هذا القطاع؛ لأن هذا سيكسب المرأة الثقة وستكتشف قدراتها ومواهبها وتوجهها في قيادة الأعمال والمشاركات الاقتصادية وستصبح المرأة قدوة ومثال للنساء الأخريات في المجتمع، وستتمتع بالقوة، وقدرتها على العمل ضمن إطار الجماعة. فذلك يعد أداة لمساعدتهن على إطلاق قدراتهن الإبداعية والإنتاجية؛ لتحقيق نمو وتطور مستدام. وأنت دراسة جمعة (2000) التي أقيمت في سلطنة عمان مؤكدة إلى انخفاض تمثيل النساء العربيات في مواقع اتخاذ القرار. كما أن تواجد المرأة في السلطة يعتبر تمثيلاً رمزياً ذا سلطة محدودة، لا تتيح لها إحداث تغيير في عملية صنع القرار السياس.

وجاءت عبارة "إجراء دراسات عدة في تمكين المرأة اقتصادياً وفي قيادة الأعمال النسائية" في المرتبة الرابعة بمتوسط (2.84) وبقوة حسابية (94.6%). حيث أن المشاركات اقترحن إجراء دراسات تكون معمقة في تمكين المرأة في الجانب الاقتصادي وفي مجال قيادة الأعمال بجميع المحاور التي تخص رائدات الأعمال والمعوقات التي تواجهها وتحلل التطورات الاقتصادية الراهنة وانعكاساتها على مجال قيادة الأعمال حتى تحل المشكلات وتتم فيها ابتكار الحلول.

وفي المرتبة الخامسة جاءت عبارة "إنشاء مركز استشاري لرائدات الأعمال يقدم لهن الاستشارات المتعلقة بمشاريعهن" وعبارة "تضمين مناهج دراسية لقيادة الأعمال ابتداءً من طلاب المدارس" بمتوسط حسابي (2.83) وبقوة نسبية (94.4%) حيث أن رائدات الأعمال تمر بمراحل ضعف وتحتاج إلى استشارة في مشاريعهن منذ بداية التأسيس. حيث نشر التقرير السنوي لقيادة حتى نهاية عام 2018 م بأنها قدمت (894) استشارة لرواد الأعمال (ريدة، 2018). بالإضافة إلى تضمين المناهج منذ الصغر بقيادة الأعمال لأن هذا يرسخ ثقافة قيادة الأعمال منذ الصغر في المدرسة وبالتالي سيفكر الطلاب بشكل عام في مشاريع يأسسوها سواء كمصدر دخل إضافي على وظائفهم أو كوظيفة ثابتة لهم فهي نقطة انطلاق في أعداد الأجيال وتأهيلها لأن هذه المناهج نابعة من فلسفة المجتمع واتجاهاته المستقبلية وخطته التنموية والتي من بينها قيادة الأعمال.

أما عبارة "تخصيص جائزة سنوية لأفضل رائدة أعمال في مشروعها الريادي" وعبارة "الدعم الحكومي الشامل والإعفاء من الضرائب وتسهيلات كافة الجهات المعنية" فجاءت في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي (2.81) وبقوة نسبية (93.7%). فهذا بلا شك يدعم من قيادة الأعمال النسائية وهذه مطبقة في المجتمع العماني حيث خصصت جائزة لقيادة الأعمال السنوية بمستوى عالي تستهدف

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات والأفراد الداعمين لها وتنفيذها اعتباراً من عام 2014م. والتي تهدف إلى تعزيز ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع، وتطوير أداء المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها التنافسية، وتشجيع التميز والابتكار وتهدف إلى توفير بيئة ملائمة لبناء شبكات التعارف وتبادل الخبرات في مجال ريادة الأعمال وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتتولى مؤسسة ريادة إدارتها والإشراف عليها. والتي تسعى بأن تكون محفزا وداعما وطنيا من خلال تكريم وتشجيع لمبادرات رواد الأعمال والمؤسسات الداعمة لريادة الأعمال. بالإضافة إلى عبارة "الدعم الحكومي الشامل والإعفاء من الضرائب وتسهيلات كافة الجهات المعنية". حيث نشرت جريدة رواد الأعمال التابعة للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عددها 48، أكتوبر عام 2018 لقاء معالي الدكتور على بن مسعود السنيدي وزير التجارة والصناعة خلال محاضرة ألقاها بعنوان "أين وجهة الاقتصاد العماني؟" والتي ذكر فيها بأن القروض التي قدمت من صندوق الرفد والبالغة (80) مليون ريال عماني ساهمت حتى الآن في إيجاد (3000) وظيفة، بمتوسط رواتب يبلغ (500) ريال لكل فرد وأن أكثر من (85%) ممن اقترضوا من الصندوق يقومون بسداد المبالغ في الوقت المحدد (الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جريدة رواد الأعمال، 2018: 8-10). واتفقت هذه الآلية مع دراسة بيه (2012) التي أقيمت في الجزائر، ودراسة كنجو (2007) التي أقيمت في حلب؛ لزيادة الدعم الحكومي من خلال تقديم الإعانات والقروض في قطاع ريادة الأعمال.

وفي المرتبة السابعة جاءت عبارة "تكتيف الدورات والورش التدريبية التي تفيد المرأة في إدارة المشروع" بمتوسط حسابي (2.77) وبقوة نسبية (92.5%). حيث أفادت المشاركات بالرغبة في تكتيف الدورات والورش التدريبية لما لها من أهمية بالغة في تطوير ودعم مشاريعهن وبالتالي تشجع النساء الأخريات للمشاركة في هذا القطاع وبالتالي المشاركة في تقدم وازدهار المجتمع. وحتى يتم عن طريق هذه الورش بناء رائدات أعمال قادرات على الاستجابة السريعة للتغيرات والقدرة على مواكبة التطورات. بالإضافة الى خلق بيئة تفاعلية عن طريق هذه الورش بين رائدات الأعمال والإفادة مع بعضهم البعض حول المشاريع ونقاط القوة. وحتى يصبحن ملومات بمهارات ريادة الأعمال وتمكينهن بها وتحقيق التقدم في مشاريعهن في عالم ريادة الأعمال التنافسي. حيث نشر التقرير السنوي لريادة بأن عدد رواد الأعمال المستفيدين حتى نهاية 2018 من البرامج التدريبية (1061) بواقع (35) برنامج تدريبي منفذ.

أما العبارة "تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال" جاءت في المرتبة الثامنة بمتوسط (2.69) وبقوة نسبية (89.7%). فهذا يعني بالرغبة في تعزيز المساواة وعدم التفرقة سواء في

القوانين والإجراءات، على الرغم من أن السلطنة لم تفرق ولم تميز بين الجنسين. وهذا يتضح في القوانين والتشريعات والإجراءات التي تم ذكرها سابقاً. فهي تعد كآلية لتفعيل دور المرأة بزيادة الأعمال.

في حين حصلت العبارة "وضع تسهيلات خاصة للنساء في قوانين ريادة الأعمال" في المرتبة التاسعة والأخيرة بمتوسط حسابي (2.64) وبقوة نسبية (88%)؛ على الرغم من أهميتها كآلية لتفعيل دور المرأة بزيادة الأعمال إلا أن العبارة حازت على أقل متوسط حسابي ونعتقد بأن السبب وراء ذلك هو أن القوانين موجودة ومنصفة في ريادة الأعمال ولكن تظل آلية كون أنهن نساء بطبيعتهن؛ حتى تسهل عليهن هذه القوانين في كل ما يختص بريادة الأعمال وما يتبعه من تمويل ومعاملات وقروض وغيرها. رابعاً- هل توجد فروق دالة إحصائية لدور المرأة في ريادة الأعمال تعزى لمتغير نوع المشروع؟

تم استخدام اختبار (T-test) للعينات المستقلة لاختبار معنوية الفروق الإحصائية في استجابات أفراد العينة على كل بعد من أبعاد الدراسة حسب متغير نوع المشروع. ويتمثل فرض العدم في هذه الحالة في الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات رائدات الأعمال على العبارات لكل بعد من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير نوع المشروع. والجدول رقم 19 يوضح نتائج الاختبار:

### جدول (19)

نتائج اختبار t للفروقات الإحصائية بين متوسطات الاستجابة حسب متغير نوع المشروع

م	الأبعاد	قيمة المتوسط الحسابي				قيمة الإحصائية t	قيمة مستوى الدلالة (sig)	القرار الإحصائي
		خدمي	صناعي	سياحي	حرفي			
1	بعد الآثار الاجتماعية	2.70	2.63	2.59	2.79	1.467	0.224	قبول فرض العدم
2	بعد المعوقات والتحديات	2.00	2.04	2.08	1.63	2.240	0.084	قبول فرض العدم
3	بعد الآليات	2.81	2.77	2.82	2.90	0.611	0.608	قبول فرض العدم

يبين الجدول رقم (19) بأن قيمة مستوى الدلالة لبعء "الأثار الاجتماعية" كانت (0.224)، أما بعء "المعوقات والتحديات" فبلغت مستوى الدلالة (0.084)، وبلغت مستوى الدلالة لبعء الآليات (0.608). حيث يظهر أن قيمة مستوى الدلالة لكلا الأبعاد أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني قبول فرض العدم القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات رائدات الأعمال لأبعاد الدراسة تعزى لمتغير نوع المشروع. وهذا يعني أن استجابات المشاركات اللاتي يمثلن المشاريع ذات الطبيعة الخدمية تتقارب مع مثيلتهن اللاتي يمثلن المشاريع ذات الطبيعة الصناعية والحرفية والسياحية.

**خامسا- هل توجد فروق دالة إحصائية لدور المرأة في ريادة الأعمال تعزى لمتغير مصدر التمويل؟**

تم استخدام اختبار (T-test) للعينات المستقلة لاختبار معنوية الفروق الاحصائية في استجابات أفراد العينة على كل بعء من أبعاد الدراسة حسب متغير مصدر التمويل. ويتمثل فرض العدم في هذه الحالة في الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات رائدات الأعمال على العبارات لكل بعء من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير مصدر التمويل. والجدول رقم 20 يوضح نتائج الاختبار:

### جدول (20)

نتائج اختبار t للفروقات الاحصائية بين متوسطات الاستجابة حسب متغير مصدر التمويل

م	الأبعاد	قيمة المتوسط الحسابي				قيمة الإحصائية t	قيمة مستوى الدلالة (sig)	القرار الاحصائي
		ذاتية	قروض	دعم من المؤسسات المختصة	وجود شركاء			
1	بعء الأثار الاجتماعية	2.67	2.65	2.84	2.76	1.941	0.124	قبول فرض العدم
2	بعء المعوقات والتحديات	2.00	2.06	1.88	1.77	1.132	0.337	قبول فرض العدم
3	بعء الآليات	2.83	2.74	2.84	2.80	1.320	0.268	قبول فرض العدم

يبين الجدول رقم (20) بأن قيمة مستوى الدلالة لبعء "الأثار الاجتماعية" كانت (0.124)، أما بعد "المعوقات والتحديات" فبلغت مستوى الدلالة (0.337)، وبلغت مستوى الدلالة لبعء الآليات (0.268). حيث يظهر أن قيمة مستوى الدلالة لكلا الأبعاد أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني قبول فرض العدم القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات رائدات الأعمال لأبعاد الدراسة تعزى لمتغير مصدر التمويل.

سادسا- هل توجد فروق دالة إحصائية لدور المرأة في ريادة الأعمال تعزى لمتغير الولاية؟

تم استخدام اختبار (T-test) للعينات المستقلة لاختبار معنوية الفروق الاحصائية في استجابات أفراد العينة على كل بعد من أبعاد الدراسة حسب متغير الولاية. ويتمثل فرض العدم في هذه الحالة في الآتي: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات رائدات الأعمال على العبارات لكل بعد من أبعاد الدراسة تعزى لمتغير الولاية. والجدول رقم 21 يوضح نتائج الاختبار:

جدول (21)

نتائج اختبار t للفروقات الاحصائية بين متوسطات الاستجابة حسب متغير الولاية

الأبعاد	قيمة المتوسط الحسابي				
	مسقط	العامرات	قريات	مطرح	بوشر
بعد الأثار الاجتماعية	41.1	45.6	41.9	47.4	46
بعد المعوقات والتحديات	33.3	31	35.8	28.2	31.3
بعد الآليات	31.3	31.5	30.4	31.4	30.9

الأبعاد	قيمة t الإحصائية	قيمة مستوى الدلالة (sig)	القرار الإحصائي
بعد الآثار الاجتماعية	3.167	.009	رفض فرض العدم
بعد المعوقات والتحديات	2.223	.053	قبول فرض العدم
بعد الآليات	.516	.764	قبول فرض العدم

يبين الجدول رقم (21) بأن قيمة مستوى الدلالة لبعد "الآثار الاجتماعية" كانت (0.009)، أما بعد

"المعوقات والتحديات" فبلغت مستوى الدلالة (0.053)، وبلغت مستوى الدلالة لبعد الآليات (0.764). حيث

يظهر أن قيمة مستوى الدلالة لبعد الآثار الاجتماعية أصغر من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني

رفض فرض العدم حيث توجد فروقات احصائية لصالح ولايتي مسقط ومطرح لهذا البعد، حيث تم

استخدام اختبار tukey للمقارنات المتعددة (النتائج الاحصائية للاختبار في الملحق رقم 5)، حيث أن

متوسطات الاستجابة الأعلى لصالحهن وفيهن فروقات ذات دلالة احصائية مقارنة بمتوسطات

الاستجابات من الولايات الاخرى المتبقية، وقد يرجع ذلك إلى محدودية المشاركات بهاتين الولايتين

وتواضع أعداد رائدات الأعمال فيهن مقارنة مع الولايات الأخرى، بالإضافة إلى تباين تأثير رائدات

الأعمال في ولايتي مسقط ومطرح بالتغيرات الاجتماعية المعاصرة مما يؤثر على عملية التكيف مع

الظروف. وقد يرجع ذلك كذلك إلى تباين نوعية المشاريع الريادية في ولاية مسقط بين الخدمي والحرفي

والصناعي؛ مما أثر على استجابات المشاركات. كذلك فإن تباين القوة الشرائية في هاتين الولايتين أثر

على وجود الفروق الاحصائية لبعد الآثار الاجتماعية وتأثيره على صاحبة المشروع نفسها ومهاراتها

التي تكتسبها وعلى أسرته ومجتمعها بشكل عام. بينما يظهر بأن قيمة مستوى الدلالة لبعد المعوقات

والتحديات وبعده الآليات أكبر من مستوى المعنوية ( $\alpha=0.05$ ) وهذا يعني قبول فرض العدم القائل بأنه

لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات رائدات الأعمال لأبعاد الدراسة تعزى لمتغير الولاية.



يتناول هذا الفصل استنتاجات عامة للدراسة، من خلال الاعتماد على استمارة الاستبانة ودليل المقابلة التي تم توزيعها على رائدات الأعمال الحاصلات على بطاقة رواد أعمال بمحافظة مسقط. بالإضافة إلى الرجوع للتقارير والاحصائيات الصادرة من المؤسسات المختصة. والتي ساهمت في الاجابة على تساؤلات الدراسة المتمثلة في:

- 1- ما حجم دور المرأة في ريادة الأعمال في المجتمع العماني؟
  - 2- ما الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال؟
  - 3- ما المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة في ريادة الأعمال؟
  - 4- ما الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة في ريادة الأعمال؟
- كما يتضمن مقترحات الدراسة ودراسات وأبحاث مقترح إجرائها في المستقبل.

#### أولاً- استنتاجات عامة:

- كشفت نتائج الدراسة إلى أن أكثر رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة من الفئة العمرية ( 30- أقل من 35 سنة) أي أن ريادة الأعمال النسائية تنتشر بين فئة الشباب بشكل أكبر مما هي في أوساط النساء في المراحل العمرية المتقدمة. ويعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات البطالة وقلة فرص العمل بين الشباب وخصوصا المتعلمات منهن. مما يدفعهن للاتجاه نحو إنشاء مشاريع ريادية مستقلة. بالإضافة إلى أن المشاريع تتطلب من صاحب المشروع خبرات ومهارات وكفاءات والتي غالباً تتوفر لدى هذه الفئة العمرية. كذلك فإن هذه الفئة العمرية كونها الأكثر نشاطاً والأكثر استقبالية لمتغيرات العصر، والأكثر رغبة في إثبات وتحقيق الذات. بالإضافة إلى أن أغلب فئة الشباب يحملون أفكار استثمارية خلاقة للمشاريع الريادية. وهذا الأمر هو ترجمة لاستراتيجية الدولة في دعم الشباب المبدعين سواء من فئة الذكور أو الإناث. بينما تتخفف انتشار رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة في الفئة العمرية (أعلى من 50 سنة) وذلك يفسر تأثير تقدم السن وقلة النشاط والجرأة في هذه الفئة العمرية لإنشاء المشاريع الريادية وانخفاض انطلاقهن إلى العالم الخارجي الأوسع بما تحمله مداركهن من تحفظ وحذر.

- أفادت نتائج الدراسة بأن رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة أكثرهن من حاملات الشهادة الجامعية (البكالوريوس) وقد يعود ذلك إلى اطلاعهن على قوانين العمل والتجارة ومعرفة حقوقهن واتساع

فكرهن فيما تتوجه له الدولة في الوقت الراهن. بالإضافة إلى قلة فرص العمل المناسبة وارتفاع نسبة البطالة والباحثين عن عمل ضمن هذه الفئة التعليمية؛ مما يدفعهن للبدء بإنشاء أعمال ومشاريع خاصة مستقلة. بينما أظهرت النتائج بأن أقل رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة من الحاصلات على شهادة الدبلوم الجامعي بنسبة (14.1%) وقد يكون ذلك بسبب محدودية تفكير النساء بهذا المستوى التعليمي وقلة وعيهن واطلاعهن على القوانين وتوجهات المجتمع والدولة بشكل عام.

كشفت نتائج الدراسة بأن ولاية السيب احتلت المرتبة الأولى من حيث أعداد رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة القاطنات فيها والتي بلغت (115) رائدة أعمال بنسبة تقترب من نصف العينة ويعود ذلك كونها تشكل أكثر ولايات في محافظة مسقط ترتفع نسبة القاطنين فيها مقارنة بغيرها من الولايات. وقد يرجع كذلك بسبب ارتفاع الطلب والعرض في المشاريع الريادية بالولاية. إضافة إلى أسباب تتعلق بفرص الاستثمار وسهولة ممارسة أنشطة ريادة الأعمال. بينما تحتل ولاية مسقط المرتبة الأخيرة في مجتمع الدراسة ويمكن تفسير انخفاض مشاركة النساء في ولاية مسقط بسبب قلة عدد سكانها وبعدها عن الخدمات ومؤسسات التمويل والمؤسسات المختصة. وكذلك بسبب انخفاض العرض والطلب في مشاريع الولاية. إضافة إلى أسباب تتعلق بقلة فرص الاستثمار وما تحمله من عوامل تؤثر على تأسيس النساء لمشاريع ريادية مستقلة.

أوضحت نتائج الدراسة بأن أغلب رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة من المتزوجات ونشير هنا إلى أن المشروع الريادي لا يعتمد على الحالة الاجتماعية أو التفرغ من الالتزامات الأسرية أو عبء الإعالة. بل يعتمد على رائدة الأعمال نفسها وقدرتها على الموازنة بين المشروع ونفسه والأسرة. وهذا يعبر عن أهمية الأسرة بالنسبة لرائدات الأعمال والرغبة في التحسين من أوضاعها ودخلها، وازدياد مستوى المسؤولية الاجتماعية والأسرية. بينما تنخفض مشاركة رائدات الأعمال الأامل في مجتمع الدراسة بنسبة قليلة جدا تبلغ (9%).

تشير النتائج التي خرجت بها الدراسة أن أكثر رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة لديهن من (3-6) أبناء بنسبة بلغت (38.5%) بينما تأتي في المرتبة الأخيرة رائدات الأعمال اللواتي لا ينطبق عليهن متغير عدد الأبناء بنسبة قليلة جدا شكلت (2.6%).

أوضحت النتائج بأن الأنشطة الخدمية تستحوذ أغلب المشاريع الريادية النسائية وهذا يرجع إلى المهارات التي تمتلكها النساء في هذا النوع من المشاريع. إضافة إلى حالة الطلب والعرض ودرجة المنافسة المتيسرة في هذا النوع في السوق. فضلا عن ملائمة المشاريع الخدمية مع طبيعة المرأة وخصوصيتها وميولها ومواهبها. ولكن هذا لا ينفي وجود نسب ولو ضعيفة تظهر توجه المرأة للقطاعات الأخرى كالصناعة والحرف والسياحة. فالمرأة أثبتت أنها باستطاعتها الخوض في غمار

قطاعات مشاريع متنوعة وتنجح وتبدع فيها. بينما تحتل الأنشطة السياحية النسبة الأقل لإقبال رائدات الأعمال في مجتمع الدراسة ، ويرجع انخفاض إقبالهن للمشاريع السياحية إلى حاجة هذه المشاريع إلى رأسمال عالي وموافقات وإجراءات بيروقراطية كثيرة. بالإضافة إلى تأثر هذه المشاريع بالأوضاع السياسية والاقتصادية بنسبة أكثر من غيرها من المشاريع.. وهنا لابد من الإشارة إلى توجهات رائدات الأعمال وإقبالهن على المشاريع الريادية دون غيرها ترتبط بحجم السوق وفرصه والقدرات الإدارية وتوفر التمويل والحصة السوقية وغيرها من العوامل المؤثرة.

- أوضحت نتائج الدراسة بأن ما يقارب نصف المشاريع الريادية النسائية في مجتمع الدراسة عدد سنوات عملها من (سنتان إلى خمس سنوات) أي أن إقبال المشاركات لريادة الأعمال وليد هذه السنوات وأمر تأسيسها حديث وهي مشاريع ناشئة وفي بداية عملها. بينما تتخفف المشاريع الريادية في مجتمع الدراسة من عمر أكثر من عشر سنوات، وقد يشير ذلك إلى أهمية ريادة الأعمال النسائية وحاجتها للدعم والتشجيع وتعزيزها من قبل المؤسسات المختصة، وتسهيل الضوء عليها باعتبارها من المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي والمحلي، كما أنها قطاع خصب لصاحبات الأفكار الإبداعية لتوظيفها في مجالات تنمية متنوعة.

- تبين النتائج التي خرجت بها الدراسة بأن أغلب المعدل السنوي العائد من المشروع الريادي في مجتمع الدراسة يقل عن نصف مليون ريال عماني بمبالغ متفاوتة بين آلاف قليلة وبين مئات الآلاف وهذه تصنف ضمن المشاريع الصغرى حسب تصنيفات مؤسسة ريادة. بينما تأتي في المرتبة الأخيرة رائدة أعمال واحدة في مجتمع الدراسة يصل معدلها السنوي العائد من المشروع الريادي أكثر من مليون ونصف إلى 3 مليون ريال عماني بلغت نسبتها (4.%) أي أنها من المشاريع المتوسطة. وهذا يعود إلى حداثة المشاريع الريادية والمعدلات التي تكسب منها.

- أشارت نتائج الدراسة بأن الدافع الرئيسي لريادة الأعمال النسائية في مجتمع الدراسة هو الرغبة في تحقيق الذات حيث تكرر على (144) رائدة أعمال حيث يعتبر دافعاً محفزاً ويرجع ذلك بشكل أساسي؛ لتصنع المرأة نفسها وتحتل مكانة مرموقة في المجتمع وبناء شخصيتها وذاتها وتشارك في المجتمع فرائدات الأعمال يجدن دخولهن في عالم ريادة الأعمال تحقيق لذواتهن. بينما يأتي في المرتبة الأخيرة دافع عدم توفر فرصة العمل بتكرار (54) رائدة أعمال مشاركة. وهذا يعتبر دافع بسيط نظراً لاهتمام رائدات الأعمال بتحقيق دوافع وآثار أخرى غير فرص العمل والوظائف.

- تشير نتائج الدراسة بأن أكثر من نصف المشروعات الريادية النسائية في مجتمع الدراسة تم تأسيسها بتمويل ذاتي كمصدر لتمويل للمشروع بينما تشير نتائج الدراسة بأن مصدر وجود الشركاء كمصدر تمويل أقل مصدر للمشاريع شكلت نسبة (1.7%) لرائدات الأعمال المشاركات.

- أسفرت نتائج الدراسة بأن أكثر من نصف المشاريع الريادية في مجتمع الدراسة هي مشاريع صغيرة يتراوح عدد عمالها من عامل إلى خمس عمال حسب التقسيم المعتمد من مؤسسة ريادة. بحيث تتماشى هذه المشاريع مع حاجة السوق وقدرات رائدات الأعمال. بينما تأتي المشاريع المتوسطة التي يتراوح عدد عمالها من (26-99) عامل بنسبة قليلة جدا في مجتمع الدراسة. كما أنها كذلك شكلت مشاركة واحدة فقط من رائدات الأعمال اللواتي تم مقابلهن بسبب عمر المشروع الذي وصل أكثر من عشر سنوات. فهذا يشير إلى أن رائدات الأعمال لا يقمن بتوظيف عدد كبير من الأيدي العاملة بمشاريعهن. إلا أنها تعتبر مساهمة منهن في عملية توفير فرص عمل وفتح منافذ دخل لأفراد مجتمعها.

- تشير الاحصائيات إلى أنه على الرغم من تزايد عدد النساء المتعلقات تعليماً عالياً ممن يرغبن في العمل، فإن معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة في المنطقة العربية يعتبر هو الأدنى في العالم إذ يبلغ 24 ٪ مقارنة بأكثر من 60 ٪ في المتوسط في بلاد منظمة التعاون الاقتصادي على سبيل المثال. كما تشير الاحصائيات إلى أن حصة الشركات التي تملكها أو تديرها المرأة من بين الشركات المسجلة بجميع الأحجام (من التي تستخدم 5 موظفين أو أكثر) منخفضة للغاية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المنطقة العربية) بالمقارنة بالمناطق الأخرى في العالم.

- في سياق سلطنة عمان فإن الاحصائيات المتاحة حول حجم مشاركة المرأة في مجال ريادة الأعمال تعتبر محدودة للغاية، واستناداً إلى تقارير إحصائيات ومؤشرات عامة لصندوق الرفد حتى نهاية عام 2016 و2017 و2018 م فإن المتاح من بيانات يشير إلى وجود فجوة بين الجنسين (لصالح الرجال) فيما يتعلق بمشاركة المرأة العمانية في القوى العاملة في مشاريع ريادة الأعمال. وأن هناك اتجاهاً عاماً بالانخفاض في نسبة مشاركة النساء في القوى خلال الفترة (2016 – 2018)، وفي المقابل هناك زيادة طفيفة في نسبة النساء اللاتي يديرن مشاريع خاصة في مجال ريادة الأعمال.

- جاء مستوى الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة بريادة الأعمال لدى رائدات الأعمال في محافظة مسقط مرتفعاً بمتوسط حسابي (2.68) وانحراف معياري (0.205).

- أشارت النتائج المبينة على استجابات المشاركات في الدراسة أن هناك عدة آثار اجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال لمجتمع الدراسة تمثلت في (زيادة الوعي والمعرفة بالأمر المحيط، زيادة الوعي بالقدرة على التفكير بعيد المدى والتخطيط للمستقبل، تزويد رائدات الأعمال بالكثير من المهارات الحياتية، تزويد رائدات الأعمال بالقدرة على المشاركة في صنع القرارات، أفاد رائدات الأعمال في الاستقلالية بذواتهن).

- أظهرت النتائج بأن مساهمة المشروع في زيادة الوعي ومعرفة رائدة الأعمال في مجتمع الدراسة بالأمور المحيطة أكثر الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال بمتوسط بلغ (2.92) وقوة نسبية بلغت (97.3%). وهذا يوضح مستوى التأثير الاجتماعي الكبير الذي تنتجه ريادة الأعمال على مساهمة المرأة فيزيدها وعي وإدراك بالأمور المحيطة حولها كإمامها بقوانين وتشريعات وإجراءات ودراسة جدوى وحاجة السوق من سلع وخدمات ومعرفتها بسلوكيات الأفراد في الشراء وزيادة وعيها بالاقتصاد مثل فرض الجمارك على الواردات التي تستخدمها في مشروعها ومعرفتها باستخدام التكنولوجيا الحديثة، وغيرها الكثير. فإن هذا يعتبر أكثر أثر اجتماعي لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال في مجتمع الدراسة، لاسيما أن العبارة حازت على أعلى قوة نسبية بين العبارات حيث بلغت (97.3%).

- أظهرت النتائج بأن مساهمة المشروع الريادي في زيادة قدرة رائدات الأعمال على التفكير بعيد المدى والتخطيط للمستقبل من الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال بمتوسط إجمالي بلغ (2.91) وبقوة نسبية بلغت (97.2%)، ويمكن تفسير ذلك بأن المشروع الريادي ساهم في الارتقاء بقدرات رائدة الأعمال على التفكير بعيد المدى والتخطيط والتنظيم لحياتها ومستقبل أسرتها.

- بينت نتائج الدراسة بأن تزويد المشروع لرائدات الأعمال بالكثير من المهارات الحياتية من الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة بزيادة الأعمال بمتوسط (2.88) وبقوة نسبية بلغت (96.2%)، بلا شك فإن المشروع الريادي يزود رائدة الأعمال بالكثير من المهارات الحياتية كمهارة التواصل والتعامل مع الآخرين واستخدام التكنولوجيا ومهارة التخطيط ومهارة إدارة وتنظيم الوقت ومهارة إدارة المخاطر ومهارة القيادة والتسويق وغيرها من المهارات الفعالة النافعة.

- كما أظهرت نتائج الدراسة بأن تزويد المشروع الريادي لرائدات الأعمال بالقدرة على المشاركة في صنع القرارات من الآثار الاجتماعية بمتوسط بلغ (2.85) وبقوة حسابية بلغت (95%)، حيث أن صنع القرارات لا يقتصر فقط في المنزل والحياة الأسرية لرائدة الأعمال بل يتعداه في الحياة الوظيفية وفي المشاركة في قرارات المجتمع، بالإضافة إلى اتخاذها لقرارات تخص مشروعها الريادي كافتتاح فرع آخر أو التوسعة أو زيادة خط إنتاج أو الانتقال إلى نوعية من العملاء كانتقالها من الأفراد إلى تعاملها مع المؤسسات أو الشركات أو الجهات والمؤسسات الحكومية.

- كشفت نتائج الدراسة بأن العبارة "مشروعك ساهم بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة" حصلت على المرتبة الأخيرة في الآثار الاجتماعية بمتوسط حسابي (2.22) وبقوة نسبية (73.9%)، على الرغم من أهميته كأثر اجتماعي لمساهمة المرأة في ريادة الأعمال إلا أن العبارة حازت على أقل متوسط حسابي

ونعتقد بأن السبب وراء ذلك هو عدم وعي ومعرفة المشاركين بتأثير مشاريعهم على الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وعدم إلمامهم ببعض المفاهيم الاقتصادية. أو قد يكون استنفاص المشاركين من أن مشاريعهم لها ذلك التأثير على المستوى الاقتصادي للدولة والمتمثل في رفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

- أظهرت نتائج الدراسة عن وجود عدة معوقات وتحديات تواجه مجتمع الدراسة في مساهمتها في زيادة الأعمال بمتوسط عام بلغ (2.00) وبقوة نسبية بلغت (66.7) وانحراف معياري (0.391).

- أسفرت نتائج الدراسة عن أن أكثر المعوقات والتحديات التي تواجه مجتمع الدراسة هي معوق الإجراءات البيروقراطية المعقدة في المعاملات الحكومية والتي جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.55) بقوة نسبية (85%). ونفسر ذلك بأن رائدات الأعمال يواجهن تعقيدات بيروقراطية في إجراء المعاملات الحكومية لمشاريعهن وبطء تخليص المعاملات من قبل الموظف في المؤسسات المختصة أي الروتين والإجراءات المطول في المؤسسات الحكومية، حيث يمر تأسيس المشروع بسلسلة من الإجراءات وفي العديد من الجهات المختصة مما يستهلك الكثير من الجهد والوقت، وقلة التنسيق بين المؤسسات الحكومية وهذا المعوق له تأثير قوي وفعال في مشاريع زيادة الأعمال لدى المرأة.

- بينت النتائج أنه لا توجد تشريعات واضحة ودقيقة خاصة بزيادة الأعمال بمتوسط حسابي (2.43) وبقوة نسبية (81.1%). حيث تعتبر العوائق التشريعية من أكثر المعوقات والتحديات التي تواجه رائدات الأعمال مجتمع الدراسة وتقلل من فرص الدخول للمشاركة في زيادة الأعمال، حيث يتضح بأن التشريعات المنظمة لمجال زيادة الأعمال جاءت عامة وغير مفصلة لتفاصيل الإجراءات الخاصة بزيادة الأعمال مما يجعل تفسير نصوص هذه التشريعات مرهون بالقائمين على المؤسسات المختصة وتأويلاتهم المختلفة حسب الحالة المعروضة والمجال المراد تأسيس المشروع فيه. ويجب أن تصاغ اللوائح والقوانين بعناية ودقة مع مراعاة أثارها على جميع رواد الأعمال. كما يجب أن تتاح الفرصة لتقديم الملاحظات على اللوائح من قبل رواد الأعمال قبل أن يتم تشريعها.

- تشير نتائج الدراسة بأن مجتمع الدراسة يواجه صعوبة في الوصول إلى الأسواق الخارجية بمتوسط حسابي (2.40) وبقوة حسابية (80.1%). أي أن رائدات الأعمال تواجه صعوبة من خلال تسويق منتجاتها في الأسواق الخارجية إقليمياً أو دولياً وقد يكون من الجهات المعنية بذلك حيث أن التسويق في الأسواق الخارجية يتطلب تنسيق من الجهات المعنية والحصول على تراخيص وتصاريح لدى تلك الدول.

- كشفت النتائج أنها تواجه صعوبة في تواصل المؤسسات المختصة لرائدات الأعمال بمتوسط حسابي (2.36) وبقوة نسبية (78.8%)، حيث أشارت المشاركات ندرة تواصل وتنسيق المؤسسات المختصة في قيادة الأعمال لمتابعة وضع المشروع الريادي ونجاحه وفي حال رغبة رائدة الأعمال بدورات أو ورش وبرامج تدريبية أو غيره. فرائدات الأعمال يفتقدن تواصل المؤسسات المختصة لها فهي التي تعتبر مصدر قوة ودعم لمشاريعهن.

- أظهرت نتائج الدراسة بأن المرأة أعطيت الحق الكافي في قيادة الأعمال بمتوسط حسابي بلغ (1.68) وبقوة نسبية (55.8%).

- بينت النتائج أن (55%) من رائدات الأعمال بمجتمع الدراسة تجد وقت لإدارة ومراقبة المشروع وبمتوسط حسابي (1.65). وهذا يرجع إلى أن المشاركات من الحاصلات على بطاقة رواد أعمال.

- أفادت الدراسة بأن (48.1%) من رائدات الأعمال بمجتمع الدراسة تتفق على أن المرأة لا توجد لها الجراءة وتخاف من نظرة المجتمع لها وبمتوسط حسابي بلغ (1.44).

- كشفت النتائج عن أن (45.3%) من رائدات الأعمال بمجتمع الدراسة تتفق على عدم ثقة المرأة بذاتها وقدراتها ومهاراتها وبمتوسط حسابي بلغ (1.36) فهي تتفق بأن المرأة تثق بذاتها وقدراتها وما تملكه من مهارات وخبرات في مجالات متعددة. فهي أصبحت تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع.

- أظهرت نتائج الدراسة عن وجود عدة آليات من شأنها أن تعزز دور المرأة بريادة الأعمال لمجتمع الدراسة بمتوسط عام بلغ (2.81) وبقوة نسبية بلغت (93.7) وانحراف معياري (0.081).

- أسفرت نتائج الدراسة عن أن أكثر الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة بريادة الأعمال لمجتمع الدراسة هي آلية تعزيز الوعي المجتمعي في التمكين الاقتصادي للمرأة وأهمية الدور الذي تقوم به في تطوير المجتمع والتي جاءت في المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.91) بقوة نسبية (97.2%). وهذا يوضح اتفاق المشاركات بضرورة توعية المجتمع بأهمية التمكين الاقتصادي للمرأة وأهمية الدور الذي تبذله في تقدم وتطوير المجتمع بمشاركاتها في شتى المجالات خصوصاً في المجال الاقتصادي؛ لأن ثقافة المجتمع تؤثر وبشكل كبير على مشاركة المرأة فكلما كان المجتمع واعي لدور المرأة في التمكين الاقتصادي كلما شجع المرأة على البذل أكثر واستغلال قدراتها من أجل ازدهار المجتمع.

- بينت النتائج بأن من أكثر الآليات كذلك التي من شأنها أن تعزز دور المرأة بريادة الأعمال من وجهة نظر عينة الدراسة هي "نشر ثقافة ريادة الأعمال في وسائل التواصل الاجتماعي" والتي جاءت في

المرتبة الثانية بمتوسط إجمالي بلغ (2.89) وبقوة نسبية (96.3%). ويمكن تفسير ذلك بأن نشر ثقافة ريادة الأعمال آلية فعالة جدا، وتصبح أكثر فاعلية عندما تواكب تطورات المجتمع ومتغيراته ويتم نشرها في برامج ووسائل التواصل الاجتماعي لما لهذه الوسائل من أهمية فهي ظاهرة إعلامية بارزة في وقتنا الراهن؛ لأنها تستقطب عددا كبيرا من فئات المجتمع خصوصا فئة الشباب باعتبارهم الفئة الأكثر تأثرا على المجتمعات بما يملكونه من طاقة وقابلية للتغيير وأكثر فئة تكثر بها رواد الأعمال وبالتالي توفر الوقت والجهد في نشر هذه الثقافة بكل سهولة. بالإضافة إلى أهمية هذه الوسائل لرواد الأعمال أنفسهم في زيادة نسبة المبيعات وتطوير القدرة إلى وصول المنتج إلى الأسواق الدولية وتطوير التواصل مع الشركات والمؤسسات الأخرى والقدرة على الحصول على التغذية الراجعة من العملاء وغيرها. بالإضافة إلى الاهتمام بصورة المرأة التي تقدمها وسائل الاعلام عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي مهم، وذلك لرفع الوعي العام بقدرات المرأة وفعاليتها دورها في التنمية، من ثم تقديم إضاءات واضحة حول مشاركتها المجتمعية. هذا إلى جانب عرض قضية حقوق المرأة وتمكينها بشكل يعكس مضمونها في إطار من المناقشة الموضوعية. فهذا بلا شك ينمي فكرة المرأة عن ذاتها وتشعر بمزيد من الثقة في قدرتها على المشاركة الفعلية في التغيير الاجتماعي ودفع عجلة التنمية في مجتمعها.

- تشير نتائج الدراسة بأن أقل الآليات المقترحة لمجتمع الدراسة فاعلية لتعزيز دور المرأة بريادة الأعمال من وجهة نظر عينة الدراسة هي "وضع تسهيلات خاصة للنساء في قوانين ريادة الأعمال" والتي جاءت في المرتبة التاسعة والأخيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.64) بقوة نسبية (88%). على الرغم من أهميتها كآلية لتفعيل دور المرأة بريادة الأعمال إلا أن العبارة حازت على أقل متوسط حسابي ونعتمد بأن السبب وراء ذلك هو أن القوانين موجودة ومنصفة في ريادة الأعمال ولكن تظل آلية كون أنهن نساء بطبيعتهن؛ حتى تسهلّ عليهن هذه القوانين في كل ما يختص بريادة الأعمال وما يتبعه من تمويل ومعاملات وقروض وغيرها.

- أسفرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات رائدات الأعمال لأبعاد الدراسة تعزى لمتغير نوع المشروع. حيث بلغت مستوى الدلالة لبعد "الأثار الاجتماعية" (0.224)، أما بعد "المعوقات والتحديات" فبلغت مستوى الدلالة (0.084)، وبلغت مستوى الدلالة لبعد الآليات (0.608). وهذا يعني أن استجابات المشاركات اللاتي يمثلن المشاريع ذات الطبيعة الخدمية تتقارب مع مثيلتهن اللاتي يمثلن المشاريع ذات الطبيعة الصناعية والسياحية والحرفية.

- كشفت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات رائدات الأعمال لأبعاد الدراسة تعزى لمتغير مصدر التمويل. حيث بلغت مستوى الدلالة لبعد "الأثار الاجتماعية" (0.124)،

أما بعد "المعوقات والتحديات" فبلغت مستوى الدلالة (0.337)، وبلغت مستوى الدلالة لبعد الآليات (0.268).

- كشفت نتائج الدراسة بأنه توجد فروقات احصائية لصالح ولايتي مسقط ومطرح لبعد الآثار الاجتماعية، حيث تم استخدام اختبار tukey للمقارنات المتعددة، حيث أن متوسطات الاستجابة الأعلى لصالحهم وفيهن فروقات ذات دلالة احصائية مقارنة بمتوسطات الاستجابات من الولايات الاخرى المتبقية، وقد يرجع ذلك إلى محدودية المشاركات بهاتين الولايتين وتواضع أعداد رائدات الأعمال فيهن مقارنة مع الولايات الأخرى، بالإضافة إلى تباين تأثير رائدات الأعمال في ولايتي مسقط ومطرح بالتغيرات الاجتماعية المعاصرة مما يؤثر على عملية التكيف مع الظروف. وقد يرجع ذلك كذلك إلى تباين نوعية المشاريع الريادية في ولاية مسقط بين الخدمي والحرفي والصناعي؛ مما أثر على استجابات المشاركات. كذلك فإن تباين القوة الشرائية في هاتين الولايتين أثر على وجود الفروق الاحصائية لبعد الآثار الاجتماعية وتأثيره على صاحبة المشروع نفسها ومهاراتها التي تكتسبها وعلى أسرته ومجتمعها بشكل عام. حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لبعد "الآثار الاجتماعية" (0.009)، بينما يظهر بأن قيمة مستوى الدلالة لبعد المعوقات والتحديات وبعده الآليات أكبر من مستوى المعنوية ( $a=0.05$ ) وهذا يعني قبول فرض العدم القائل بأنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في استجابات رائدات الأعمال لأبعاد الدراسة تعزى لمتغير الولاية.

#### ثانيا- مقترحات الدراسة

يتضح من نتائج الدراسة بأن هناك حاجة ملحة لجهود موجهة على مستوى جهات متعددة لتعزيز مشاركة المرأة العمانية وتدعيم دورها الريادي ومشاركتها في دعم الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية في المجتمع العماني. وبناء على ذلك تقترح الدراسة المقترحات الآتية:

1- الدعم الحكومي والإعفاء من الضرائب وتسهيلات القروض وكافة الجهات المعنية في زيادة الأعمال النسائية، بعيدا عن البيروقراطية والأنظمة المعقدة في المعاملات.

2- بث حزمة برامج إعلامية وتكثيفها لغرس ونشر ثقافة ريادة الأعمال في المجتمع العماني بشكل عام، وفي وسط المجتمع النسوي بشكل خاص، والدور الفعال الذي تقوم به في وسائل التواصل الاجتماعي.

2- تشجيع المراكز البحثية لإجراء دراسات عدة في تمكين المرأة في ريادة الأعمال النسائية للتعرف على دورها وتأثيرها في المجتمع والتحديات والمعوقات التي تواجهها، ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها بالتعاون مع المؤسسات المختصة.

4- تعزيز الوعي المجتمعي وتكوين اتجاهات إيجابية في التمكين الاقتصادي للمرأة بشكل عام وفي قيادة الأعمال بشكل خاص، وأهمية الدور الذي تقوم به في تطوير وتقدم المجتمع.

5- إضافة مناهج دراسية لريادة الأعمال ابتداءً من طلاب المدارس، لغرس وتعزيز هذه الثقافة بين أفراد المجتمع منذ الصغر.

6- تكثيف الدورات والورش والبرامج التدريبية لرائدات الأعمال وتأهيلهن، وتبصيرهن بكل ما هو جديد في السوق المحلي والعالمي، وتمكينهن ورفع قدراتهن في المهارة التسويقية للمشاريع الريادية التي يقمن بها.

7- تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع الأهداف الاستراتيجية ومنها مجال ريادة الأعمال، ووضع تسهيلات خاصة للنساء في قوانين وتشريعات ريادة الأعمال.

8- إقامة دورات تدريبية للموظفات في المؤسسات لتشجيعهن لإقامة مشاريع ريادية، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بينهن.

9- توفير قاعدة بيانات دقيقة لريادة الأعمال محدثة ومصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي على كافة المستويات، وضرورة الاهتمام بتكثيف الإحصائيات والنشرات المتعلقة بالنساء في هذا المجال؛ لرؤية مستويات تمكين المرأة في مجال ريادة الأعمال بشكل أكثر وضوحاً.

10- تعزيز مشاركة رائدات الأعمال في المجتمع، وفي صناعة القرارات الاقتصادية مثل الرجل مما يحسن من مستوى الوعي لديهن؛ وتشجيعهن لتنفيذ مشاريع ريادية.

11- إنشاء مركز استشاري لرائدات الأعمال؛ لتقديم الاستشارات الإدارية والمالية والتدريبية وكافة المعلومات المتعلقة بمشاريعهن.

12- تنمية السلوكيات الريادية لدى الطلاب في الكليات والجامعات من خلال المناهج والمقررات الدراسية التي تقدم لهم في مختلف التخصصات، وتنميتها من خلال الأنشطة المصاحبة للمقررات التي يمارسها الطلاب؛ للخروج بأجيال يدركون الفرص ويمتلكون روح الابتكار والابداع من أجل التفكير بمشاريع ناجحة تحقق لهم أهدافهم في تحقيق الربح والنمو.

13- دراسة التجارب الدولية في مجال ريادة الأعمال النسائية وأفضل الممارسات في مجالات مماثلة للتعرف على إمكانية تطبيقها محلياً.

14- تقديم برامج توعوية حول دور رائدات الأعمال وأهمية مشاركتها في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من خلال عرض قصص نجاح لرائدات أعمال عمانيات.

15- تفعيل خدمة التواصل الالكتروني لجميع أعضاء رائدات الأعمال لتبادل الخبرات، وبناء حلقات

تواصل خاصة بينهن.

16- إقامة معرض سنوي يشجع رائدات الأعمال بعرض أفكارهن الريادية وتسويقها، وتقديم مساعدات

لدعم القدرات التسويقية لرائدات الأعمال وتطوير طرق جديدة لتسويق السلع والخدمات من إنتاج

مشروعاتهن الريادية عن طريق إقامة المهرجانات التسويقية المدعومة من قبل الإدارات المختصة.

#### رابعاً- دراسات مقترحة

1- إجراء دراسات حول قياس ثقافة وتوجه ريادة الأعمال لدى طلاب الجامعات، ودور

الجامعات في تعزيزها وتنميتها.

2- إجراء المزيد من الدراسات المتخصصة التي تكشف المعوقات والتحديات التي تواجه

رائدات الأعمال؛ لتجاوزها ووضع الحلول المناسبة لها.

3- إجراء دراسات لتطوير واستثمار المشاريع الريادية النسائية في المجتمع العماني.

4- إجراء دراسة حول دور ريادة الأعمال في الحد من البطالة في المجتمع.

5- إجراء دراسة حول تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية الممولة من صندوق الرفد.

6- إجراء دراسة عن المشاريع الريادية كأداة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

7- إجراء دراسة حول سياسات تعزيز مشاركة المرأة في ريادة الأعمال.

## المراجع والمصادر

### \*المراجع العربية:

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2018). المرأة العمانية. سلسلة الإحصاءات المجتمعية،

العدد 3، سلطنة عمان.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (يوليو 2018). نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

2030. الهدف الرابع (التعليم الجيد)، العدد 2، سلطنة عمان.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2018). نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

الهدف الخامس، المساواة بين الجنسين، العدد 3، سلطنة عمان.

المعهد العربي للتخطيط (2018). الدراسة الاستشارية تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية

للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الممولة من صندوق الرفد بسلطنة عُمان، دراسة غير منشورة.

الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (أكتوبر 2018). جريدة رواد الأعمال،

العدد 48، السنة الرابعة، سلطنة عمان.

الريامي، نصره (2017). المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للأرامل وآليات الحد منها: دراسة

مطبقة على الأرامل المشمولات بمظلة الضمان الاجتماعي في محافظة جنوب الباطنة. (رسالة ماجستير

غير منشورة)، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

العاجيب، أمنة (2017). أثر تمكين المرأة على نمو الأعمال الريادية في الأردن. (رسالة

ماجستير)، جامعة عمان العربية، الأردن.

المجلس الأعلى للتخطيط (2017)، خطة التنمية الخمسية التاسعة (2016-2020): 14.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2017)، وزارة التنمية الاجتماعية، المرأة العمانية: دور

بارز ومتواصل في خدمة الوطن في مسيرته التنموية، سلطنة عمان.

سلامة، هند (2017). ريادة الأعمال في منطقة الشرق الأوسط. جريدة الشرق الأوسط. (22).

محمد، هالة (2017). المشروعات الصغيرة للشباب ما بعد عصر ريادة الأعمال. المملكة العربية

السعودية: مؤسسة الأمير محمد بن فهد للتنمية الإنسانية.

المحروقية رحمة وآخرون (2016، 13-14 ديسمبر). محددات مساهمة المرأة الاقتصادية في

المجتمع العماني- دراسة تحليلية كمية. المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية: دور النساء في الدول العربية ومسارات الإصلاح والتغيير. القاهرة.

بحري، دلال. (2016، 10 ديسمبر). النظرية النسوية في التنمية: دراسات وتقارير. استرجعت

في تاريخ 1 مايو، 2019 من <http://www.lahaonline.com/articles/view/51874.htm>.

المالكي، زكية (2015). فاعلية برنامج توجيهي قائم على النظرية الاجتماعية المعرفية المهنية

في تنمية مهارات النضج الشخصي والمهارات المهنية المرتبطة بريادة الأعمال لدى طلاب الصف الحادي عشر بمحافظة جنوب الباطنة. (رسالة ماجستير)، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

النبلاوي، عائدة (2015). واقع المرأة العمانية وفق المعطيات الرسمية والاجتماعية. في الكتاب

الشهري لمركز المسبار للدراسات والبحوث: نساء الخليج واليمن (محرر). الكتاب السابع والتسعون.

بوفليحة، غياب (2015، أكتوبر). المعوقات الثقافية لسيدات الأعمال العربيات: حالة الجزائر.

المؤتمر الإقليمي بعنوان المشاريع متناهية الصغر والصغيرة في البلدان العربية. الكويت.

فرج، فتحى سيد. (2015، 16 سبتمبر). رأس المال الاجتماعي: قراء في المفهوم كمدخل للتنمية.

استرجعت في تاريخ 1 مايو، 2019 من <http://soo.gd/3sXY>.

بحري، دلال. (2014) النظرية النسوية في التنمية. مجلة المفكر، العدد 11، جامعة الحاج

لخضر، الاسكندرية.

عبدالله وحتاوي (2014). دراسة سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة

فلسطين. (دراسة منشورة)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، القدس.

كردي و عديرة. (2014) واقع تمكين المرأة في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة تشرين

للبحوث والدراسات العلمية، 2 (36).

حسين، ميسون. (2013) الريادة في منظمات الأعمال مع الإشارة لتجربة بعض الدول: بحث

نظري، مجلة جامعة بابل، 21 (2).

خطاب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم خلال لقائه بشيوخ ورشدهاء

ولايات محافظتي الداخلية والوسطى بالمخيم السلطاني بسبخ الشامخات بولاية بهلاء 27 يناير 2013م.

نجم، منور. (2013) دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية: دراسة تحليلية للخطط

الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية بغزة، 3 (21).

العجلة، مازن. (2012) المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية: المؤشرات والمحددات، مجلة جامعة الأزهر بغزة، 1 (14).

العراوي، علي (2012، مارس). *ريادة الأعمال النسائية: الواقع والتحديات - البحرين نموذجاً*. مؤتمر ريادة الأعمال النسائية: البحرين.

بيت نصيب، خير النساء (2012). *الأبعاد الاجتماعية لمشاركة المرأة العمانية في تنمية المجتمع العماني: دراسة ميدانية مقارنة بين المشاركات وغير المشاركات في الجمعيات الأهلية التطوعية*. (رسالة ماجستير)، جامعة عين شمس، القاهرة.

بيه، إيمان (2012). *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر: دراسة ميدانية شملت صاحبات مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة من ولاية ورقلة*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

القاضي، ازدهار (2011). *المشروعات الصغيرة وتنمية المرأة السعودية: دراسة حالة للمستفيدات من صندوق المئوية في منطقة القصيم*، (رسالة ماجستير)، جامعة القصيم، السعودية.

أحمد، مديحة (2011). *قضايا المرأة العربية بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل (ط.1)*. القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع.

شيماء، نبع (2011). *أثر منهج عن مهارات الحياة لطلاب التعلم الزراعي في مصر*. (رسالة ماجستير)، جامعة المنصورة: مصر.

الدماع، حنين (2010). *دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة- دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض في قطاع غزة 1995-2008*. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الأزهر: غزة.

العاني، مزهر وجواد، شوقي ورشيد، حسين وحجازي، هيثم (2010)، *إدارة المشروعات الصغيرة منظور ريادي تكنولوجي، عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع*.

العزام أنور وآخرون (2010). *تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن*. مجلة الإدارة والاقتصاد، (83)، 138-165.

عبدالرحمن، ريم وآخرون (2010). سياسات تمكين المرأة في ليبيا. (رسالة ماجستير)، جامعة

بنغازي، ليبيا.

الحوامدة، نجلاء (2009). المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة: دراسة اجتماعية ميدانية في

محافظة المفرق. (رسالة ماجستير)، جامعة اليرموك، الأردن.

حبيب ميساء وآخرون (2009). الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجيات

التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية

العربية السورية. (رسالة ماجستير)، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، الدنمارك.

خطاب حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم في الانعقاد السنوي لمجلس

عمان في 2009/11/16.

شفاقوج، لانا (2009). دور المرأة الأردنية في التنمية: دراسة حالة مؤسسات المرأة التنموية.

(رسالة ماجستير)، الجامعة الأردنية، الأردن.

طه، إيمان (2009). مشاريع مصرف الادخار ودورها في تمكين المرأة: دراسة عينة من

المستفيدات من المشاريع بولاية الخرطوم. (رسالة ماجستير)، جامعة النيلين، السودان.

الخشمي، سارة (2008)، فعالية المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة لدى الشباب:

دراسة تطبيقية على بعض مناطق المملكة العربية السعودية، كلية الخدمة الاجتماعية.

إبراهيم، عيسى (2008). النظرية المعاصرة في علم الاجتماع (ط.1). عمان: دار الشروق

للنشر والتوزيع.

أبوعين، علي (2007). دور مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة: حالة دراسة الأردن.

(رسالة ماجستير)، جامعة آل البيت، الأردن.

خليل، نسرين (2007، إبريل). الفقر والبطالة في محافظة عجلون ومدى مساهمة المشروعات

الصغيرة والمتوسطة في حلها وخاصة عند المرأة. مؤتمر الاقتصاد السابع، جامعة اليرموك ومركز

الملكة رانيا للدراسات.

عرفان، محمود (2007). الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية وتفعيل دور المشروعات

الصغيرة في تحسين المستوى المعيشي للأسرة العمانية دراسة ميدانية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، (23)، جامعة حلوان.

كنجو، عبود (2007). استراتيجية الاستثمار والتمويل في المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية

في المشروعات الصغيرة في مدينة حلب. (رسالة ماجستير)، جامعة حلب، سوريا.

مصباح، دليلة (2007). المرأة والتنمية: دراسة ميدانية للمرأة العاملة بمدينة سرت. (رسالة

ماجستير)، جامعة التحدي، ليبيا.

الأمين، أمال (2006)، المرأة والتنمية وإعادة البناء والسلام. المجلة السودانية لثقافة حقوق

الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، (3).

البدوي، منجي (2006، 28-30 مارس). معوقات مشاركة المرأة العربية في قطاع المنشآت

الصغيرة. ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس.

القاطر، نهى (2006). المرأة في منظومة الأمم المتحدة رؤية إسلامية (ط.1). بيروت: مجد

المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

المصري، منذر (2006، 28-30 مارس). أهمية مشاركة المرأة في مجال المنشآت الصغيرة

والمتوسطة. ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس.

النجار، فايز والعلي (2006). الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة (ط1). عمان: دار الحامد للنشر

والتوزيع.

حمدي، علي (2006، 28-30 مارس). واقع وآفاق مشاركة المرأة في قطاع المنشآت الصغيرة.

ورقة عمل مقدمة إلى ورشة العمل القومية حول المرأة والمنشآت الصغرى، تونس.

الراشدان، عبدالله (2005). التربية والتنمية (ط1). عمان: دار المناهج.

حداد مناور وآخرون (2005). دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية في الأردن. مجلة أربد للبحوث والدراسات، 9 (1)، عمان.

قاضي، أسامة (2005). دراسة حول أداء المشروعات الصغيرة الممولة بقرض من هيئة مكافحة

البطالة -حالة محافظة حلب: معايير لتقييم أداء المشروعات الصغيرة، حلب.

الريمح، صالح (2004). البرامج التأهيلية والإصلاحية المقدمة للأحداث بداخل دور الملاحظة واقعها وسبل تطويرها : دراسة ميدانية على مستوى المملكة العربية السعودية. (رسالة ماجستير)، جامعة الملك سعود، مركز البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية.

أسيري، بتول (2004). المعوقات التي تواجه الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة في مملكة البحرين. ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

هدية عبدالله (2004). المشاركة والتنمية: قضايا في التنمية السياسية (ط1). القاهرة: دار النهضة العربية.

تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003)، تقرير التنمية البشرية. هندوسة، هبة (2003). المرأة العربية والتنمية الاقتصادية. أوراق مقدمة لندوة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الكويت.

صادق تومادر وآخرون (2003). دراسة تقويمية للعائد الاقتصادي والاجتماعي للمشروع المتكامل لتنمية المرأة المعيلة وأسرتها بمحافظة القليوبية. (رسالة ماجستير)، جامعة حلوان.

ماتسويا يوكو وآخرون (2003). المشاريع الإنتاجية وتمكين المرأة. مجلة السكان والتنمية، (9).

الورداني، نبيلة (2002). دور الصناعات الصغيرة ومشروعات الأسر المنتجة في تنمية معارف مهارات الفتاة الريفية والحضرية. مجلة الطفولة والتنمية، 2 (7)، الرياض.

عوض، السيد (2001). الحركات النسائية العمالية وتحديات سوق العمل (ط1). القاهرة: مطبعة دار الإيمان.

العنوم راضي والناصر (2000). دور القروض الصغيرة في تنمية المرأة الأردنية. مجلة السكان والتنمية، العدد السادس.

أحمد، حلمي (2000، 27 يناير). الاستدامة من منظور الموائمة بين التنمية الصناعية والتوازن البيئي. المؤتمر العربي الإقليمي. القاهرة.

جمعة، سلوي شعراوي (2000، 18-20 نوفمبر). نحو تمكين المرأة العربية في مراكز السلطة

واتخاذ القرار. المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية: تحديات الحاضر آفاق المستقبل. القاهرة

الجوهري، عبد الهادي (1999). معجم علم الاجتماع (ط3). الإسكندرية: المكتب الجامعي

الحديث.

أحمد وفاء وآخرون (1998). قرارات في تنمية المجتمع (ط1). الفيوم: دار المروءة للطباعة

والنشر والتوزيع.

عبد المعطي، شتا (1998). اتجاهات نظرية في علم الاجتماع. الكويت: المجلس الوطني للثقافة

والفنون.

توفيق، مها (1997). دور المرأة العربية في التنمية الاقتصادية. المنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم، جامعة الدول العربية.

شتا السيد علي (1997). نظرية علم الاجتماع (ط1). مصر: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.

خوري رتاب وآخرون (1995). صاحبات الأعمال في المؤسسات الصغيرة في الأردن. (دراسة

استطلاعية: وزارة التخطيط: دراسة أعدت ضمن مشروع السكان والموارد البشرية والتخطيط الإنمائي

الذي يموله صندوق الأمم المتحدة للسكان وتنفذه وزارة التخطيط)، عمان.

شكري عبد المنعم (1993). التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق. (رسالة دكتوراه)،

القاهرة: جامعة القاهرة.

عمار، حامد (1993). التنمية البشرية في الوطن العربي (ط1). القاهرة: سيناء للنشر.

شامي ستناي وآخرون (1992). المرأة: العمل ومشاريع التنمية: حالتان دراسيتان من الأردن.

(مجلة أبحاث اليرموك). 8 (3). سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

الموقع الإلكتروني لصندوق الرفد، سلطنة عمان، <https://www.alraffd.gov.om>

الموقع الإلكتروني لدائرة شؤون المرأة، سلطنة عمان، <https://www.mosd.gov.om>

الموقع الإلكتروني للهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سلطنة عمان،

<https://www.riyada.om>

الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للصناعات الحرفية، سلطنة عمان،

<https://www.paci.gov.om>

الموقع الإلكتروني "الأمم المتحدة" (2001)، سكان العالم، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

<http://www.moe.gov.ae>

المراجع الأجنبية

Al-Dajani, H., & Marlow, S. (2016). Entrepreneurship as

Activism. *The case of Displaced women in Jordan* apathway to political

Basaffar, A., Niehm, L., & Bosselman, R. (2016). *Saudi Arabian*

*Women in Entrepreneurship: Challenges. Opportunities and potential.*

Kumar, A. (2016). *Does Microfinance Redefine Identity, Income and*

*Insecurity Among Rural Women? A model of Women's Empowerment.*

*Enterprise Development and Microfinance, 3.*

Rukuiziene, R (2016). *Entrepreneurship Development Means in the*

*Context Of the European Social Model .Management Theory and Studies for*

*Rural Business and Infrastructure Development, 2.*

Bullough, A., Deluque, M., Abdelzاهر, D., and Heim, U. (2015).

*Developing women leaders through Entrepreneurship Education and*

*Training. Academy of Management Perspectives, 2.*

Goltz, S., Buche, M, and Pathak, S. (2015) *Political Empowerment,*

*Rule of Law and women's Entry into Entrepreneurship. Journal of small*

*Business Management , 3.*

Rani, S. (2015). *Women Entrepreneurship: Government and*

*Institutional Support. International Journal of Research in Commerce &*

*Management, 6.*

Barrett, Mary (2012). *Women Entrepreneurs in Australia: The state of play in 2012*. UNIVERSITY OF wollongong.

Hattab, H (2012). *Towards Understanding Female Entrepreneurship in Middle Eastern and North African Countries, Education, Business and Society*. Contemporary Middle Easten Issues, 3.

Thompson, Steven K. (2012). *Sampling, Third Edition*, p: 59 - 60. John Wiley and Sons.

Sadeq, T., & Hamed, M., & Glover, S. (2011). *Policies to promote female Entrepreneurship in the Palestinian Territory*. Palestine economic Policy Research Institute (MAS). Ramallah-Palestine.

Tominc, P., and Rebemik, M. (2011). *Entrepreneurship and Development InSoutheast Europe: Global Entrepreneurship Monitor Evidence Proceedings of the Conference on the Economy of Integrations*.

Bernstein, A. (2011). Nature Vs. nurture: *Who is interested in entrepreneurship education? A study of business and technology undergraduates based on social cognitive career theory*. Journal of entrepreneurship Education, 1 (16), 15-28.

Cohon, J., & Wadhwa, V., & Mitchell, L. (2010). *Are Successful, Women Entrepreneurs Different from Men? The Ewing Marion Kauffman Foundation*.

El Mahdy, A, & El Nakeeb, A (2007).“ *women Entrepreneurs in the Mena region: Obstacles ,Potentials and Future prospects - the case of Egypt*.”

Hattab, H (2007). *The Effect of The Environments Dimensions on the Female Entrepreneurial Project in Jordan* .Unpublished Doctoral Dissertation, Department of business ,Amman Alarabia University.

Ozar, Semsä (2007). *Women Entrepreneurs in the Turkey: Obstacles, potentials and Future Prospects.*

الملاحق



أولاً- ملحق (1) قائمة المحكمين



ثانياً- ملحق (2) استبيان رائدات الأعمال

ثالثاً- ملحق (3) دليل مقابلة رائدات الأعمال



رابعاً- ملحق (4) تسهيل مهمة

خامساً- ملحق (5) الإحصاء



ملحق (1) قائمة المحكمين

قائمة المحكمين	
قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي والفلسفة بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية	
1	أ.د عبد الرحمن صوفي عثمان
2	د. راشد بن حمد بن حميد البوسعيدي
3	د. عثمان محمد عثمان علي
4	د. محمد عبد العزيز نجاحي
5	د. مجدي عبدربه
6	د. محمد الشربيني
7	د. محمد حسن

ملحق (2): أداة الاستبيان لرائدات الأعمال قبل التحكيم:



جامعة السلطان قابوس

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية  
قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي

استبيان حول: قصورة

دور المرأة العمانية بزيادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية

(دراسة ميدانية بمحافظة مسقط)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الآداب تخصص: علم الاجتماع

المقصورة اعداد الطالبة:

عهد بنت أحمد بن محمد السعدية

اشراف

د. مصطفى بابكر

د. محمد بيومي

مشرف مشارك

مشرف رئيس

د. سليمان زكريا

مشرف مشارك

ربيع 2019

ملاحظة (هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي)

الفاضل الدكتور / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

الموضوع/ تحكيم استبانة

لدراسة " دور المرأة العمانية بريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية"

تقوم الطالبة بإجراء الدراسة الميدانية وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في علم الاجتماع بجامعة السلطان قابوس. تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما دور

المرأة في ريادة الأعمال بسلطنة عمان وأثره الاجتماعي؟ وينبثق من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية

تتمثل في:

1- ما حجم دور المرأة بريادة الأعمال في المجتمع العماني؟ (والذي سيتم قياسه ومطابقته

وفقاً للمؤشرات والإحصائيات الرقمية التي تصدر من المؤسسات والجهات المختصة)

2- ما الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة بريادة الأعمال؟

3- ما المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة بريادة الأعمال؟

4- ما الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة بريادة الأعمال؟

وتهدف الدراسة إلى:

1- قياس الحجم الحقيقي لدور المرأة بريادة الأعمال في المجتمع العماني.

2- الكشف عن الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة بريادة الأعمال.

3- الوقوف على معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال.

4- طرح مجموعة من الآليات من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال.

وعليه نضع بين أيديكم الاستبانة لنستفيد من خبراتكم العلمية والعملية، شاكرين لكم جهودكم

المخالصة وحرصكم الدائم لدعم العلم وطلابه.

الباحثة

أولاً- البيانات الأولية:

يرجى وضع علامة (√) على الإجابة التي تمثل استجابكم أمام كل سؤال.

1-العمر:

- 1- 20-25 سنة
- 2- 25-30 سنة
- 3- 30-35 سنة
- 4- 40-45 سنة
- 5- 45-50 سنة
- 6- أخرى تذكر.....

2- المستوى التعليمي:

- 1- دون دبلوم التعليم العام
- 2- دبلوم التعليم العام ومايعادله
- 3- الدبلوم الجامعي
- 4- الجامعي (بكالوريوس)
- 5- الماجستير والدكتوراه

3- الولاية:

- 1- مسقط
- 2- العامرات
- 3- قريات
- 4- بوشر
- 5- السيب
- 6- مطرح

4- الحالة الاجتماعية:

- 1- عزباء
- 2- متزوجة
- 3- مطلقة
- 4- أرملة
- 5- منفصلة
- 6- أخرى تذكر.....

5- في حالة الزواج كم عدد الأبناء؟

1- 2 فأقل

3- 6 إلى 9

2- 3 إلى 5

4- 10 وما فوق

6- العمل:

1- وظيفة حكومية

3- باحثة عن عمل

2- في القطاع الخاص

4- أخرى تذكر

7- نوع المشروع:

1- خدمي

4- زراعي

2- صناعي

5- سياحي

3- حرفي

6- أخرى تذكر.....

8- عدد سنوات العمل في المشروع:

1- سنة وأقل

4- أكثر من عشر سنوات

2- سنتان إلى خمس

3- خمس إلى عشر سنوات

9- معدل الدخل السنوي العائد من المشروع الريادي:

1- أقل من نصف مليون ريال

4- أخرى تذكر.....

2- نصف مليون إلى مليون ونصف

3- مليون ونصف إلى 3 مليون

## 10- الدوافع الريادية من إنشاء المشروع (يمكنك إختيار أكثر من إجابة):

1. تحقيق الذات
2. زيادة الدخل
3. عدم توفر فرصة عمل
- 4- السعي نحو الاستقلال
- 5- جميع ما ذكر
- 6- تحسين دخل الأسرة

## 11- مصادر التمويل لمشروعك الريادي:

- 1-ذاتية
- 2-قروض
- 3-دعم من المؤسسات المختصة
- 4-وجود شركاء
- 5- أخرى تذكر.....

## 12- عدد الأيدي العاملة بالمشروع الريادي:

- 1-من عامل إلى 5 عامل
- 2-6-25 عامل
- 3-26-99 عامل
- 4-100 عامل فأكثر

## ثانيا-الأثار الاجتماعية لمساهمة المرأة بريادة الأعمال:

الرقم	العبرة	موافق	محايد	غير موافق
13	مشروعك الريادي وفر لك فرصة عمل مناسبة			
14	زودك المشروع بالكثير من المهارات القيمة			
15	زودك المشروع بالقدرة على المشاركة في صنع القرارات			
16	ريادة الأعمال مكنتك في مجالات عديدة			
17	دخولك لهذا المجال أفادك في الاستقلالية بذاتك			
18	المشروع ساعدك في التكيف على الظروف المتغيرة			
19	حقق المشروع زيادة في مدخراتك			
20	ساهم المشروع في زيادة الوعي ومعرفتك بالأمور المحيطة			
21	ساهم المشروع في زيادة قدرتك على التفكير بعيد المدى والتخطيط للمستقبل			
22	المشروع حسن من وضع أسرتك المعيشية			
23	ساهم المشروع في زيادة التقدير والاحترام لك من قبل أفراد أسرتك والمجتمع			

24	مشاركتك في المجال حققت لك مكانة إجتماعية لائقة بالمجتمع المحلي		
25	المشروع ينتج سلع ويقدم خدمات تلبي احتياجات أفراد المجتمع		
26	ساهم مشروعك الريادي في توفير فرص عمل لأفراد المجتمع وخفض معدلات البطالة الإجتماعية		
27	مشروعك يحفز الأسواق ويشجع الابتكار والمبادرة والتنافس		
28	ريادة الأعمال تساهم في نشر القيم الاجتماعية والاحساس بالمسؤولية بالمجتمع		
29	المشروع ساهم في نشر التكافل والعدالة الاجتماعية في المجتمع		
30	مشروعك الريادي يدعم الاقتصاد العماني ويساهم في انتعاشه		
31	مشروعك ساهم بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة		
32	مشاركة المرأة بريادة الأعمال انعكاس لدرجة التقدم التي وصلت إليها الدولة		
33	إمكانية مشروعك لتوظيف عدد أكبر من العاملين خلال السنوات القادمة		

### ثالثا:- المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة بريادة الأعمال:

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
34	صعوبة التوفيق بين المشروع والالتزامات العائلية			
35	لا أجد وقت لإدارة ومراقبة المشروع			
36	عدم توافر رأس المال الكافي لبدء المشروع			
37	صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية			
38	ضعف امتلاك المرأة مهارات لإدارة المشروع			
39	صعوبة وصول المرأة للمنصات الكبرى للمؤسسات التي تتعامل معها			
40	لا توجد للمرأة الجرأة وخوفها من نظرة المجتمع لها			
41	عدم ثقة المرأة بذاتها وقدراتها ومهاراتها			
42	نقص التأهيل والتدريب والورش والبرامج			
43	الفجوة والتمييز بين الرجل والمرأة في ريادة الأعمال			
44	المرأة لم تعطى الحق الكافي في ريادة الأعمال			
45	لا يشجعك المجتمع على تسويق وشراء منتجاتك			
46	نظرة المجتمع لرائدات الأعمال			
47	ضعف وعي المجتمع بقدرات المرأة وفعالية دورها ومشاركتها			
48	ايدلوجية وفلسفة المجتمع تؤثر على ريادة الأعمال النسائية			

49	الإجراءات البيروقراطية معقدة في المعاملات الحكومية		
50	وجود استراتيجيات وسياسات فعالة تدعم ريادة الأعمال النسائية		
51	غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع		
52	عدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة خاصة بريادة الأعمال		
53	المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية		
54	استهتار الموظفين في المشاريع النسائية		
55	عدم توفر الضمانات الكافية للحصول على قرض		
56	القدرة على الوصول إلى مصادر التمويل الكافية وتوفرها شجعتك لإقامة مشروعك الريادي		
57	لا تتواصل معيك المؤسسات المختصة		
58	القوانين والأنظمة تسمح بالاعفاءات الضريبية للمشاريع الريادية النسائية		
59	تتوفر مراكز تسويق لمنتجات الأعمال الريادية للنساء		

#### رابعاً: الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة بريادة الأعمال:

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
60	تعزير المساواة بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال			موافق
61	وضع تسهيلات خاصة للنساء في قوانين ريادة الأعمال			
62	تكثيف الدورات والورش التدريبية للمرأة التي تقيدها في إدارة المشروع			
63	تضمين مناهج دراسية لريادة الأعمال ابتداءً من طلاب المدارس			
64	نشر ثقافة ريادة الأعمال في وسائل التواصل الاجتماعي			
65	تشجيع مساهمة المرأة في صنع القرارات الاقتصادية وتعزيز ثقافتها			
66	تعزير الوعي المجتمعي في التمكين الاقتصادي للمرأة وأهمية الدور الذي تقوم به في تطوير المجتمع			
67	إنشاء مركز استشاري لرائدات الأعمال يقدم لهن الاستشارات المتعلقة بمشاريعهن.			

68	إقامة معرض سنوي يشجع رائدات الأعمال على عرض منتجاتهن وتسويقها
69	إقامة جائزة سنوية لأفضل رائدة أعمال في مشروعها
70	إجراء دراسات عدة في تمكين المرأة اقتصاديا وفي ريادة الأعمال النسائية
71	تأسيس مركز للابتكار لتحويل الأفكار إلى منتجات وأعمال تجارية
72	الدعم الحكومي الشامل والإعفاء من الضرائب وتسهيلات كافة الجهات المعنية

73- برأيك كيف يمكن أن نفع دور المرأة بريادة الأعمال في المجتمع العماني؟

أداة الاستبيان لرائدات الأعمال بعد التحكيم:

رقم الاستبانة



جامعة السلطان قابوس

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي

استبيان حول:

دور المرأة العمانية بريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية

(دراسة ميدانية بمحافظة مسقط)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الآداب تخصص: علم الاجتماع

المقدمة من:

عهود بنت أحمد بن محمد المرضوف السعدية

إشراف

د. مصطفى بابكر

د. محمد بيومي

مشرف مشارك

مشرف رئيس

د. سليمان زكريا

مشرف مشارك

ربيع 2019

ملاحظة (هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي)

تقوم الطالبة بإجراء دراسة بعنوان " دور المرأة العمانية بريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية" وذلك ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علم الاجتماع بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية. حيث تسعى الدراسة لقياس الحجم الحقيقي لدور المرأة بريادة الأعمال في المجتمع العماني، والكشف عن الآثار الاجتماعية لمساهمتها بريادة الأعمال، والوقوف على المعوقات والتحديات التي تواجهها، والتوصل إلى الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال بالمجتمع العماني.

راجية منكن المشاركة في تعبئة الاستبانة من خلال الإجابة على الفقرات المطروحة بصراحة عن طريق وضع علامة (√) على الاختيار المناسب لكم في كل فقرة، لما لذلك من أهمية في الوصول إلى نتائج صحيحة منطقية يمكن أن تساهم في التوصل إلى آليات تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال بالمجتمع العماني.

شاكرة لكن حسن تعاونكن

أولا- البيانات الأولية:

يرجى وضع علامة (√) على الإجابة التي تمثل استجابتك أمام كل سؤال.

1-العمر:

1- 20- أقل من 25 سنة  5- 40- أقل من 45 سنة

2- 25- أقل من 30 سنة  6- 45- أقل من 50 سنة

3- 30- أقل من 35 سنة  7- أخرى تذكر .....

4- 35- أقل من 40 سنة

2- المستوى التعليمي:

1- دون دبلوم التعليم العام  4- الجامعي (بكالوريوس)

2- دبلوم التعليم العام ومايعادله  5- الماجستير والدكتوراه

3- الدبلوم الجامعي  6- أخرى تذكر.....

3- الولاية:

1- مسقط  4- بوشر

2- العامرات  5- السيب

3- قريات  6- مطرح

4- الحالة الاجتماعية:

1- عزباء  4- أرملة

2- متزوجة  5- مهجورة

3- مطلقة  6- أخرى تذكر .....

5- في حالة الزواج كم عدد الأبناء؟

1- لا يوجد أبناء

3- 3 إلى 6

2- أقل من 3

4- 6 فأكثر

6- نوع المشروع:

1- خدمي

4- زراعي

2- صناعي

5- سياحي

3- حرفي

6- أخرى تذكر.....

7- عدد سنوات العمل في المشروع:

1- أقل من سنتان

4- أكثر من عشر

2- سنتان إلى خمس

3- ست إلى عشر سنوات

8- معدل الدخل السنوي العائد من المشروع الريادي:

1- أقل من نصف مليون ريال

3- أكثر من مليون ونصف إلى 3 مليون

2- نصف مليون إلى مليون ونصف

4- أخرى تذكر.....

9- الدوافع الريادية من إنشاء المشروع (يمكنك إختيار أكثر من إجابة):

4. تحقيق الذات

4- السعي نحو الاستقلال

5. زيادة الدخل

5- تحسين دخل الأسرة

6. عدم توفر فرصة عمل

6- أخرى تذكر.....

## 10- مصادر التمويل لمشروعك الريادي:

- 1- ذاتية
- 2- قروض
- 3- دعم من المؤسسات المختصة
- 4- وجود شركاء
- 5- أخرى تذكر .....

## 11- عدد الأيدي العاملة بالمشروع الريادي:

- 1- من عامل واحد إلى 5 عمال
- 2- 6-25 عامل
- 3- 26-99 عامل
- 4- 100- عامل فأكثر

## ثانياً- الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة بريادة الأعمال:

الرقم	العبرة	موافق	محايد	غير موافق
12	مشروعك الريادي وفر لك فرصة عمل مناسبة			
13	زودك المشروع بالكثير من المهارات الحياتية			
14	زودك المشروع بالقدرة على المشاركة في صنع القرارات			
15	دخولك لهذا المجال أفادك في الاستقلالية بذاتك			
16	المشروع ساعدك في التكيف مع الظروف المتغيرة			
17	ساهم المشروع في زيادة الوعي ومعرفتك بالأمر المحيطة			
18	ساهم المشروع في زيادة قدرتك على التفكير بعيد المدى والتخطيط للمستقبل			
19	المشروع حسن من وضع أسرتك المعيشية			
20	ساهم المشروع في زيادة التقدير والاحترام من قبل الأسرة والمجتمع			
21	المشروع ينتج سلع ويقدم خدمات تلبي إحتياجات أفراد المجتمع			
22	ساهم مشروعك الريادي في توفير فرص عمل لأفراد المجتمع وخفض معدلات البطالة			
23	مشروعك يحفز الأسواق ويشجع الابتكار والمبادرة والتنافس			
24	ريادة الأعمال تساهم في نشر القيم الاجتماعية والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع			
25	ساهم المشروع في نشر التكافل والعدالة الاجتماعية في المجتمع			

26	مشروعك الريادي يدعم الاقتصاد العماني ويساهم في انتعاشه	وزارة التنمية الاجتماعية	
27	مشروعك ساهم بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة		
28	مشاركة المرأة بريادة الأعمال انعكاس لدرجة التقدم التي وصلت إليها الدولة	وزارة التنمية الاجتماعية	

أخرى

تذكر

ثالثا:- المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة بريادة الأعمال:

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
29	صعوبة التوفيق بين المشروع والالتزامات العائلية			
30	لا أجد وقت لإدارة ومراقبة المشروع			
31	عدم توافر رأس المال الكافي لبدء المشروع			
32	صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية			
33	ضعف امتلاك المرأة مهارات لإدارة المشروع			
34	لا توجد للمرأة الجرأة وخوفها من نظرة المجتمع لها			
35	عدم ثقة المرأة بذاتها وقدراتها ومهاراتها			
36	نقص التأهيل والتدريب والورش والبرامج			
37	الفجوة والتمييز بين الرجل والمرأة في ريادة الأعمال			
38	المرأة لم تعطى الحق الكافي في ريادة الأعمال			
39	ضعف وعي المجتمع بقدرات المرأة وفعاليتها دورها ومشاركتها			
40	الإجراءات البيروقراطية معقدة في المعاملات الحكومية			
41	غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع لريادة الأعمال النسائية			
42	عدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة خاصة بريادة الأعمال			
43	استهتار الموظفين في المشاريع النسائية			
44	ندرة تواصل المؤسسات المختصة			

## أخرى تذكر

### رابعاً: الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة بريادة الأعمال:

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
45	تعزيز المساواة بين الجنسين في مجال ريادة الأعمال			
46	وضع تسهيلات خاصة للنساء في قوانين ريادة الأعمال			
47	تكثيف الدورات والورش التدريبية للمرأة التي تفيدها في إدارة المشروع			
48	تضمين مناهج دراسية لريادة الأعمال ابتداءً من طلاب المدارس			
49	نشر ثقافة ريادة الأعمال في وسائل التواصل الاجتماعي			
50	تشجيع مساهمة المرأة في صنع القرارات الاقتصادية وتعزيز ثقنها			
51	تعزيز الوعي المجتمعي في التمكين الاقتصادي للمرأة وأهمية الدور الذي تقوم به في تطوير المجتمع			
52	إنشاء مركز استشاري لرائدات الأعمال يقدم لهن الاستشارات المتعلقة بمشاريعهن.			
53	تخصيص جائزة سنوية لأفضل رائدة أعمال في مشروعها الريادي			
54	إجراء دراسات عدة في تمكين المرأة اقتصادياً وفي ريادة الأعمال النسائية			
55	الدعم الحكومي الشامل والإعفاء من الضرائب وتسهيلات كافة الجهات المعنية			

## أخرى تذكر

56- برأيك كيف يمكن أن نفعّل دور المرأة بريادة الأعمال في المجتمع العماني؟

ملحق (3): دليل المقابلة لمرادات الأعمال قبل التحكيم:



جامعة السلطان قابوس

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية  
قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي

دليل مقابلة حول:

دور المرأة العمانية بريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية  
(دراسة ميدانية بمحافظة مسقط)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الآداب تخصص: علم الاجتماع

المقصورة  
اعداد الطالبة:

عهد بنت أحمد بن محمد السعدية

اشراف

د. مصطفى بابكر

د. محمد بيومي

مشرف مشارك

مشرف رئيس

د. سليمان زكريا

مشرف مشارك

ربيع 2019

ملاحظة (هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي)

الفاضل الدكتور / ..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

الموضوع/ تحكيم دليل مقابلة

لدراسة " دور المرأة العمانية بريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية "

تقوم الطالبة بإجراء الدراسة الميدانية وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في علم الاجتماع بجامعة السلطان قابوس. تبلورت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: ما دور

المرأة في ريادة الأعمال بسلطنة عمان وأثاره الاجتماعية؟ وينبثق من هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية

تتمثل في:

1- ما حجم دور المرأة بريادة الأعمال في المجتمع العماني؟

2- ما الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة بريادة الأعمال؟

3- ما المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة بريادة الأعمال؟

4- ما الآليات الملائمة لتفعيل دور المرأة بريادة الأعمال؟

وتهدف الدراسة إلى:

1- قياس الحجم الحقيقي لدور المرأة بريادة الأعمال في المجتمع العماني.

2- الكشف عن الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة بريادة الأعمال.

3- الوقوف على معوقات وتحديات مساهمة المرأة في ريادة الأعمال.

4- طرح مجموعة من الآليات من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة الأعمال.

و عليه نضع بين أيديكم دليل المقابلة لنستفيد من خبراتكم العلمية والعملية، شاكرين لكم جهودكم

المخلصة وحرصكم الدائم لدعم العلم وطلابه.

الباحثة

أولا- البيانات الأولية:

يرجى وضع علامة (√) على الإجابة التي تمثل استجابكم أمام كل سؤال.

1-العمر:

4- 40-45 سنة

1- 20-25 سنة

5- 45-50 سنة

2- 25-30 سنة

6-أخرى تذكر .....

3- 30-35 سنة

2- المستوى التعليمي:

4- الجامعي (بكالوريوس)

1- دون دبلوم التعليم العام

5-الماجستير والدكتوراه

2- دبلوم التعليم العام ومايعادله

3- الدبلوم الجامعي

3- الولاية:

4- بوشر

1- مسقط

5- السيب

2- العامرات

6- مطرح

3- قريات

4- الحالة الاجتماعية:

4- أرملة

1- عزباء

5- منفصلة

2- متزوجة

6-أخرى تذكر .....

3- مطلقة

5- في حالة الزواج كم عدد الأبناء؟

1- 2 فأقل

2- 3 إلى 5

6- العمل:

1- وظيفة حكومية

2- في القطاع الخاص

7- نوع المشروع:

1- خدمي

2- صناعي

3- حرفي

8- عدد سنوات العمل في المشروع:

1- سنة وأقل

2- سنتان إلى خمس

3- خمس إلى عشر سنوات

9- معدل الدخل السنوي العائد من المشروع الريادي:

1- أقل من نصف مليون ريال

2- نصف مليون إلى مليون ونصف

3- مليون ونصف إلى 3 مليون

10- الدوافع الريادية من إنشاء المشروع (يمكنك إختيار أكثر من إجابة):

5- السعي نحو الاستقلال

1-تحقيق الذات

6- جميع ما ذكر

2-زيادة الدخل

3-عدم توفر فرصة عمل

4- تحسين دخل الأسرة

11- مصادر التمويل لمشروعك الريادي:

3-دعم من المؤسسات المختصة

1-ذاتية

4-وجود شركاء

2-قروض

أخرى تذكر.....

12- عدد الأيدي العاملة بالمشروع الريادي:

3- 26-99 عامل

1-من عامل إلى 5 عمال

4-100 عامل فأكثر

2- 6-25 عامل

من وجهة نظرك ما الآثار الاجتماعية لمساهمة المرأة بريادة الأعمال؟

1- برأيك ما المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة بريادة الأعمال؟

14- من مقترحاتك كيف يمكن أن نفع دور المرأة بريادة الأعمال في المجتمع العماني؟

دليل المقابلة لرائدات الأعمال بعد التحكيم:

رقم الاستمارة: ٤٤٤٤٤٤٤٤



جامعة السلطان قابوس

كلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي

دليل مقابلة حول:

دور المرأة العمانية بريادة الأعمال وأثره في مسار التنمية الاجتماعية

(دراسة ميدانية بمحافظة مسقط)

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الآداب تخصص: علم الاجتماع

اعداد الطالبة: بورة

عهدود بنت أحمد بن محمد السعدية

اشراف

د. مصطفى بابكر

مشرف مشارك

د. محمد بيومي

مشرف رئيس

د. سليمان زكريا

مشرف مشارك

ملاحظة (هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي)

ربيع 2019

تقوم الطالبة بإجراء دراسة بعنوان " دور المرأة العمانية بريادة الأعمال وأثره في مسار

التنمية الاجتماعية" وذلك ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص علم الاجتماع

بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية. حيث تسعى الدراسة لقياس الحجم الحقيقي لدور المرأة بريادة الأعمال

في المجتمع العماني، والكشف عن الآثار الاجتماعية لمساهمتها بريادة الأعمال، والوقوف على

المعوقات والتحديات التي تواجهها، والتوصل إلى الآليات التي من شأنها أن تعزز دور المرأة في ريادة

الأعمال بالمجتمع العماني.

راجية منكن المشاركة في الإجابة على الأسئلة المطروحة بصراحة، لما لذلك من أهمية في

الوصول إلى نتائج صحيحة منطقية يمكن أن تساهم في التوصل إلى آليات تعزز دور المرأة في ريادة

الأعمال بالمجتمع العماني.

شاكراة لكن حسن تعاونكن

أولا- البيانات الأولية:

يرجى وضع علامة (√) على الإجابة التي تمثل استجابتك أمام كل سؤال.

1-العمر:

1- 20- أقل من 25 سنة  5- 40- أقل من 45 سنة

2- 25- أقل من 30 سنة  6- 45- أقل من 50 سنة

3- 30- أقل من 35 سنة  7- أخرى تذكر .....

4- 35- أقل من 40 سنة

2- المستوى التعليمي:

1- دون دبلوم التعليم العام  4- الجامعي (بكالوريوس)

2- دبلوم التعليم العام وما يعادله  5- الماجستير والدكتوراه

3- الدبلوم الجامعي  6- أخرى تذكر.....

3- الولاية:

1- مسقط  4- بوشر

2- العامرات  5- السيب

3- قريات  6- مطرح

4- الحالة الاجتماعية:

1- عزباء  4- أرملة

2- متزوجة  5- مهجورة

3- مطلقة  6- أخرى تذكر .....

5- في حالة الزواج كم عدد الأبناء؟

1- لا يوجد أبناء

2- أقل من 3

3- 3 إلى 6

4- 6 فأكثر

6- نوع المشروع:

1- خدمي

2- صناعي

3- حرفي

4- زراعي

5- سياحي

6- أخرى تذكر.....

7- عدد سنوات العمل في المشروع:

1- أقل من سنتان

2- سنتان إلى خمس

3- ست إلى عشر سنوات

4- أكثر من عشر سنوات

8- معدل الدخل السنوي العائد من المشروع الريادي:

1- أقل من نصف مليون ريال

2- نصف مليون إلى مليون ونصف

3- أكثر من مليون ونصف إلى 3 مليون

4- أخرى تذكر.....

9- مصادر التمويل لمشروعك الريادي:

1- ذاتية

2- قروض

3- دعم من المؤسسات المختصة

4- وجود شركاء

5- أخرى تذكر.....

10- عدد الأيدي العاملة بالمشروع الريادي:

3- 26-99 عامل

1- من عامل واحد إلى 5 عمال

4- 100 عامل فأكثر

2- 25-6 عامل

11- ما هي الدوافع الريادية من إنشاء مشروعك الريادي؟

12- من وجهة نظرك ما الآثار الاجتماعية لمشاركة المرأة بريادة الأعمال؟

13- برأيك ما المعوقات والتحديات التي تحد من دور المرأة بريادة الأعمال؟

14- ما مقترحاتك في تفعيل دور المرأة بريادة الأعمال في المجتمع العماني؟

ملحق (4): تسهيل مهمة:

Sultan Qaboos University  
College of Arts & Social  
Sciences



جامعة السلطان قابوس  
كلية الآداب والعلوم  
الاجتماعية

Ref. Date: 7/201

الرمز: 8/ 9  
تاريخ: 9/ 14/ 1438 هـ

إلى من يمه الأمر

الموضوع: تسهيل مهمة باحث

تود إحدتكم بأن الطالبة / عبود بنت أحمد بن محمد السعيدية (٩٠٨٠٢) المقيمة ببرامج الماجستير في قسم علم الاجتماع والعمل الاجتماعي تقوم بإعداد أطروحة ماجستير بعنوان " دور المرأة العمانية بربادة الأعمال وآثره في مسار التنمية الاجتماعية " وذلك ضمن متطلبات الدراسة في البرنامج المشار إليه. لذا نرجو

التكرم بمساعدتها للحصول على أي معلومات قد تعيها على إنجاز عملها البحثي

شاكرين لكم تعاونكم

ومخلصوا لقبول فائق الاحترام والتقدير....

ع.د. محمد بن علي العلوي

مساعد العميد للدراسات العليا والبحث العلمي

صندوق البريد: ٤٢ / الحرم: الحرم البريدي ٤٢٢ - ص.ب. ٤٢ - سلطنة عمان - هاتف: ٢٤٤٢٢٢٢٢ - فاكس: ٢٤٤٢٢٢٢٢  
P.O. Box 42, Al-Khodh, P.C: 123 Muscat Suburb of Oman. Tel.: (+968) 24143812 - 34141669 Fax: (+968) 34141834

ملحق (5): ملحق الاحصاء:

النتائج الاحصائية لاختبار الفروقات الاحصائية لمتوسطات الاستجابة على الابعاد وفق متغير الاجراء

نوع المشروع

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
T2	Between Groups	292.740	3	97.580	2.240	.084
	Within Groups	10017.260	230	43.553		
	Total	10310.000	233			
T1	Between Groups	110.312	3	36.771	1.467	.224
	Within Groups	5765.094	230	25.066		
	Total	5875.406	233			
T3	Between Groups	14.776	3	4.925	.611	.608
	Within Groups	1853.963	230	8.061		
	Total	1868.739	233			

النتائج الاحصائية لاختبار الفروقات الاحصائية لمتوسطات الاستجابة على الابعاد وفق متغير الولاية

Dependent Variable: T1

Tukey HSD

(I) 3- الولاية:	(J) 3- الولاية:	Mean Difference (I- J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
مسقط	العامرات	3.41818	1.87212	.451	-1.9625	8.7989
	قريات	7.17692*	2.06473	.008	1.2427	13.1112
	بوشر	3.08305	1.67868	.444	-1.7417	7.9078
	السيب	3.92609	1.61836	.152	-.7253	8.5775
	مطرح	1.63333	2.00399	.965	-4.1264	7.3930
العامرات	مسقط	-3.41818	1.87212	.451	-8.7989	1.9625
	قريات	3.75874	1.71720	.247	-1.1767	8.6942
	بوشر	-.33513	1.22624	1.000	-3.8595	3.1892
	السيب	.50791	1.14227	.998	-2.7751	3.7909
	مطرح	-1.78485	1.64367	.887	-6.5089	2.9392
قريات	مسقط	-7.17692*	2.06473	.008	-13.1112	-1.2427
	العامرات	-3.75874	1.71720	.247	-8.6942	1.1767
	بوشر	-4.09387	1.50397	.075	-8.4165	.2287
	السيب	-3.25084	1.43633	.214	-7.3790	.8773
	مطرح	-5.54359*	1.86008	.037	-10.8897	-1.1975
بوشر	مسقط	-3.08305	1.67868	.444	-7.9078	1.7417
	العامرات	.33513	1.22624	1.000	-3.1892	3.8595
	قريات	4.09387	1.50397	.075	-.2287	8.4165
	السيب	.84304	.78609	.892	-1.4163	3.1023
	مطرح	-1.44972	1.41943	.910	-5.5293	2.6299
السيب	مسقط	-3.92609	1.61836	.152	-8.5775	.7253
	العامرات	-.50791	1.14227	.998	-3.7909	2.7751

قريات	3.25084	1.43633	.214	-0.8773	7.3790
بوشر	-0.84304	.78609	.892	-3.1023	1.4163
مطرح	-2.29275	1.34756	.532	-6.1658	1.5803
مطرح	-1.63333	2.00399	.965	-7.3930	4.1264
العامرات	1.78485	1.64367	.887	-2.9392	6.5089
قريات	5.54359*	1.86008	.037	.1975	10.8897
بوشر	1.44972	1.41943	.910	-2.6299	5.5293
السيب	2.29275	1.34756	.532	-1.5803	6.1658

\*. The mean difference is significant at the 0.05 level.